مجلة

دراسات شرق أوسطية

فصلية محكمة

يصدرها مركز دراسات الشرق الأوسط

بالتعاون مع المؤسسة الأردنية للبحوث والمعلومات

رئيس التحرير

جـــواد الحمـــد

مدير التحرير

عبد الحميد الكيالي

سكرتير التحرير

ياسمين الأسعـد

هيئة التحرير

إبراهيم أبو عرقوب	أحمـــد البرصـــان
أحمد سعيد نـوفل	عبد الفتاح الرشدان
علـي محـافظـــة	محمـد أبـو حمـــور

محمـــد الموســـى

السنة ١٦ العدد (٥٩) ربيع ٢٠١٢

الآراء الواردة لا تعبر بالضرورة عن توجهات تتبناها المجلة

عمـان – ربيع ٢٠١٢

جميع الحقوق محفوظة

لمركز دراسات الشرق الأوسط

والمؤسسة الأردنية للبحوث والمعلومات

مجلة دراسات شرق أوسطية

هاتف ٤٦١٣٤٥١-٦-٩٦٢+ / فاكس ٤٦١٣٤٥٢-٦-٩٦٢+

ص.ب ٩٢٧٦٥٧ - عمان (١١١٩٠) الأردن

E-MAIL: MESJ@MESJ.COM.JO

HTTP:// WWW.MESJ.COM

المملكة الأردنية الهاشمية
رقم الإيداع لدى دائرة المكتبة الوطنية
(٢٠١٠/٩١٦/د)

هيئة المستشارين

الأميرة د. وجدان بنت فواز الهاشمي الأردن	د. أحمد التويجري السعودية
أ.د. أحمد يوسف أحمد مصر	أ.د. إسحق الفرحان الأردن
أ.د. أمين مشاقبة الأردن	أ.د. سعد ناجي جواد العراق
أ.د. عبد الإله بلقزيز المغرب	د. عبد الله النفيسي الكويت
د. غانم النجار الكويت	د. فهد الحارثي العرابي السعودية
د. مجدي عمر الأردن	أ.د. محمد السيد سليم مصر
أ.د. محمد المجذوب لبنان	أ.د. محمد المسفر قطر
أ.د. مروان كمال الأردن	

قواعد وأصول النشر

١. تقبل المجلة البحوث التي تعالج قضايا التحولات السياسية والاجتماعية والاقتصادية والإستراتيجية في منطقة الشرق الأوسط بشكل عام، وقضايا العالم ذات الأثر على الشرق الأوسط، والتقارير الموجزة عن الأحداث الجارية، والندوات والمؤتمرات المتخصصة في شؤون الشرق الأوسط ومتعلقاتها الدولية.

٢. يشترط في الأبحاث والتقارير المقدمة للنشر تناول قضايا عامة في الشأن الشرق أوسطي، إضافة إلى مناقشتها وطرحها للسيناريوهات المستقبلية للقضية، حيث لا تُعنى المجلة بالقضايا المحلية ولا التاريخية.

٣. يشترط في الدراسة ألا تكون قد نشرت سابقا أو مقدمة للنشر في أي مكان آخر.

٤. تخضع الدراسات والبحوث للتحكيم العلمي المتعارف عليه عالمياً، ويبلغ الباحث بقرار هيئة التحرير خلال ثلاثة شهور من تسلم البحث.

٥. يحق للمجلة إعادة نشر البحث كاملا أو جزءاً منه بأي شكل وبأي لغة كانت دون الحاجة إلى استئذان الكاتب.

٦. تعبر الأبحاث والمقالات المنشورة عن رأي أصحابها، ولا تمثل بالضرورة وجهة نظر الدورية أو المؤسسات التي تصدرها.

٧. يمنح صاحب البحث المكلَّف فقط مكافأة رمزية في حال موافقة هيئة التحرير على نشره بعد إجازته من التحكيم العلمي.

٨. يرفق الباحث سيرته الذاتية مع البحث.

٩. يرفق الباحث ملخصاً باللغتين العربية والإنجليزية لبحثه بما لا يزيد عن ٤٠٠ كلمة لكل منهما.

١٠. تقدم البحوث إلكترونياً مرفقة مع نسختين ورقيّتين، وتكون الهوامش أسفل الصفحات والمراجع في آخره.

١١. لا يزيد حجم المقالات البحثية المقبولة للنشر عن ٦٥٠٠ كلمة، ومراجعة الكتاب عن٧٠٠، والتقرير عن ٢٦٠٠ كلمة.

١٢. يتم تزويد الباحث بنسختين من المجلة، وكاتب التقرير نسخة واحدة.

١٣. المجلة غير ملزمة بنشر كل ما يصلها من بحوث أو مراجعات كتب، ولا تلتزم بإعادتها إلى أصحابها.

المحتويات

المقال الافتتاحي

٧ سياسات أمريكا في المنطقة بعد الربيع العربي وموقع الحركة الإسلامية منها
رئيس التحرير

البحوث والدراسات

١٣ تطور الفكر الاستراتيجي في حقل العلاقات الدولية
مصطفى بخوش

٤٣ أثر الثورات العربية على عملية السلام في الشرق الأوسط
جوني منصور

المقالات والتقارير

٧١ زيارة خالد مشعل، رئيس المكتب السياسي لحركة حماس للأردن: ردود الفعل والتوقعات
فرج شلهوب

٨١ الملف النووي الإيراني بين العقوبات الغربية والتهديدات الإسرائيلية
سعد بن نامي

١٠١ **عرض في ترجمة:** التلمود البابلي
ياسمين الأسعد

١٢١ **عرض كتاب:** مفهوم الأحزاب الديمقراطية وواقع الأحزاب في الدول العربية
عاطف السعداوي

ندوة العدد

أثر الثورات العربية وتفاعلها الإقليمي والدولي على القضية الفلسطينية ومستقبلها ١٣٧

مركز دراسات الشرق الأوسط

ملف العدد

الانتخابات المصرية ٢٠١١/ ٢٠١٢ ١٤٥

قراءة في نتائج انتخابات البرلمان المصري

خيري عمر

وثائق الانتخابات المصرية ١٦٥

بتول أبو محفوظ

المقال الافتتاحي

سياسات أمريكا في المنطقة بعد الربيع العربي

وموقع الحركة الإسلامية منها

رئيس التحرير/ جواد الحمد

أخذ موضوع البحث عن دور أمركيا في الثورات وما بعدها، ومن بعد حوارات الولايات المتحدة رسمياً ونيابياً مع الحركات الاسلامية وعلى الأخص جماعة الإخوان المسلمين في مصر وحركة النهضة في تونس مساحة كبيرة من الحوار في الإعلام العربي، وساد فيه الكثير من التحليلات والإشاعات والتسريبات، ونظرا لاهمية هذا التحول في إدارة المنطقة من جهة وفي التعامل الدولي معها من جهة أخرى، فإن استذكار ودراسة السياسات الأمريكية في ظل الثورات العربية واتجاهاتها وتحدياتها يعد مسالة مفيدة لانضاج الحوار وتوسيع نطاقه وعمقه من قبل الباحثين والسياسيين والإعلاميين والخبراء العرب، ولذا كان هذا التحليل المركز في هذا التوقيت، والذي سيتناول خصائص السياسة الأمريكية الرئيسية، وأبرز التحديات التي تواجهها بعد الربيع العربي، والتحولات في مصادر التهديد الحقيقية على المصالح الأمريكية في المنطقة، وإشكالية السلوك الأمريكي تجاه المنطقة العربية، والخيارات المتاحة امام الولايات المتحدة للتعامل مع المنطقة بعد الربيع العربي.

خصائص السياسة الأمريكية

للسياسة الأمريكية عموماً خصائص خاصة تستند إلى نظريات تشتق من الواقع الجيو استراتيجي والمصالح الحيوية في أقليم أو جغرافيا ما، ومن أهم هذه الخصائص أنها تعتمد على الحلفاء الإقليميين والمحليين في تأمين مصالحها، وأنها تغدر بحلفائها عندما

يتحولون إلى حالات مستعصية، وأنهم أصبحوا عبئاً عليها سواء لأنهم فقدوا دورهم أو لأنهم يتعرضون لخطر الإسقاط.. كما حصل!، وهي تتخلى عن حلفائها لصالح بدلائهم الأقوياء الجدد بسرعة، عندما تتمكن من تأمين معظم مصالحها القائمة ولو لمرحلة معينة، حيث أن المهم لدى الولايات المتحدة الأمريكية مصالحها المحلية والإقليمية بدرجة معينة لكنها لا تبكي على فقدان حليف مهما كان ومهما طالت مدة ونوع خدماته التي قدمها، وهي كذلك تزرع جيوشا في جغرافيا الحلفاء بوصفها جيوشا متقدمة كقوة احتياط تستخدم عند انهيار النظام القائم في الدول الأخرى، وتعتمد على سياسة القيادة المنفردة للعالم والتحكم بالتجارة العالمية وامتلاك القوة العسكرية العالمية، وتضمن تحالف أوروبا معها في سياساتها الدولية وأن شذت في بعض التفاصيل بل وبالسياسات الاقتصادية تجاه بعض الدول الأوروبية.

أبرز التحديات التي تواجه السياسة الأمريكية بعد الربيع العربي

- تراجع نظرية استقرار الهيمنة وسياسات الكسب من طرف واحد.
- أن التحول في الشرق الأوسط لا يتناسب مع نظريات سياسية سادت بدعم الدكتاتوريات ما دامت تخدم مصالح أمريكا.
- أن القوة الأكبر في التحول هي قوة حركات الإسلام السياسي التي لها مواقف وسياسات تتناقض مع عدد من سياسات الولايات المتحدة في المنطقة.
- تزايد المخاطر الأمنية على الكيان الإسرائيلي بسبب صعود تيارات سياسية لها موقف جذري أيديولوجي من المشروع الصهيوني، وهي تقود الحملة ضده في المنطقة، وتدعم المقاومة الفلسطينية وحقوق الشعب الفلسطيني.

وفيما يتعلق بالتحولات السياسية في البلاد العربية سواء ما يتعلق بالثورات الشعبية حتى اسقاط الأنظمة والاحتجاجات والمظاهرات الضاغطة أو عملية الإصلاح السياسي فقد تلقت السياسة الأمريكية ورؤيتها الاستراتيجية ضربة قوية خرجت

قدراتها وديناميكياتها وأطرافها عن الحسابات لدى مراكز التفكير وأجهزة الاستخبارات، حيث أن مراقبة ردود الفعل الأمريكية الأولية على هذه التحولات وتحليلاتها الأكاديمية أعطت الانطباع بأن ثمة صدمة تعرض لها عقل الإدارة الأمريكية، وأنها تحاول أن تبحث عن مساعد واتجاه يمكن لها من خلاله التدخل بشكل أو بآخر في عمليات التحول أو على الأقل في مخرجاتها الانتقالية، تمهيدا للمحافظة على مصالحها الحيوية في المنطقة في مرحلة ما بعد الثورات والتحولات، وبرغم تباين السلوك الأمريكي تجاه كل بلد عربي عن غيره، فإن العوامل الحاكمة له كانت معظمها عوامل محلية سواء على صعيد الزمن المتاح للتصرف، أو على صعيد قدرة الأصدقاء على تشكيل الحضور والمشاركة في التحول أو ما بعده، أو على صعيد المصالح الحيوية الأمريكية فيها، أو على صعيد وزن الدولة والتحول في التأثير على السياسة الأمريكية وهذه المصالح، ومن هنا سارعت الإدارة الأمريكية– برغم الانتكاسة التي طالت الكثير من المؤسسات والشخصيات التي تمولها مع حلفائها الأوروبيين– إلى المبادرة بتبني وترويج دعمها لأي تحول ديمقراطي، بما في ذلك ضغوطها على حلفائها في الدول التي لم تصل لها رياح التغيير خوفاً من اسقاطها أو اقتلاعها، غير أنها لم تتمكن من السيطرة على مسار التحول بنسبة كبيرة في معظم هذه البلاد، فيما أوكلت إلى حلفائها الأوروبيين وغيرهم أخذ الدور الأكبر إلى حين تزايد المخاطر الأمنية على الكيان الإسرائيلي، وذلك بسبب صعود تيارات سياسية لها موقف جذري ايدولوجي من المشروع الصهيوني، وهي تقود الحملة ضده في المنطقة.

التحولات التي تشكل تهديدا للسياسات الأمريكية السابقة في المنطقة

- تراجع قدرات جيوب العمل الإجتماعي والإنساني المتقدمة في المجتمعات العربية والتي تحظى بدعم وتمويل غربي، وتنفذ برامج وتوجهات تخدم أفكارها وسياساتها، وقد ثبت فشل هذه المؤسسات برغم كل محاولاتها لتنسب التغيير الذي حصل إلى جهودها.

- رغم اهتزاز محور الممانعة بسبب الأوضاع في سوريا، غير أن فلسفة الممانعة سوف تتسع دائرتها في المنطقة في المحصلة في ظل انهيار نظام حسني مبارك وبن علي والقذافي وتفكك محور الاعتدال وضعفه.
- تنامي الحاجة إلى تصورات تستطيع التوصل إلى قواعد جديدة للعبة السياسية والديمقراطية والعلاقات الخارجية مع الحكومات الجديدة تناسب التوجهات والمصالح الأمريكية.

إشكالية السلوك الأمريكي في المنطقة العربية

١. تعرضه لمفاجآت متتالية في الربيع العربي.
٢. إصراره على ذات المصالح بذات الترتيب.
٣. نظرته الأيديولوجية السلبية للمنطقة ولقواها الإسلامية
٤. تحمله تبعات السلوك الإسرائيلي العدواني والمستفز لشعوب المنطقة.
٥. ضعف مصادر معلوماته الدقيقة عن طبيعة التحولات وديناميكياتها في العالم العربي كما أثبتت تجربة الثورة التونسية والمصرية.

خيارات التعامل الأمريكي مع الواقع الجديد

إن المستجد الذي تعاني الولايات المتحدة من مشكلة رسم سياسة فاعلة للتعامل معه يتمحور حول أربعة اتجاهات:

- أنه لا خيار للسياسة الأمريكية إلا أن تتعامل مع عدو الأمس المزعوم: حركات الإسلام السياسي في دول الثورات والإصلاح على حد سواء.
- أنها لم تعد قادرة على منع حركة التاريخ باتجاه التغيير في المنطقة، ما يدفعها إلى التفكير ببرنامج التعايش والتعاون بدل الصدام مع الحكومات الجديدة وقواها السياسية.
- أن القوى العلمانية الليبرالية التي ارتبطت بمصالح كبيرة مع الولايات المتحدة لم تعد تتمتع بشعبية أو نفوذ رئيسي في هذه الدول، وخاصة تلك المرتبطة بعهد

الدكتاتوريات والفساد لأنظمة الحكم العربية، ولذلك لم تعد صالحة للرهان عليها في حماية والدفاع عن السياسات الأمريكية ومصالحها.

- أن الحكومات الجديدة تمثل الشعوب ومنتخبة من قبلها، ولذلك فهي لا تملك أن تغامر بمستقبلها السياسي بتفاهمات خاصة مع الولايات المتحدة بعيداً عن مصالح شعوبها من جهة، وبعيداً عن الشفافية من جهة أخرى، ما يوجه صانع القرار الأمريكي إلى تغيير فلسفة التعامل والتفاوض مع القادة الجدد لتكون تفاهمات بين شعوب وليس بين حكام.

ومن هنا يمكن تفسير السلوك السياسي الأمريكي بمحاولة التفاهم مع الحركات الإسلامية ذات الشعبية في البلاد العربية، قبل أن تتخذ سياسات ربما تتسبب بضرر بليغ تجاه مصالح الولايات المتحدة، وبرغم صعوبة الأمر بسبب التباينات الأيديولوجية غير أن التيار الإسلامي بدأ ينتقل من التفكير كأحزاب معارضة إلى قادة دول، وهو ما يجعل الطريق سالكاً من جهته لأي تفاهمات مع المجتمع الدولي، فيما لا تزال الولايات المتحدة تتمترس حول مواقفها وسياساتها السابقة، ولا تستجيب بعد لضغوط هذه القوى لتغيير بعضها وتعديل بعضها الآخر، ما يجعل الحوار والتواصل يعاني من بطء وصعوبات، وتساهم مراكز التفكير الأمريكية والأوروبية اليوم في محاولة تفكيك الوضع والتوصل إلى معادلة لا بد أن تكون عدد من عواملها ومعاملاتها جديدة، وتحترم التحول السياسي الجديد، وتحقق مصالح شعوب المنطقة العربية، إن أرادات أن تحقق مصالحها غير العدوانية أو التي ترسم على قدم المساواة بين الطرفين. أ.هـ

البحوث والدراسات

تطور الفكر الاستراتيجي في حقل العلاقات الدولية

د. مصطفى بخوش*

مدخل

ارتبط الفكر الاستراتيجي في بدايات نشأته بفن إدارة الحرب، وما يترتب عليه من تحديد مسؤوليات القادة العسكريين في التخطيط للمعارك وقيادة الجند وتوزيع المهام عليهم ميدانيا، واستمر كذلك طويلا حتى ظهرت الحاجة بعد الحرب العالمية الثانية لتجاوز هذا الارتباط، لينفتح الفكر الاستراتيجي شيئا فشيئا على القضايا المدنية والتخطيط غير العسكري الذي يوظف عناصر القوة لتحقيق غايات سياسية محددة، ونشير هنا أن مصطلح استراتيجية (strategy) استخدم من طرف اليونانيين خلال القرن السادس قبل الميلاد ليعني وظائف الجنرال وأعماله بالمفهوم العسكري للكلمة، وقد اهتم العديد من المؤرخين والباحثين بدراسة الفكر الاستراتيجي على أنه مجموعة من فنون الحرب وأساليب قيادة العمل العسكري باعتبارها سبلا ووسائل لتحقيق التفوق والانتصار.

لذلك يمكن القول إن مفهوم الاستراتيجية ارتبط ولفترة طويلة بالحرب، قبل أن يتسع لمجالات أخرى بفعل زيادة تعقد العلاقات الدولية وتشابكها، ومرد ذلك تداخل قضايا الدفاع والأمن بالقضايا المجتمعية، خصوصا منها الاقتصادية والسياسية والثقافية في الواقع المعاصر، حيث إنه لم يعد ممكنا في ظل واقع هكذا أن يدرس الفكر الاستراتيجي التنظير للعمل العسكري فقط، ولم يعد مقبولا كذلك حصر اهتمامه في طرق القيادة العسكرية وآلياتها فقط، بل وأكثر من ذلك حتى الحرب في حد ذاتها أصبحت أكبر من أن تُترَك للجنرالات وحدهم، وذلك بسبب التداخل والتشابك الذي تطور مع الزمن بين قضايا السياسة العليا وقضايا السياسة الدنيا[1]، كما يسميها أنصار التيار الواقعي، وعليه، فقد توسع اهتمام الباحثين في مجال الفكر الاستراتيجي ليشمل، إضافة إلى شؤون الدفاع، مجالات متعددة أخرى لها علاقة بقضايا الأمن والتنمية والبحث العلمي، خصوصا بعد

* أستاذ محاضر في العلاقات الدولية، جامعة محمد خيضر- الجزائر.

بروز مفهوم القوة الناعمة (Soft Power) في بدايات تسعينيات القرن الماضي، وقد أخذت الاستراتيجية مفهوما شاملا قوميا لتدور حول فن توظيف القوى القومية المتاحة للدولة لتحقيق المصلحة القومية لها.

أولا: التفكير الاستراتيجي: مفهومه ونشأته

رغم التنوع الذي يحمله مفهوم الاستراتيجية فإنه بقي لفترة طويلة مرتبطا باستخدام القوة الصلبة (Hard Power)، الأمر الذي انعكس بشكل مباشر على مفهوم الاستراتيجية الذي ظل ولفترة طويلة محددا ومعرفا بالقوة وكيفيات استخدامها، بل أكثر من ذلك، وكما أشار الباحث فيليب غاريغ "Philippe Garigue"، ولأن الاستراتيجية تتعامل مع أهداف سياسية فهي تستدعي فكرة أن استخدام القوة يحدد ما هو ممكن عندما يتعلق الأمر بالعلاقة بين إرادات متصارعة[٢].

وقد استُخدِم مصطلح الاستراتيجية في المجال العسكري ليعني استخدام القوة لتحقيق الأهداف السياسية، وهذا المعنى ساد في الكتابات العسكرية الكلاسيكية[٣]، فمثلا يعرف باري بوزان (Barry Buzan) الاستراتيجية بأنها "الفن أو العلم الذي يستخدم الوسائل اللازمة لتطوير الأهداف وبلورتها في الصراع"، ويعتقد بوزان أن روح الاستراتيجية هو التهديد باستخدام القوة، وموضوع تحليلها هو استخدام القوة بين الدول[٤].

لقد جعل التركيز على البعد العسكري، دون غيره من الأبعاد، جعل الدراسات الاستراتيجية ترتبط بحالات الحرب والصراع فقط، وهو ما يطرح إشكالا مفاهيميا، فالاستراتيجية بهذا المعنى غير قادرة على شرح المعطيات الاستراتيجية الجديدة (التعامل مع التهديدات الأمنية الجديدة، كالهجرة غير الشرعية، والمخدرات، وما يسمى "الإرهاب" ...) كذلك أصبحت مقيدة بشكل كبير في سياق أن الاستراتيجية اليوم تستلزم أيضا البحث في حالة السلم كما في حالة الحرب.

لذلك برز مفهوم الاستراتيجية الكبرى (Grand Strategy) الذي أخذ في الحسبان الوسائل السياسية والاقتصادية والعسكرية والبسيكولوجيكية للدولة من أجل تحقيق الأهداف في حالة الحرب كما في حالة السلم.

ويعرف جون لويس جاديس (John Lewis Gaddis) الاستراتيجية الكبرى بأنها حساب العلاقة بين الوسائل والأهداف العامة، وهي متعلقة بالكيفية التي يستخدم بها شخص ما أي شيء لديه للوصول إلى حيث كان يريد أن يذهب(٥).

ونسجل هنا أن الدراسات الاستراتيجية أصبحت لا تنفصل عن دراسات السلام (والملاحظ هنا أن دراسات السلام تشكل تحولاً في دراسات الفكر الاستراتيجي وليست منفصلة عنها)، لأن كلتيهما تتعامل مع الموضوع نفسه (أسباب وأشكال النزاعات)، وتهدفان إلى فهم أفضل للحرب والسلم.

وتعرف اليوم كلمة استراتيجية انتشارا واسعا غير مسبوق، فبعد خروجها من حقل المعارك احتلت تقريبا كل مجالات النشاط الإنساني، وأصبح الجميع يدعي تبني استراتيجية خاصة، الأمر الذي دفع الباحث جون بول شارنييه "J. Paul Charnay"، للقول إننا نشهد انحرافا في معنى الكلمة يهدد بإفراغ المصطلح من خصوصيته، أو الإنقاص من أهميته، أو تمييعه.

والملاحظ في النظام الدولي هيمنة فكرة تناقض المصالح والرؤى بشكل دائم ومستمر على سلوك مختلف الفواعل، حيث إن أهداف وغايات البعض هي تهديد وخطر لدى البعض الآخر بسبب فوضوية النظام الدولي، الأمر الذي يدفع الدول لتبني مبدأ الاعتماد على الذات أو المساعدة الذاتية (Self help)- كما يرى أنصار المنظور الواقعي الجديد- لتطوير استراتيجيات وتسخير موارد وربط تحالفات.

في ظل هذه العمليات التي تقوم على الفعل ورد الفعل تنشأ مفاوضات ومواجهات تكون محصلتها في النهاية تسويات تعكس الفكر الاستراتيجي لكل طرف، وفي هذا السياق تعرف الاستراتيجية كعلم يدرس السلوك الإنساني الغائي والإرادي، ولأن الأداء الاستراتيجي يجب أن يتضمن القدرة على اتخاذ القرار والتحكم والقيادة، وكذا القدرة على الفهم، فإنه يجب فهم الاستراتيجية في إطار ثلاثية "الغايات، الأساليب، الوسائل"(٦).

لذلك، فإن التفكير الاستراتيجي وفق هذا المنطق هو ذلك المجهود المنهجي الشامل

الهادف إلى استشراف المستقبل وهيكلته الاستباقية انطلاقا من معطيات الحاضر وتجارب الماضي التي تشكل رصيدا مهما للتنبؤ.

وعليه، بدأ التفكير الاستراتيجي يرتبط بأساليب استخدام الموارد لتحقيق غايات الدولة، وتطغى عليه الجوانب العملية والممارسة، ويأخذ في الاعتبار أبعاد الزمن "الماضي والحاضر والمستقبل"، ويوظف الأساليب الكمية ولغة الأرقام في فهم المتغيرات المستقلة واستيعاب علاقات الظواهر مع بعضها للكشف عن الارتباطات والعلاقات القائمة بينها.

الشكل رقم ١: الموجهات الرئيسة للدراسات الاستراتيجية*

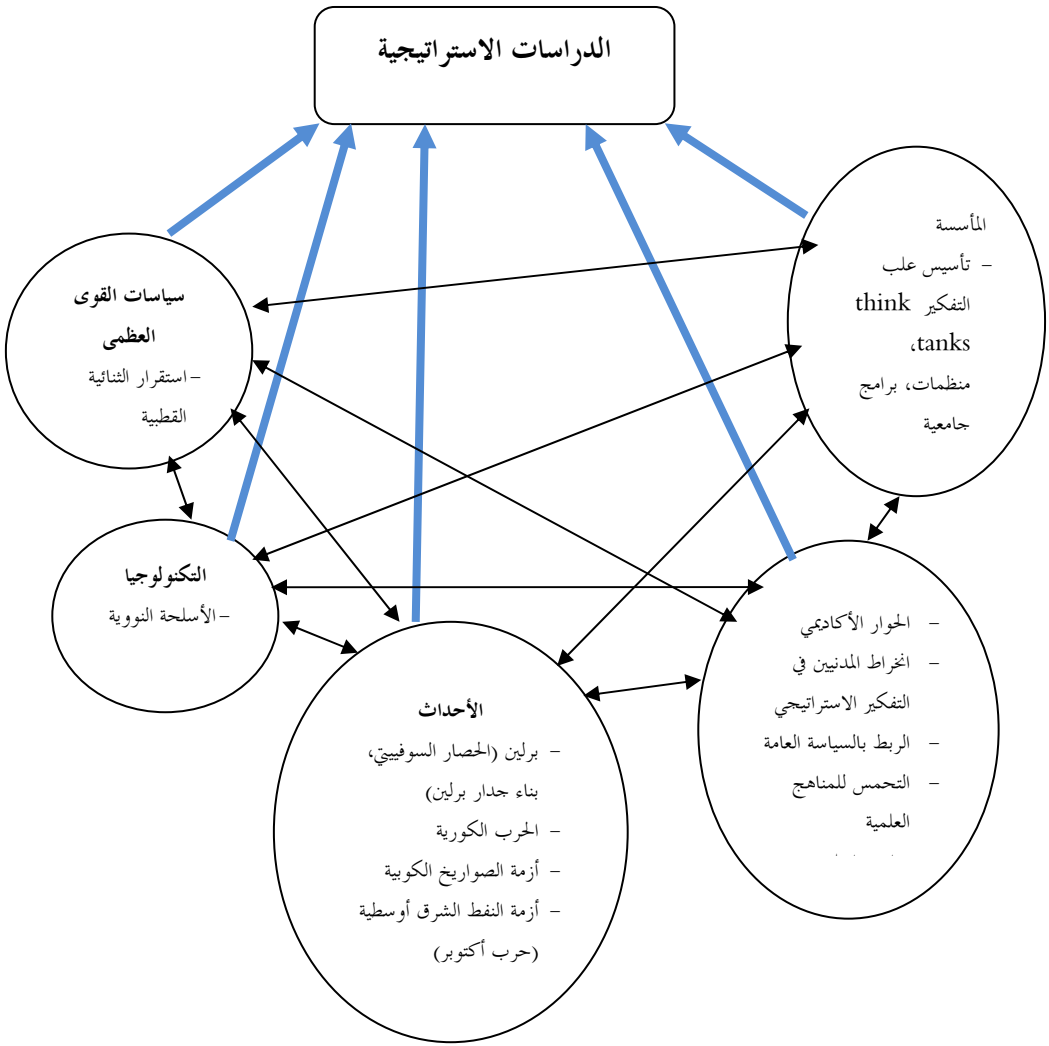

ثانيا: تطور الدراسات الاستراتيجية في العلاقات الدولية

نشير بداية لملاحظة مهمة تكشف عن ارتباط تطور الفكر الاستراتيجي بالعلوم العسكرية، فلم يضم التفكير الاستراتيجي لغاية الحرب العالمية الثانية تاريخيا إلا عددا قليلا من أسماء الباحثين غير العسكريين، وكان محتكرا فقط على كبار الضباط والقادة العسكريين، لذلك اعتبرت دراسة القوة العسكرية وعلاقتها بالسياسة هدفا أوليا وأولويا للتفكير الاستراتيجي، ويمكن أخذ القرن الثامن عشر نقطة بداية للفكر الاستراتيجي المعاصر، لأن هذه المرحلة شهدت تطور الكتابات حول الاستراتيجية، ومثلت هذه المرحلة في الوقت نفسه احترافية التفكير العسكري، وكذا بروز النظام الأساسي للعسكريين في كثير من الدول الأوروبية، ومع ذلك، وفي منتصف القرن التاسع عشر بدأ يبرز تأثير الاهتمامات السياسية، وأصبح هذا الجانب شيئا فشيئا مهما مع كلاوزفيتز Clausewitz، ولكن، وحتى عام ١٩٤٥ بقي التفكير الاستراتيجي يعني كل ما يفكر فيه العسكريون(٧).

وبعد عام ١٩٤٥ تطور التفكير الاستراتيجي بشكل يعكس تنوع المشاكل من جهة، وكذا القدرات الجديدة لسياسات القوة من جهة ثانية، خصوصا بعد التطورات التي حصلت في مجال صناعة الأسلحة النووية، ونشير هنا إلى إسهامات "كلوزفيتز" في كتابه "في الحرب"، حيث عرّف فيه الاستراتيجية بأنها: "فن استخدام المعارك كوسيلة لتحقيق هدف الحرب".

ويقترح ليدل هارت "Hart Liddell" تعريف الاستراتيجية كـ "فن توزيع واستخدام مختلف الوسائل العسكرية لتحقيق هدف السياسة"، وبهذا المعنى فإن الحرب هي استمرار للسياسة، ولكن بوسائل أخرى.

غير أن الجنرال الألماني إريش لودندروف Ludendorf رأى العكس حين طرح فكرة الحرب الشاملة، فهو يعتقد أنه لا يمكن حصول حرب شاملة دون خضوع النظام السياسي نفسه للجيش.

أما أندري بوفر Andre Beaufre فيعتقد أنه يجب أن ينظر للاستراتيجية على أنها

فنٌّ أكثرَ منها اشتباكا، ويؤكد أن الاستراتيجية هي فن ديالكتيكي داخل القوة، وبمعنى أدق فن ديالكتيكي لحل المشاكل بين طرفين متعارضين.

ونسجل هنا أن التداخل الكبير الذي نشأ بين السياسة والاستراتيجية من جهة، وعلاقتهما بالحرب من جهة ثانية، والذي ظل قائما حتى الحرب الثانية، خلق نوع من الضبابية التي صعّبت فك الارتباط بين الاستراتيجية وعلم الحرب.

وفي العصر الحديث بدأت دراسة الاستراتيجية في أواخرالقرن الثامن عشر وبداية القرن التاسع عشر لتشير بشكل رئيس للعلاقة بين الحرب والقوات العسكرية.

وخلال هذه الفترة برز محللان استراتيجيان متميزان هما كارل فون كلاوزفيتز(Carl Von Clausewitz) وإنطوان هنري جوميني (Antoine Henri Jomini) نشرا كتابين مشهورين هما: "في الحرب" (On War) و "فن الحرب" (The Art of War) ركزا فيهما على دراسة الحروب النابليونية والاستراتيجيات التي استخدمت فيها لتحقيق النصر.

لقد دافع Clausewitz كلاوزفتز في كتاب "في الحرب" بقوة عن فكرة أن السياسة هي التي تحدد أهداف الحرب، فهو يرى أن الحرب استمرار للسياسة بوسائل أخرى، وهي ليست عملا سياسيا فقط، لكنها أداة سياسية بامتياز تسمح بمتابعة الأهداف السياسية، وتحقيقها بوسائل أخرى

ولكن، ورغم هذا، فقد ظلت الإستراتيجية مجالا غير مستقل بذاته، ومرتبطا بشكل مباشر بفنون الحرب والقتال، وعليه كان من الصعب تصور إمكانية فك ارتباط الإستراتيجية عن كل هذا التاريخ الذي يعطيها اليوم معناها.

وفي الواقع، وحتى وقت متأخر من القرن العشرين، كانت الإستراتيجية دائما ضمن فن الحرب، بمعنى أنها داخل الفكر العسكري، رغم بروز بعض الدراسات التي حاولت فك هذا الارتباط والانفتاح على قضايا غير عسكرية مرتبطة بالمصالح القومية للدولة؛ إذ إن الاستراتيجية ترتبط بالوسائل المتاحة لها وكذا بكيفية استخدام هذه الوسائل، فمنذ

نهاية أربعينيات القرن الماضي اقترح برنار برودي (Bernard Brodie) تحليل الاستراتيجية بعبارة اقتصادية كالاستخدام الأفضل للموارد، ويمكن أن نشير هنا للدور الريادي الذي لعبته مراكز الدراسات والأبحاث وخزانات التفكير في تطوير الدراسات الاستراتيجية نحو الاستقلالية عن هيمنة الحرب ورجال الحرب من خلال إنتاجها العديد من الدراسات الإستراتيجية وتبنيها لكثير من المشاريع البحثية في مجال تطوير الدراسات الاستراتيجية، فمثلا نشير للدور الذي لعبته مؤسسة (راند *Rand) التي تأسست عام ١٩٤٥ بعد نهاية الحرب العالمية الثانية من طرف الجنرال آرنولد القائد العام لسلاح الجو الأمريكي، حيث اهتمت في بداياتها بتطوير سلاح الجو الأمريكي، وبعدها بدأت تستقل شيئا فشيئا عن سلاح الجو الأمريكي لتطرح مشاريع البحث الاستراتيجي والتقني التي كان لها الأثر الكبير في تطوير الدراسات الاستراتيجية.

ولعل المجال الأبرز الذي نجحت فيه مؤسسة راند يكمن بالأساس في قدرتها على الربط بين التخطيط العسكري من جهة، والدراسة والبحث من جهة ثانية بالشكل الذي يحقق الأهداف العسكرية من خلال مؤسسات مدنية، وحسب باري بوزان (Barry Buzan) الذي قارن بين الدراسات الاستراتيجية والعلاقات الدولية، فإن الدراسات الاستراتيجية هي كل خبرة حول أثر استخدام وسائل القوة في العلاقات الدولية، أما الدراسات الدولية فهي كل تحليل للهياكل والبنى السياسية الفوضوية والمنظمة الموجودة في النظام الدولي (système inter-étatique)، وبالنسبة لبوزان توجد مجموعة من المصطلحات الخاصة بالدراسات الاستراتيجية فقط، أو بالسياسة الدولية فقط.

ونجد مثلا في الدراسات الاستراتيجية مصطلحات: سباق التسلح، والردع النووي، والانتشار النووي، والدفاع، والتحكم في التسلح، ونزع السلاح، أما في السياسة الدولية فإننا نجد: صراع القوى، والأزمات والنزاعات، والأمن، والحرب، والتحالفات، والسلم، غير أن الملاحظ هنا أن بوزان ضيّق من مجال الدراسات الاستراتيجية، حيث اعتبر الاستراتيجية تخصصا تكنولوجيا وعسكريا، يركز في صميمه على الخبرة في استخدامات الوسائل وليس على الأهداف والغايات[٨].

ويعتقد كين بوث (Ken Booth) في المقابل أن نهاية الحرب الباردة مثّلت نهاية للدراسات الاستراتيجية، فبحسبه أن الدراسات الاستراتيجية في مرحلة ما بعد الحرب الباردة فسحت المجال للدراسات الأمنية بسبب الانتشار الواسع للمشاكل الأمنية في المجتمع الدولي اليوم[٩]، ويرى بوث أن الدراسات الاستراتيجية مرت بثلاث مراحل، هي:

المرحلة الأولى: تبدأ في بدايات خمسينيات القرن الماضي، مع بعض الدراسات النظرية المهمة، مع الإشارة هنا إلى أن المرحلة هي مرحلة تشكل المفهوم.

المرحلة الثانية: بين أعوام ١٩٥٦ و١٩٨٥، ومثّلت العصر الذهبي للدراسات الاستراتيجية، وفيها دخلت الدراسات الاستراتيجية للجامعات لتأخذ أبعادا اكاديمية وعملية في صناعة السياسة، وأصبحت النظريات المرتبطة بالردع النووي محور الدراسات الاستراتيجية، ومع بروز فكرة تعدد أبعاد الظواهر (سياسية، اقتصادية، تاريخية، سيكولوجية، دبلوماسية، تكنولوجية) احتلت الدراسات الاستراتيجية دورا مركزيا في دراسة العلاقات الدولية بحسب المختصين.

المرحلة الثالثة: أواخر ثمانينات القرن الماضي وبداية نهاية الحرب الباردة، وفيها واجهت الدراسات الاستراتيجية العديد من الانتقادات الحادة من مختلف المدارس الفكرية بسبب التغير في بيئة الأمن العالمي والتحول المفاهيمي المرتبط به، فالبنسبة للبعض يظهر العجز النظري للدراسات النظرية الاستراتيجية في عدم القدرة على فهم وشرح العالم بشكل صحيح، وخلال هذه المرحلة لم يحدث تطور نظري كاف في الدراسات الاستراتيجية يبرر المكانة المركزية التي تحتلها أكاديمياً في المجتمع الدولي.

ويرى الخبراء أن العالم في تطوره مر بثلاث موجات، هي[١٠]:

الموجة الأولى: عصر الثورة الزراعية، من العصور القديمة حتى القرن السابع عشر، بدأ باستخدام السيف وانتهى باستخدام البندقية والبارود.

الموجة الثانية: عصر الثورة الصناعية، وهو عصر المدفع والآلات البخارية التي تطورت إلى الدبابة والطائرة وأسلحة الدمار الشامل.

الموجة الثالثة: عصر المعلومات والتكنولوجيا، أو عصر المعرفة، وهو عصر الحروب الإلكترونية والافتراضية.

شكل ٢: موجات تطور الدراسات الاستراتيجية

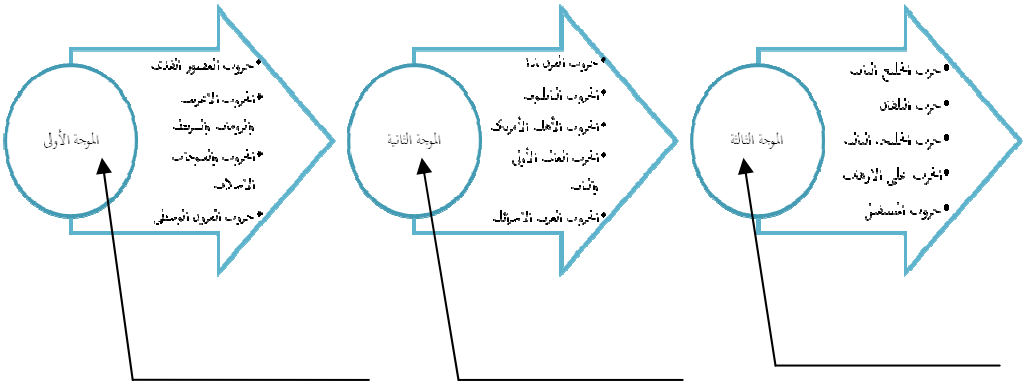

ويعتقد بعض الباحثين أن الدراسات الاستراتيجية تخصص جديد نسبيا يعود لنهاية أربعينيات القرن الماضي في الولايات المتحدة الأمريكية، ولمنتصف الخمسينيات في بريطانيا، وللستينيات في فرنسا، وقد تميز تطورها بشكل خاص بالبحث في مجال الاستراتيجية النووية، والسياسات الدفاعية.

والملاحظ هنا أن تطوير السلاح النووي أثر بشكل بارز في الدراسات الاستراتيجية، بحيث فسح المجال لمشاركة علماء من خارج البيئة العسكرية في تطوير استراتيجيات التعامل وتوظيف السلاح النووي، ورغم هذا التطور فإن الدراسات الاستراتيجية لم تكن منظمة بشكل كاف واكتفت بتجميع مجموعة من المجالات (التاريخ العسكري، والتفكير

الاستراتيجي، والدفاع الوطني، والدراسات الأمنية، وعلم الحرب، وعلم الاجتماع العسكري، والحد من التسلح)، وهذا البعد الانتقائي في الدراسات الاستراتيجية لم يشجع على بروز تعريف واضح لمجال تحليل الدراسات الاستراتيجية.

لقد كان لظهور السلاح النووي دور كبير في رسم خطوط فصل بين الاستراتيجية العسكرية التقليدية والاستراتيجية المدنية، فبالنسبة للاستراتيجيين المدنيين تشير الدراسات الاستراتيجية لسياسة كبرى متميزة، فكل استراتيجية تعني تحديد أهداف للإنجاز، وهي بهذا المعنى تلتقي مع ما تريده أي سياسة، وبمعنى آخر بالنسبة للاستراتيجيين المدنيين الاستراتيجية هي نشاط سياسي مُوجَّه يطغى عليه الجانب العملي من خلال الربط بين تحقيق الأهداف والغايات المرسومة بالموارد والوسائل المتاحة والمنظورة، فمثلا يشير كولين غراي "Colin S. Gray" أن الاستراتيجية هي جسر أو رابط بين القوة العسكرية والغايات السياسية، ولتحقيق هدف السياسة ترسم دراسة الاستراتيجية خيارات استخدام القوة من عدمه[١١]، ويركز غراي على الدور المهم للاستراتيجية بالقول: "الاستراتيجية لا تعني فقط استخدام القوة في حد ذاتها، ولا تعني السياسة فقط، وإنما هي الجسر الذي يجب أن يجمع الاثنين معا"، ويعتقد غراي أن دور الدراسات الاستراتيجية متعدد الأبعاد مع مركزية القوة العسكرية فيه، والتي تتداخل مع العوامل الاقتصادية والتكنولوجية والمنظمية[١٢]، ويتقاسم الباحث بيتس Betts نفس الرأي مع غراي ويؤكد أن الاستراتيجية تعني الربط بين الوسائل العسكرية والأهداف السياسية[١٣]، أما الباحث هيدلي بول "Hedley Bull" فيعتبر أن الاستراتيجية فن وعلم يهتم بدراسة كيفية تحقيق الأهداف السياسية بوسائل القوة في أي نزاع[١٤]، وبرؤية مختلفة وتفسير مغاير لدور الاستراتيجية يرى توماس شيلينغ "Thomas Schelling" أن الاستراتيجية هي لعبة بين طرفين، واستطاع أن يطبق نموذج نظرية اللعب لشرح دور اللاعبين ومختلف التقاطعات التي تنشأ بينهم[١٥]، وحاول بوزان "Barry Buzan" تطوير مفهوم أوسع وأعم نطاقا للاستراتيجية (broader concept) وبنية تحليلية

جديدة، حيث تضمنت الاستراتيجية عنده ثلاثة عناصر أساسية هي: أن تكون الوسائل المستخدمة فيها عسكرية، وميدان الصراع فيها هو النظام الدولي، والهدف منها هو تحقيق الغايات السياسية للجهات الفاعلة لتثبت نفسها بشكل مؤثر في السياق الدولي"(١٦).

ويلخص الجدول أدناه آراء الباحثين العسكريين والمدنيين في مجال الدراسات الاستراتيجية، ويوضح أنه يمكن تصنيف تعريفات الاستراتيجية إلى نوعين يرتكزان على خلفيات الباحثين، بالنسبة للباحثين العسكريين يفضلون استخدام الوسائل العسكرية لخدمة المصلحة القومية.

الجدول رقم ١: التسلسل الهرمي للاستراتيجية (Strategic Hierarchy)*

	النقاط الأساسية	المشاركون الرئيسيون	السياسات الرئيسة	المدخلات الرئيسة	المخرجات الرئيسة
الاستراتيجية القومية	الأهداف القومية	قيادات الدولة، مستشارو الحكومة	السياسة القومية	القوة القومية	الخطة القومية السياسية
الاستراتيجية القومية الأمنية	الأهداف القومية الأمنية	قيادات الدولة، مستشارو الأمن	السياسة القومية الأمنية	القوة القومية اللائقة	الخطة القومية الأمنية
الاستراتيجية القومية العسكرية	الأهداف القومية العسكرية	قيادات الدولة، مستشارون عسكريون	السياسة القومية العسكرية	القوة العسكرية	الخطة القومية العسكرية
الاستراتيجية الاقليمية	أهداف إقليمية	وزير الخارجية، السفراء	السياسة الخارجية	الدبلوماسية، مساعدات اقتصادية	قواعد دولية
استراتيجية المسرح Theatre Strategy	بيئة المهام العسكرية	القيادات العسكرية المساعدة	خدمات سياسية موحدة أو ذات العلاقة	خدمات عسكرية موحدة أو ذات العلاقة	Jointor خطط خدمية موحدة Uni-service Plans& Ops

ويلخص الجدول أدناه تتعدد أنواع الاستراتيجية وتصوراتها، حيث يمكن حصر خمسة أشكال أو طبائع مختلفة في الدراسات الاستراتيجية، لكل واحد منها أنصار ومناهج.

الجدول رقم ٢: أنواع الاستراتيجيات، وأفكارها الرئيسة، ومناهجها، ومنشوراتها*

	الكتاب	التعاريف والمواضيع	المنهجية	المنشورات
النوع الأول: الدراسات الاستراتيجية التقليدية	Carl Von Clausewitz, Antonni Jomini, Liddell Hart, Andre Beaufre	الاستراتيجية هي استخدام الوسائل العسكرية لتحقيق النصر في الحرب	مقاربة عسكرية	On War The Art of War On Strategy An Introduction to Strategy
النوع الثاني: Policy relevance 1956-1989	Colin S. Gray, Ken Booth	الاستراتيجية هي الربط بين القوات العسكرية وغايات السياسة	مقاربة سياسية	1. Strategic Studies and Public Policy 2. Modern Strategy 3. Strategy and Ethnocentrism
النوع الثالث: تقاطعات استراتيجية وصناعة القرار العقلاني	Thomas Schelling Frank C. Zagare D. Marc Kilgour	الخيار العقلاني في ظل التقاطعات الاستراتيجية	نموذج الخيار العقلاني	1. The Strategy of Conflict 2. Perfect Deterrence
النوع الرابع: دراسة السلاح النووي	Lawrence Freedman John Baylis	استخدام الأسلحة النووية	آثار الردع	1. The Evolution of Nuclear Strategy 2. Deterrence 3. Makers of Nuclear Strategy
النوع الخامس: الدراسات الثقافية الاستراتيجية	Jack L. Snyder Alastair I. Johnston	مضامين ثقافية للاستراتيجية	مقاربة ثقافية	1. Soviet Strategic Culture: Implications for Limited Nuclear Operations 2. Cultural Realism: Strategic Culture and Grand Strategy in Chinese History

ونشير هنا أن قضايا الأمن اليوم تتجه لتصبح جزءا مهما في التحليل الاستراتيجي، وفهم هذه القضايا أساسي لصياغة استراتيجية تعالج المشاكل قبل أن تتطور وتتحول إلى

نزاعات، ودائما لم تضع الدراسات الاستراتيجية تصورات واسعة حول مفهوم الأمن مرتبطة أساسا بسلوكات السياسة العليا (high politics) التي تُعنى بالحماية العسكرية للدولة من أي اعتداء، فالمهم هنا هو تعظيم الأمن القومي، بمعنى قدرة الدولة على امتلاك مستوى كافيا من الأمن.

والاستراتيجية في هذه المرحلة عنت امتلاك أكبر قدر من الأمن قائم على منافسة ذات طبيعة عسكرية بالأساس في بيئة دولية فوضوية، وهذا المفهوم الضيق لمفهوم الأمن رهَن الدراسات الاستراتيجية وجعلها أقرب للدراسات العسكرية منها كتخصص معرفي مستقل.

لذلك تُطرح اليوم قضايا الأمن لترتبط كذلك بقضايا السياسة الدنيا (low politics) بمعنى قضايا الاعتماد المتبادل، الاقتصادي والاجتماعي، المتزايدة في العلاقات الدولية، والتي خلقت شبكات عقّدت من فهم سلوكات مختلف الفاعلين، حيث أصبحت الوسائل العسكرية بمفردها غير كافية للتعامل مع التهديدات الجديدة ذات الطبيعة غير العسكرية، وبرزت الحاجة لإدخال العوامل السوسيواقتصادية والثقافية لفهمها، خصوصا قضايا التنمية، والتزود بالطاقة، والاستقرار السياسي، والبيئة، وما سُمّي "الارهاب"، والهجرة غير الشرعية، والمخدرات ... وغيرها، الأمر الذي يجعل من تحول الاستراتيجية للتعامل مع هذه التهديدات الجديدة- التي لا ينفع معها استخدام الوسائل والأساليب العسكرية التقليدية لأنها تتعامل مع قضايا ذات طبيعة غير عسكرية- مسألة ذات أولوية وتفرض نفسها.

وتتجه الدراسات الاستراتيجية اليوم للتركيز على دراسة مشاكل الأمن التي تهم الإستراتيجيين ومنظري العلاقات الدولية على حد سواء؛ ففهم طبيعة القضايا المتعلقة بالأمن وآثارها داخل الدول وبينها (intra et inter-étatique) يسمح بتقييم الأهداف السياسية والوسائل والأساليب العسكرية التي تشكل معا المعالم الرئيسة للاستراتيجية.

إن مشاكل الأمن اليوم متنوعة وكثيرة، وهي ذات طبيعة عسكرية وغير عسكرية، الأمر الذي يستدعي بذل مزيد من الجهد الأكاديمي لإعادة تعريف الاستراتيجية بالشكل

الذي يأخذ في الحسبان دراسة القضايا الأمنية التي تشكل فيها الوسائل والأساليب العسكرية متغيرا من بين متغيرات كثيرة تساهم في التعامل الفعال مع هذه القضايا لتحقيق أهداف سياسية، وهذا التوجه يوسع حقل الدراسات الاستراتيجية أكثر من الناحية الابيستمولوجية بعدم جعل الاستراتيجية تخصصا يقيم الوسائل والأساليب فقط، ولكنه يُقيِّم الأهداف والغايات كذلك، ويعيد تعريف قضايا الأمن والدفاع لتتجاوز مجرد الحماية العسكرية لتتعامل مع مواضيع مجتمعية مركبة ومتداخلة.

ثالثا: خصائص التفكير الاستراتيجي في بداية القرن العشرين حتى عام ١٩٤٥

نشير بداية إلى أن الاستراتيجية، باعتبارها تخصصا، تقع على التماس مع المجالات السياسية والاقتصادية والدبلوماسية والعسكرية وتتأثر بمقارباتها، ويكشف تحليل التفكير الاستراتيجي بداية القرن العشرين عن وجود تنوع كبير، ومع أن كل الكتاب المعاصرين يعتمدون على مبادئ، مثل تركيز القوات وتجميعها، وحركية القوات، والأمن، والمفاجأة، ... إلخ، والتي هي موجودة في كتابات كبار المفكرين الكلاسيكيين، مثل صن تزو Sun Tze، ونابليون Napoleon، وكلاوزفيتز Clausewitz، فإن الخلافات المفاهيمية بينهم جوهرية وكبيرة، الأمر الذي يدفع للقول بوجود انقسام في بناء المفاهيم الاستراتيجية (conceptualization strategique) بحسب المخططات القومية[١٧] التي تحدد مضامين الأمن القومي وسياسات الدفاع الوطني، فمثلا كانت التوجهات البريطانية تركز على بناء الإمبراطورية، وفي الوقت نفسه تعمل على منع هيمنة قوة وحيدة على أوروبا، أما في فرنسا فإن الاستراتيجية الرسمية تغيرت من الهجوم الكثيف (l'attaque aoutranc) قبل الحرب العالمية الأولى إلى الدفاع عن طريق التحصين (defense par fortification) خلال فترة ما بين الحربين.

إذن، كان التحليل الاستراتيجي في المرحلة الممتدة من عام ١٩٠٠ لغاية عام ١٩٣٩ محدودا ومحكوما بعوامل تحددها وضعية كل دولة، ويمكن القول إنه شكل استمرارية للفكر الاستراتيجي في القرن التاسع عشر، إذ إنه استمر في التركيز على القضايا

العسكرية وطرح الأسئلة نفسها، والجديد فيه متعلق فقط بالآلة التكنولوجية للجيوش (سلاح الجو، وتطوير أسلحة جديدة ...).

وجاءت الحرب العالمية الثانية لتطرح أول تغير مهم في الفكر الاستراتيجي خلال القرن العشرين، ولتفتح المجال لشكل جديد من السلوك الاستراتيجي عرف باسم الاستراتيجية الكبرى (grande strategie)[١٨] التي استمدت أهميتها خلال الفترة بين أعوام ١٩٤٠-١٩٤٥ بسبب ما تطلبته من تجنيد لكل موارد الدول المادية والبشرية وتكاملها لمواجهة انتشار الحرب في كل القارات، الأمر الذي تطلب تدخل السياسيين جنبا إلى جنب مع العسكريين في رسم هذه الاستراتيجية وصياغتها، ولكن في ظل استمرارية هيمنة المنطق الكلاوزفتزي الكلاسيكي نفسه، والذي ينظر للاستراتيجية على أنها استخدام القوة لتحقيق أهداف السياسة، حيث استمر دور العلماء غير العسكريين هامشيا كما يشير إلى ذلك أحد مستشاري الرئيس الأمريكي روزفلت (Roosevelt) الذي شغل منصب منسق الجهد العلمي (l'effort scientifique) عندما سئل إن كان يشارك في الاجتماعات التي تتخذ فيها القرارات الاستراتيجية الكبرى أجاب بقوله: لا، باستثناء الاجتماع الذي اتخذ فيه قرار استخدام القنبلة النووية[١٩].

رابعا: بداية بروز تفكير استراتيجي جديد بعد عام ١٩٤٥

لم يشكل قرار استخدام القنبلة النووية ضد اليابان تحولا في القدرة التدميرية للقوات المسلحة فقط، ولكنه أعاد فتح النقاش الاستراتيجي في مجمله، وذلك بسبب أن هذا الموقف تطلب إشراك فئات اخرى من غير العسكريين في قرارات الحرب، ورغم أن قرار استخدام القنبلة النووية ضد اليابان اتخذ بالاجماع ولم يختلف حوله أعضاء اللجنة المؤقتة (Comite Intérim) التي أسسها الرئيس الأمريكي ترومان (Truman) بما في ذلك العلماء والسياسيين، غير أن الخلاف كان قائما داخل المجتمع العلمي الأمريكي، خصوصا بعد النتائج التي ترتبت على استخدام القبلة النووية لاحقا، والتي خلقت نقاشات كبيرة بين العلماء، وبعيدا عن الجانب الأخلاقي لاستخدامات السلاح النووي فقد فتحت هذه

النقاشات المجال واسعا أمام تطوير تفسيرات استراتيجية لاستخدامات السلاح النووي، إذ إن امتلاك سلاح نووي يغير بشكل مطلق الاستراتيجية؛ فإلقاء القنبلتين النوويتين على اليابان شكل قطيعة حقيقية مع التفكير الاستراتيجي الكلاسيكي، وتعمقت تراتبية القوى العالمية أكثر في ظل استراتيجية نووية تقوم على مبادئ جديدة مختلفة تماما عما عرفته النظريات الكلاسيكية، ومثال ذلك أن أمن الدولة لم يعد يتطلب التكتم والسرية كما كان حاصلا في السابق، ولكنه على العكس من ذلك يتحقق بتعريف الخصم بقدرات الدولة التدميرية لتشكل رادعا له، وهكذا تطورت قواعد استراتيجية الردع، مثل مبدأ التدمير المتبادل المضمون (MAD).

وفي ظل هذه الاستراتيجية أصبحت عملية اتخاذ القرارات متعلقة بالقدرات العلمية والتكنولوجية للأشخاص المنخرطين في العملية، وفي هكذا استراتيجية يحقق الطرف الذي يصل إلى ابتكارات جديدة السبق والتفوق أوّلاً.

كما فتحت هذه الوضعية الطريق لتطوير ما سيعرف لاحقا بالاستراتيجيات غير المباشرة، لتوظف فيها أدوات اقتصادية لإدراة علاقات القوة، ونشير هنا مثلا إلى مشروع مارشال الذي جاء مبادرة استراتيجية أمريكية لمنع انتشار الشيوعية في أوروبا.

وبدأت مراكز دراسات متخصصة في الدراسات الاستراتيجية بعد ذلك تبرز، خصوصا في الولايات المتحدة، على شكل خزانات تفكير (Think tanks)، وطوّرت أدوات جديدة لتحليل القضايا الاستراتيجية لتظهر بذلك ما عرفت بمرحلة الاستراتيجية الأكاديمية التي تعاملت مع القضايا الاستراتيجية بمنطق عقلي رياضي يقوم على مقولات توازن الرعب.

والتحولات الكبرى التي عرفتها بداية سبعينيات القرن الماضي لم تكشف عن عجز الاستراتيجية الأكاديمية في تحليل الواقع الدولي فقط، وإنما كشفت كذلك عن عجز كل تفسير اختزالي للاستراتيجية، والحاجة لتنويع التفسيرات الاستراتيجية لتتماشى مع تعدد المشاكل العالمية وتعقدها.

لقد ازدهر التفكير الاستراتيجي في الثقافة الأنجلوساكسونية ضمن العلاقات الدولية، ففي عام ١٩٤٩ أشار (B. Brodie) إلى وجود فراغ في دراسة العلاقات الدولية متعلق بغياب دراسات الحرب فيها، وبالنظر للملابسات التي سادت تلك الفترة، وبروز الثنائية القطبية، وهيمنة المنظور الواقعي على دراسة العلاقات الدولية، تطور التفكير الاستراتيجي في هذا الاتجاه، خصوصا في الولايات المتحدة الأمريكية، وقد لاحظ Stanley Hoffmann وجود ثلاثة عوامل ساعدت على هذا التطور في الولايات المتحدة الأمريكية دون غيرها، هي[٢٠]:

١. تزايد تدفق المهاجرين واللاجئين الفارين من النازية نحو الولايات المتحدة بدءا من ثلاثينيات القرن الماضي، وساهم ذلك في بروز مجموعة من المحللين البارزين منهم.
٢. الظروف الدولية التي جعلت من الولايات المتحدة الرابح الكبير في الحربين العالميتين الأولى والثانية على المستويين الاقتصادي والسياسي، وهذه الوضعية دفعت الولايات المتحدة لتكثيف البحث والمعرفة، وكذا الخبرة، من أجل تحديد توجهات سياستها الخارجية التدخلية مقارنة بسياسة العزلة التي تبناها المؤسسون.
٣. وجود مؤسسات منخرطة وملتزمة بشكل كبير في تمويل الأنشطة البحثية، مثل مؤسسة كارنيجي Carnegie، ومؤسسة فورد Ford وغيرهما.

وبسبب هذه الخصوصيات ازدهرت الدراسات الاستراتيجية في الولايات المتحدة أكثر من أي مكان ثان.

خامسا: الدراسات الاستراتيجية بعد نهاية الحرب الباردة

تشهد حالة العالم منذ نهاية الحرب الباردة تحولات عديدة وسريعة على المستوى الكمي، نحو ندرة الموارد الطبيعية، والتوزيع الجديد للثروات، والزيادة السكانية، وتصاعد دور الفاعلين من غير الدول، وعلى المستوى الكيفي مثل التكنولوجيا الجديدة، وتطور الروابط الاجتماعية، والأمن المتصاعد لتنقل البضائع والأشخاص والمعلومات، وإعادة توزيع القوة على مستوى الدول، وكل هذا أدى إلى تحول اهتمام الدراسات الاستراتيجية

بعد نهاية الحرب الباردة إلى عناصر موضوعية وإدراكية في التفكير الاستراتيجي على حساب بناء نماذج تفسيرية عقلية شاملة تقوم على أساس المصلحة الوطنية، ونشير هنا مثلا إلى الاهتمام بالتعاون الدولي، والعلاقة بين الدراسات الأمنية ونظرية العلاقات الدولية، والعوامل الداخلية والاقتصادية، ورهانات نزع السلاح.

كما برز توجه نحو إعطاء الأولوية في دراسة المشاكل الأمنية لجوانب ذات طبيعة غير عسكرية، وكذا الاهتمام أكثر بدور الفاعلين من غير الدول وأثرهم في التحليل الاستراتيجي، وهذا يكشف عن درجة التعقيد التي تعرفها ظواهر الحرب والسلم على حد سواء بعد نهاية الحرب الباردة.

تطرح التحولات السريعة التي يشهدها العالم، على المستويات السياسية والاقتصادية والديمغرافية والاجتماعية والعلمية والتكنولوجية، تحديات جديدة على صناع السياسات العامة في مرحلة ما بعد الحرب الباردة، كالحاجة لردود سريعة على مواضيع متنوعة كالوقاية من الجريمة، والبيئة، والطاقة، والفوضى الإثنية، وما سمّي "الإرهاب الدولي"، والقرصنة البحرية، وتفجر النزاعات الحدودية، وكل هذا جعل البيئة الدولية أكثر تعقيدا لا تخضع للمنطق القائم على فكرة الفعل ورد الفعل، وتستدعي منطقا جديدا يقوم على فكرة التعقيد والتعدد.

في المقال الموسوم بـ: هل يجب أن تستمر الدراسات الاستراتيجية؟ (Should Strategic Studies Survive?) الذي نشره الباحث ريتشارد بيتس(Richard Betts) في مجلة (World Politics) عام ١٩٩٧، طرح الباحث عددا من التساؤلات حول مستقبل الدراسات الاستراتيجية، وهو ما أثار كثيرا من النقاشات وسط الباحثين حول التحول في طبيعة الدراسات الاستراتيجية[٢١]، وفي عام ٢٠٠٠ نشر بيتس مقالا آخر في مجلة (International Security) موسوما بـ: هل الاستراتيجية وهم؟ (Is Strategy an Illusion?) يرد فيه على الانتقادات التي وجهت له بالتأكيد على استمرارية الحاجة للدراسات الاستراتيجية لفهم السياسات العالمية اليوم رغم وجود بعض النقائص في فهم الواقع المعقد اليوم واستيعابه[٢٢].

واعتماداً على آراء بيتس، قدم كثير من المحللين الاستراتيجيين دراسات في مواضيع مشابهة تبحث في الصعوبات التي تواجه الدراسات الاستراتيجية، خصوصا في فترة ما بعد الحرب الباردة، نذكر منها:

1. Baylis, J., James J. Writz, Eliot Cohen, Colin S. Gray, eds. 2006. Strategy in the Contemporary World: An Introduction To Strategic Studies. New York: Oxford University Press.
2. Gray, Colin S. 2002. Strategy for Chaos: Revolution in Military Affairs and The Evidence of History. London: Frank Cass.
3. Payne, K. B. 1996. Deterrence: in the Second Nuclear Age (Lexington, Kentucky: The University Press of Kentucky).

ماذا حدث بعد نهاية الحرب الباردة؟ هل تغير العالم فعلا؟ أم إن قراءة العالم وفهمه هي التي تغيرت؟ هل عدلت الصراعات إلى درجة استبدل فيها النظام والاستقرار الذي ساد الحرب الباردة بالفوضى والاضطراب؟

إن قراءة الصراعات وتحليلها تغيرت منذ نهاية الحرب الباردة، ففي السابق كان خبراء الاستراتيجية والمختصون في العلاقات الدولية يفسرون الصراعات التي تنشأ خارج الفضاء الغربي على أساس أنها نتاج استراتيجية غير مباشرة بين الشرق والغرب، ويهمّشون القوى والإيديولوجيات والمصادر الأخرى، كما أن الواقع الدولي تغير، وبرزت مجموعة من المتغيرات التي أسقطت كل المسلمات التي كانت قائمة، فسقوط جدار برلين وانهيار الاتحاد السوفييتي وتفكك المعسكر الشرقي كلها عوامل أفرغت الصراع الشرقي- الغربي من أي معنى، وتحول عدم الانحياز إلى شعار غامض.

لقد أولت تحاليل ما بعد نهاية الحرب الباردة اهتماما خاصا لحدث تاريخي، تمثل في أنه لأول مرة في التاريخ المعاصر يسقط نظام سياسي عالمي دون الدخول في صراع مسلح مهم بين القوى المهيمنة على النظام الدولي، حيث أوجد مؤتمر فيينا عام ١٨١٥، بعد حملة نابليون، توازنا أوربيا على أساس علاقات القوة، وانتهت الحرب العالمية الأولى إلى معاهدة فرساي، وخلقت الحرب العالمية الثانية نظام الثنائية القطبية، وهكذا يسمح كل صراع مهم ببروز علاقات قوة جديدة ومبادئ جديدة لتنظيم العلاقات الدولية، غير أنه،

ومع نهاية الحرب الباردة، أصبحت قراءة علاقات القوة الناتجة أو المبادئ والقيم التي يقوم النظام الدولي على أساسها عملية معقدة وصعبة.

تعددت محاولات فهم النظام الدولي الذي أعقب نهاية الحرب الباردة، فهناك اتجاه استمر في التفكير على أساس علاقات القوة العالمية في إطار الأحادية القطبية الأمريكية، غير أن هذه القراءة تبقى محدودة؛ فمن جهة هي تتكلم عن الوضع الراهن ولا تخبرنا عن المستقبل، ومن جهة ثانية هي تخلط بين تفوق الولايات المتحدة العسكري خصوصا وقدرتها على الهيمنة في عالم يسير باستمرار نحو منطق التعدد والتنوع.

أما الاتجاه الثاني فيطرح تعدد الأقطاب "Multipolarité" على أساس أنها الأقدر على تفسير المعطيات الجديدة، غير أنها تبقى صالحة فقط في المجال الاقتصادي، فمن الناحية البنيوية، وكما يرى زكي العايدي: "النظام العالمي لا يميل للتشكل حول أقطاب، ولكنه يتجه نحو ثلاثة تصورات منطقية للعمل، هي: حركية الدول، والتكامل الاقتصادي والمالي، والاختراق الثقافي المتبادل بين المجتمعات، ومعظم الصراعات الجديدة تحصل نتيجة لا توافق هذه التصورات الثلاثة "[٢٣].

وتُظهِر الكتابات في مجال الدراسات الاستراتيجية وجود تيار كبير يتفق على أن انتهاء الحرب الباردة، وانهيار الاتحاد السوفييتي، وغياب إجماع دولي حول أسلوب مواجهة أزمات ما بعد الحرب الباردة، وما تلا ذلك من انفجار للصراعات المحلية والإقليمية ... لقد طرح توجها جوهريا في مجال الدراسات الاستراتيجية، تمثلت أهم ملامح توجهاته في إطارها النظري بالتركيز على التحول في مفهوم الأمن، وطرح محاور اهتمام وقضايا وموضوعات جديدة مرتبطة بالتهديدات الأمنية الجديدة لتقترب بذلك الدراسات الاستراتيجية أكثر من الدراسات الأمنية الدولية (ISS)، ولذلك تبدو الحقبة التي أعقبت نهاية الحرب الباردة شاذة، لأن من الصعب تعيين محور رئيس للنزاعات، وكانت الدولتان الرئيستان عدوتين في الماضي عادة، لأن كلا منهما كان يشكل احتمالية تهديد للآخر، إن لم يكن ذلك فعليا.

ولكن، ومع تزايد النقاش الآن حول الحروب الافتراضية أو حتى الواقعية بين الولايات المتحدة والاتحاد الأوربي واليابان، وحتى الصين، يصعب أن يرى ذلك كونه المصدر الأشد قوة للعنف الدولي، ولعل الحد الفاصل الأكثر وضوحا في السياسة العالمية هو بين البلدان الغنية والبلدان الفقيرة، بل أكثر من ذلك الواقع أن التحولات التي شهدها النظام الدولي بعد الوحدة الألمانية، أدخلت العالم في حالة فوضى، انتقلت حتى إلى مستوى التنظير، فهناك اليوم اتجاه في تحليل العلاقات الدولية يؤكد على القطيعة ويستسلم للأوهام من أجل تطوير مفاهيم جديدة أو اقتراح أفكار جديدة، وهكذا سمعنا كلاما عن نهاية التاريخ، وعن نهاية الجغرافيا السياسية.

بل أكثر من ذلك نسمع كلاما عن موت الدولة الأمة، مقابل صعود مواضيع جديدة، فالحرب على ما سمّي "الإرهاب" مثلا تطرح التعامل مع عدو جديد، والعدو الجديد متحرك فوق قومي، حتى إن هذه الحرب فتحت المجال واسعا لنوع جديد من الصراعات غير المتناظرة، وهناك اليوم من يتكلم عن "حروب الجيل الرابع"، وعن صراع لا يقوم بين الدول "Non etatique" يقوده معارضون، قاعدتهم قد لا تكون دولة، وإنما دين أو حضارة.

يعدُّ عام ١٩٨٩ نقطة فاصلة في تاريخ النظام الدولي على أساس أن سقوط جدار برلين وانهيار الاتحاد السوفييتي وتفكك المعسكر الاشتراكي وضع حدا للمسلمات القائمة وسقطت النماذج "Paradigmes" السائدة، لأنها لم تعد قادرة على تفسير العالم وفهمه وتحليله، وبرزت الحاجة لنماذج جديدة تجدد شبكة قراءة العلاقات الدولية، فحلت العولمة محل مصطلح "الحرب الباردة" باعتبارها التفسير الأكثر شيوعا والأقل تحديدا في الوقت نفسه لجملة متنوعة من المتغيرات في العلاقات الدولية.

يمكن أن نحصر تجليات التحول في الصراع الدولي في التحولات التي حدثت في الاتحاد السوفييتي ودول أوروبا الشرقية، والتي أدت إلى انتهاء عملية المواجهة بين الكتلتين الشرقية والغربية، ثم جاء انهيار الاتحاد السوفييتي وزوال حلف وارسو ليقلل من أهمية

الفكر الاستراتيجي الغربي، ويعيد طرح مسألة التهديد بشكل جدي؛ فبعدما كان الخطر الشيوعي هو البوصلة التي توجه العالم الغربي، وتضبط مساراته، وتضمن تماسكه تجاه الآخر، يجري وبشكل حثيث البحث عن عدو جديد، يضمن تماسك الغرب واستمراريته.

إن هيمنة التنافس والصراع بين القطبين على النظام الدولي، في الفترة ما بين أعوام ١٩٤٥-١٩٨٩، خلقت نوعا من التجانس والانسجام، فبالنسبة للغرب كان العدو واضحا ومحددا وواحدا وهو الاتحاد السوفييتي وحلفاؤه من الشيوعية، والعكس صحيح كذلك بالنسبة للشرق، فالعدو واضح ومحدد وواحد، وهو الولايات المتحدة وحلفاؤها من الإمبريالية، وهكذا، وبالنظر إلى التهديدات والأخطار التي يمثلها كل طرف على الآخر، بُنيت استراتيجيات الحرب الباردة التي تميزت باحترام قواعد لعبة الردع النووي المتبادل، ورغم هذا الجهد النظري ما تزال الوضعية معقدة، وهذا راجع لتزامن ثلاثة تحولات:

أ- نهاية الحرب الباردة على المستوى الاستراتيجي التي سجلت ظهور عالم دون معالم ثابتة، حيث أعيد طرح مسألة الحدود التي كانت في غالبها نتاج ترتيبات ما بعد الحربين العالميتين الأولى والثانية (نظام فرساي).

ب-العولمة على المستوى الاقتصادي التي سمحت ببروز عالم دون حدود، حيث برز اتجاه قوي في العلاقات الدولية يتجاوز الدولة، ويعيد طرح مفهوم الدولة الأمة للنقاش (نظام وستفاليا).

ج- نهاية الشيوعية على المستوى الإيديولوجي التي خلقت عالم دون عدو واضح، فالخطر القديم زال والعمل جار لخلق عدو جديد يلعب نفس الدور الذي لعبه في السابق، التناقض الشرقي-الغرب (نظام يالطا).

تزامن هذه المستويات الثلاث عقد الوضعية لأنه يجب التفكير وفي نفس الوقت في عالم بدون معالم، وبدون حدود، وكذلك بدون عدو أو تهديد واضح.

سادسا: مستقبل الدراسات الاستراتيجية

في مرحلة ثمانينيات القرن الماضي وُجِّهت للدراسات الاستراتيجية العديد من الانتقادات من قبل المختصين في مجال دراسات الصراع والحروب، لعل أبرزها هيمنة المنظور الواقعي على الدراسات الاستراتيجية، كما أشار إليه الباحث ميشال فورتمان، ويتجلى في عناصر تراتبية المشاكل الأمنية وفقا للسياسات العليا أو الدنيا، والتركيز على دور الدول(٢٤).

والملاحظ هنا أن مفكري الدراسات الاستراتيجية يركزون على مقاربة مركزية الدولة لفهم حقيقة الواقع الدولي، خصوصا عن طريق البحث في طبيعة القوة التي يمكن استخدامها في النزاعات، وهذا يكشف أن الدراسات الاستراتيجية يطغى عليها التوجه الصراعي النزاعي، وسبب ذلك هو الاعتقاد المبالغ فيه بأن القوة هي الأسلوب الوحيد لحل التناقضات التي يشهدها المجتمع الدولي(٢٥)، غير أن غراي Gray يرفض هذا الانتقاد بالقول إنه رأي ساذج جدا لفهم تاريخ الاستراتيجية، ويؤكد أن هدف الدراسات الاستراتيجية الرئيس هو مساعدة الدولة على البقاء والاستمرار في مجتمع دولي فوضوي عن طريق استخدام الوسائل الضرورية التي تضمن ذلك، بما فيها وسائل العنف إن دعت الحاجة لذلك، لأنه ما دامت الدولة مستمرة في احتكار دور الفاعل الرئيس في السياسات العالمية، خصوصا ما تعلق منها بالتعامل مع التهديدات، فإن الاستراتيجيين سيستمرون في اعتبار دراسة التحديات من مهماتهم الطبيعية(٢٦).

إن الحديث عن مستقبل الاستراتيجية يقودنا مباشرة نحو مواجهة توتر شديد متعلق بالطريق المعتاد للتفكير في الموضوع، فمن جهة نواجه تغيُّراً ثورياً في المشهد الجيوسياسي، خصوصا في ظل التحولات التي حدثت في أوربا، كسقوط جدار برلين، وتفكك الاتحاد السوفييتي، وحل حلف وارسو، وتوسيع الحلف الأطلسي لحدود روسيا، وتوسيع البناء الأوربي وتعميقه، ومن جهة ثانية الخلفية النظرية التي قامت على مسلمات المدرسة الواقعية والواقعية الجديدة التي تركز على مركزية الدولة (أولويتها وأوليتها) في تحليل

العلاقات الدولية، وعليه، فإن الحديث على مستقبل الدراسات الاستراتيجية يقتضي أولا البحث في مستقبل العلاقة بين الدراسات الاستراتيجية والنظرية الواقعية الجديدة، ثم دراسة كل التحولات التي ذكرناها سابقا بناء على هذه العلاقة.

تطرح النظرية (الواقعية الجديدة أو البنيوية) أسس حقل الدراسات الاستراتيجية المعاصرة، لكن أسس هذه النظرية ذاتها لم تلق الاهتمام الكافي في الحوارات الاستراتيجية، فمثلا أصبحت الحالات التي توجد فيها الفوضى "anarchy" ونتيجتها المعضلة الأمنية* "security dilemma" أصبحت طقوسا افتراضية ومقدمة لأي نقاش في الاستراتيجية.، بينما من النادر أن تُطرح للنقاش مقولة الفوضى في حد ذاتها، لذلك أتصور أن كثيرا من العجز في تحليل الواقع الدولي اليوم الذي تواجهه الدراسات الاستراتيجية مرده للغموض النظري أولاً، والارتباط المبالغ فيه بنظرية الواقعية الجديدة ثانيا.

وليس المجال هنا لمناقشة مقولات نظرية الواقعية الجديدة وجذورها الوضعية، لكننا يمكن أن نشير هنا لمسائل تحتاج الدراسات الاستراتيجية أن تتوقف عندها، مثل: مبدأ العقلانية، ومكانة الدولة كفاعل عقلاني، ومفهوم الأمن القومي، ومفهوم المصلحة الوطنية، وعلاقة هذه المصطلحات بالأسس الإبيستمولوجية لنظرية الواقعية الجديدة.

تواجه نظرية الواقعية الجديدة اليوم تحديات تطرحها التصورات التأويلية مثل ما بينه الباحثان فريديرك كراتشويل (Friedrich Kratochwil) وجون روجيه (John Ruggie) في تحليلهما للعلاقة بين نظرية النظم ونظرية الواقعية الجديدة[٢٧] التي يجب إعادة تعريفها حتى تبقى مقبولة في الحوار الاستراتيجي المعاصر؛ إذ إن الوضعية الإبيستمولوجية للواقعية الجديدة موجودة في تناقض مباشر مع البنية التحليلية والتصور الأنطولوجي- الوجودي للدولة الذي تبنته ما يعرف بالموجة الثالثة المهيمنة على التفكير الاستراتيجي المعاصر، فالمطالب الأنطولوجية- الوجودية التي أنتجها محتوى الموجة الثالثة في التفكير الاستراتيجي تتعارض مع أشكال التحليل التي كانت سائدة، وهو ما يطرح تناقضا إبيستمولوجيا مع الواقعية الجديدة.

إذاً، من الجانب النظري لا بد من إعادة الارتباط بين الدراسات الاستراتيجية والحوارات النظرية الجارية في حقل العلاقات الدولية، وقد يكون الإنجاز المثير هنا أن يجد التفكير الاستراتيجي المعاصر طريقه الطبيعي للتطور في التوجه الحديث لتطوير نظرية نقدية للسياسات الدولية(٢٨).

الخاتمة

يجب ألا ينظر إلى دراسة وممارسة الاستراتيجية فقط كعملية حسابية فعالة في حالة من الفوضى الموضوعية مرتبطة باستخدامات القوة العسكرية، فالحاجة اليوم لفهم شامل لمسار صناعة القرار أصبحت أكثر تعقيدا مع التغيرات المتسارعة في بيئة الأمن، ونحتاج إلى فهم السياق الذي ستوظف فيه وسائل القوة الوطنية وأدواتها، وكذا التعرف على طبيعة التحديات والأخطار والمؤثرات التي تقف وراءها.

يشهد العالم إذن تحولات في القضايا الاستراتيجية التي بدأنا ندركها شيئا فشيئا، والتي أثرت بشكل مباشر على الخارطة الاستراتيجية، خصوصا فيما يتعلق بدور القوة العسكرية فيها، بحيث شهدنا عملية إعادة ترتيب عناصر قوة الدولة في شكل تراجع القوة الصلبة، خصوصا القوة العسكرية لصالح القوة الناعمة.

لقد أنتجت العولمة عالما تأثرت فيه قضايا الأمن القومي بمجموعة عوامل متنوعة ومعقدة وعشوائية(٢٩)، وهو ما جعل تطوير وتنفيذ استراتيجية فعالة عملية جدا معقدة، فالمسألة لم تعد مرتبطة بوجود عدو واضح محدد يمكن التعامل معه بشكل عسكري تقليدي ومباشر، لذلك برز اليوم توجه نحو ما يعرف بالاستراتيجيات المتكاملة التي تتطلب تنسيقا وتنظيما بين مختلف القطاعات والمؤثرات أكثر من السابق، فعالم ما بعد الحرب الباردة يتحرك فيه الأشخاص، والأفكار، والصور، والمال، والسلع، بشكل أكثر وأعقد وأسرع من السابق، الأمر الذي يستدعي مراجعة شاملة للهندسة الأمنية التي نشأت بعد نهاية الحرب العالمية الثانية، وما تزال كثير من مكوناتها مستمرة حتى اليوم(٣٠)، فكثير من المشاكل التي يواجها النظام الدولي اليوم مردها في الأساس اجتماع

قضايا متعددة الأبعاد ومعقدة من بيئة الحرب الباردة وفي وقت واحد من جهة، وكذلك من بيئة ما بعد الحرب الباردة من جهة ثانية، مثل قضايا الملف النووي الايراني، والحرب على ما سمّي "الإرهاب"، والدول الفاشلة، وصعود فاعلين جدد، والأزمات المالية، والقرصنة، وشبكات الجريمة المنظمة، والهجرة السرية، وغيرها، ولا بد من مراجعة تقوم على تجاوز المنطق الأروني (نسبة لريمون أرون) الذي كان يرى في شخصية الجندي وشخصية السفير الممثلين الرئيسين للعلاقات الدولية.

الهوامـــش

[١]. السياسة العليا والسياسة الدنيا هو تقسيم شائع في المدرسة الواقعية، حيث ينظر لقضايا بقاء الدولة واستمرارها وقضايا الأمن على أساس أنها سياسة عليا وينظر لباقي القضايا كالقضايا الاقتصادية والاجتماعية وغيرها على أساس أنها سياسة دنيا، فالمسائل التي تعد ذات أهمية حيوية للمصالح القومية تعالجها القيادة العليا للدولة. ويشار إلى مثل هذه المسائل بعبارة السياسة العليا، ومن جهة أخرى فإن السياسة الدنيا تتعلق بالمسائل الروتينية واليومية والتي تتولاها القيادات الدنيا.

[2]. Philippe Garigue: Les développements et problèmes de la pensée stratégique contemporaine, Revue canadienne de science politique, Vol. 8, No. 2, Jun., 1975, p 235.

[3]. Charles-Philippe David :la crise des études stratégiques, Études internationales, vol. 20, n° 3, 1989, p. 506

[4]. Ibid

[5].John Lewis Gaddis, What Is Grand Strategy? http://www.duke.edu/web/agsp/grandstrategypaper.pdf.

[6]. Colin S. Gray: Schools For Strategy: Teaching Strategy For 21st Century Conflict, November 2009: http://www.StrategicStudiesInstitute.army.mil/, P.5.

* المصدر: Barry Buzan & Lene Hansen: The Evolution of International Security Studies, Cambridge University Press,2009, P. 98.

[7]. Philippe Garigue: Op cit, p 236

*اسم راند هو اسم مشتق من كلمتين، هما الأبحاث والتنمية: Research And Development

[8]. Charles-Philippe David: *Op. cit.*, p. 510.

[9]. Booth, Ken, "Strategy." in A. J. R. Groom and Margot Light. eds. Contemporary International Relations: A Guide to Theory. London: Mansfield Publishing Limited, 1994, P. 109-119 .

[١٠]. لفهم أكثر لنظرية الموجات يمكن الرجوع لكتاب ألفن توفلر: أشكال الصراعات المقبلة، ترجمة صلاح عبد الله، دار الأزمنة الحديثة، بيروت ١٩٩٨. ص ص٣١-٣٣.

[11]. Gray, Colin S. "New Direction for Strategic Studies: How Can

Theory Help Practice?" Security Studies 1, 4, 1992a, P.617.

[12]. Gray, Colin S. Strategy for Chaos: Revolution in Military Affairs and The Evidence of History. London: Frank Cass, 2002, P. 4 & 126-129.

[13]. Betts, Richard K.. "Is Strategy an Illusion?" International Security 25, 2, 2000,P. 5.

[14]. Bull, Hedley. "Strategic Studies and its Critics." World Politics 20, 4, 1968, 593-605.

[15]. Schelling, Thomas C. The Strategy of Conflict. Cambridge, MA.: Harvard University Press, 1989, P.5.

[16]. Buzan, Barry. An Introduction to Strategic Studies: Military Technology & International Relations. London: Macmillan, 1987, P.3.

* المصدر: Collins, 2002: 4.

* المصدر: Wei-Hwa Chen: Paradigm Shifts: Is Strategic Studies Still Relevant to the World Today?
http://www.fhk.ndu.edu.tw/mediafile/833/fdownload/378/494/2010-6-30-10-46-25-494-nf1.pdf, P. 188

[17]. Philippe Garigue: Opcit, p 237.

[18]. Ibid, p 239.

[19]Philippe Garigue: Opcit, p 240.

[20]. Frederic Ramel: Une Troisieme voispou la ponsee strategique, Les cahiers de la Revue Defense Nationale: La Ponsee strategique: Une vocation pour l'Ecole militaire, Juillet 2009, p107.

[21]. Betts, R. K.1997, "Should Strategic Studies Survive", World Politics, 50,1: 7-33.

[22]. Betts, Richard K. 2000. "Is Strategy an Illusion?" International Security 25, 2: 5-50.

[23]. Zaki Laidi: Après les guerres, la mêlée généralisée, le monde diplomatique, Janvier 1996, P20.

[24]. Michel Fortmann, Les études stratégiques, défense d'une discipline, Études Internationales, vol. 17, n° 4, décembre 1986, pp. 767-784.

[25]. Keegan, John A..History of Warfare. New York: Knopf, 1993, P.21-22.

[26]. Gray, Colin S.. War, Peace and International Relations: An Introduction to Strategic History. New York: Routledge, 2007, P. 5-9.

*معضلة الأمن تحدث عندما تخلق الاستعدادات العسكرية لدولة ما حالة شك في عقل الدولة الآخرى بشأن ما إذا كانت هذه الأعمال هي لأغراض دفاعية فقط(لتعزيز أمنها)، أو ما إذا كانت لأغراض هجومية (لتهديد أمن آخر).

[27]. FreidrichKratochwil and John G. Ruggie, "International organization: a state of the art on the art of the state" International Organization(Autumn, 1986).

[28]. Michael C. Williams, The Future Of Strategy, CISS Working Paper #3, January 1991,P.2.

[29]. Frank G. Hoffman: The Strategic Thinking Deficiency: Diagnosis and Cure, A paper presented at the 2008 Joint Operations Symposium: Strategic Re-Assessment: From Long-Range Planning to Future Strategy and Forces, Hosted by: The Institute for National Strategic Studies of The National Defense University, 4-5 June 2008, P.5.

[30]. Frank G. Hoffman: Op.cit, P.6.

أثر الثورات العربية على عملية السلام في الشرق الأوسط

د. جوني منصور*

مدخل

عصفت الثورات العربية وما زالت في العديد من الدول العربية منذ مطلع ٢٠١١ إذ لم تنطفئ جذوتها إلى آذار ٢٠١٢ الحالي، وقد أثر استمرارها بصورة مباشرة أو غير مباشرة، إذ أسقطت إلى الآن ثلاثة أنظمة؛ تونس ومصر وليبيا، وأما اليمن فإثر ضغوط الشعب على مدى فترة زمنية طويلة على الرئيس، رضخ للأمر الواقع ولم يُمدد فترة رئاسته ولم يورث الحكم لابنه كما كان يتمنى، وأجبر على تقديم استقالته،([1]) وأعلن عن انتخابات رئاسية لصالح نائبه، كشرط لاستقالته وإنهاء حكمه الذي دام أكثر من ثلاثة عقود من الزمن، في حين تشهد سوريا مخاضاً عسيراً، حيث يشتد الصراع الداخلي بين فئات معارضة للحكم القائم، وبين الحكم نفسه المرتكز على قوته العسكرية الصلبة، وعلى شرائح واسعة في الشعب السوري المؤيدة والملتفة حوله، ومن المحتمل أن تتحول الثورة في سوريا إلى حرب أهلية مستمرة لفترة طويلة، مرتبطة بتمكن قوى خارجية وبعض أطراف في المعارضة[٢] لتحويل الصراع إلى تلك الحرب الأهلية، أما البحرين فإن

---

* مؤرخ وباحث في الشؤون العربية والإسرائيلية.

[1]) على موقع يديعوت أحرونوت: http://www.ynet.co.il/articles/0,7340,L-4152680,00.html

[٢]) لا بد من الإشارة هنا إلى أن ما يُسمى بالمعارضة السورية هو عبارة عن جسم افتراضي، فالمعارضون موزعون في سوريا وغيرهم خارجها، وتحاول الدول الغربية وفي مقدمتها الولايات المتحدة وفرنسا وبعض الدول العربية، خاصة الخليجية، من تجميعهم وتكوين تحالف ووحدة بينها، مثال على ذلك محاولة مؤتمر أصدقاء سوريا في تونس في نهاية شباط المنصرم، ولكن دون جدوى، لهذا من الصعب الإشارة إلى وجود معارضة منظمة وذات قواعد وأسس ثابتة وراسخة.

الثورة هناك قُمعت مؤقتًا بتدخل من بعض دول الخليج وعلى رأسها السعودية، وذلك خوفًا من انتشار وتفشي وباء الثورات في الخليج، ما قد ينعكس سلباً على شكل وجوهر وبنية الأنظمة الحاكمة فيه[١].

أما في المغرب فلم تتركه الثورات جانبًا، إذ وافق الملك تحت ضغوط شعبية واسعة على جعل نظام حكمه دستوريًا، وهذا في حد ذاته تحولٌ إيجابي نحو شراكة بين الشعب وحكامه، أو لنقل بين نظام الحكم وبين الأحزاب السياسية التي ستمثل الشعب وقطاعاته الواسعة.[٢]

مظاهرات الاحتجاج الاجتماعي في إسرائيل وعلاقتها بالربيع العربي

إن رياح "الربيع العربي" التي تعصف بالعالم العربي وتُحدث تغييرات بصور وأشكال وحالات مختلفة، لا شك أنها تركت آثاراً على الشارع الإسرائيلي العام، فهناك من يعتبرها احتجاجاً اجتماعياً؛ لأنها انطلقت من تل أبيب أواخر تموز ٢٠١١ واتسعت رقعتها لتشمل باقي المدن في إسرائيل، وحتى مدن الضواحي والأطراف عكست بداية

---

١) كتب أريئيل سفيون رئيس دائرة إيران في معهد ميمري لبحوث الإعلام في الشرق الأوسط أن إيران قد منيت بهزيمة في أزمة البحرين وبالتالي تم تمهيد الطريق للتدخل العسكري السعودي لقمع الثوار في البحرين، ومنع عملية جعل الخليج العربي منطقة نفوذ إيراني صرفة، راجع مقالته على موقع هذا المعهد كالتالي: **http://www.memri.org.il/cgi-webaxy/sal/sal.pl?lang=he&ID=107345_memri&act=show&dbid=articles&dataid=2905** بتاريخ ٥/ ٧/ ٢٠١١. وأيضا رؤية إسرائيلية لحالة البحرين في مقال يوئيل غوجانسكي. "الثورة العربية والثورة السعودية المضادة"، في عدكان استراتيجي(بالعبرية)، مجلد ١٤، عدد ٣، أوكتوبر ٢٠١١. إصدار معهد بحوث الأمن القومي في إسرائيل، على موقع المعهد كالتالي: **http://www.inss.org.il/upload/(FILE)1321194789.pdf** .

٢)أشارت جريدة الغارديان اللندنية إلى أنّ محمد السادس، ملك المغرب، قد عجل الانتخابات كي لا يقع في تجربة مشابهة لتونس ومصر. http://www.guardian.co.uk/world/2011/nov/26/morocco-election-pjd-declares-victory بتاريخ ٢٦/ ١١/ ٢٠١١.

تحرك جماهيري واسع ضد سياسات حكومة إسرائيل التي يرأسها بنيامين نتنياهو زعيم حزب الليكود، فسياسات حكومته الاقتصادية مؤسسة على خصخصة القطاع العام، وتحويله إلى قطاعات خاصة، وهي سياسات ليبرالية في الاقتصاد، حيث يتم سحق الطبقة الوسطى والسير نحو تركيز مفاتيح الاقتصاد بيد فئة صغيرة من الرأسماليين،(١) ربما يكون هذا المنحى غير مخطط له مباشرة أو غير معلن عنه، لكنه ملموس على أرض الواقع.

من جهة أخرى يجب التوضيح أن الاحتجاجات التي وقعت في إسرائيل في صيف ٢٠١١ لم ترق إلى مستوى سياسي لتغيير الحكم، أو إحداث شرخ في الائتلاف الحكومي، والسير نحو انتخابات برلمانية مبكرة في إسرائيل، ما يؤكد أن هناك إجماع داخل إسرائيل بعدم قلب الحكم إلا بصناديق الاقتراع، وعدم الاقتراب من قدسية الأمن؛ لأنه منطقة مُحرّمة، أو محظورة بالتمام، لذا فإن رياح الربيع العربي، لم تعصف بالمتظاهرين في إسرائيل، فالتظاهرات في ميدان رابين في تل أبيب لا تشبه البتة تظاهرات ميدان التحرير في القاهرة.

١) "كل الإصلاحات: حكومة نتنياهو والعقارات"، على موقع يديعوت أحرونوت كالتالي: http://www.ynet.co.il/articles/0,7340,L-4100372,00.html بتاريخ ٢٧/ ٧/ ٢٠١١.

فشل الاحتجاجات الاجتماعية (١) في إعادة تفعيل العملية السلمية

هل تركت الثورات العربية أثراً على إسرائيل ومجتمعها؟ وهل تركت أثراً على الجانب المتمثل بالعملية السلمية بين إسرائيل والفلسطينيين؟ وكيف يمكن أن يكون هذا التأثير عاملاً في عزل إسرائيل سياسياً على الصعيد الإقليمي والدولي؟ أو هل حققت الثورات العربية الغاية من عزل إسرائيل وإضعافها سياسياً وعسكرياً؟ باعتقادي أن ماكينة السياسة الإسرائيلية قد تمكنت من امتصاص كمية معقولة من مؤثرات الربيع العربي قبل وصولها إلى الشارع الإسرائيلي، فقد تم توجيه المظاهرات الاحتجاجية للمربع الاقتصادي- الاجتماعي وإبعادها عن السياسي والعسكري، إضافة إلى عدم الاعتقاد أن إسرائيل تعرضت أو تتعرض إلى عزلة كنتيجة حتمية للثورات في العالم العربي، فبامتصاص إسرائيل الغضب في شارعها الداخلي، وتبنيها سياسات زج إيران في الصف الأمامي كونها الخطر الأكبر على إسرائيل، واستقرار الشرق الأوسط، بترويع العالم من الخطر النووي الإيراني؛ عملية تجري إزاحتها عن مسارها الطبيعي لصالح توجهات تحقق أغراض الغرب والولايات المتحدة وإسرائيل.(٢)

---

١) لمزيد من التفاصيل حول ظاهرة الاحتجاجات الاجتماعية في إسرائيل وفشلها نحيل القارئ إلى: مساهمتنا في تقدير استراتيجي(٣٨): الاحتجاجات في إسرائيل وتداعياتها على موقع مركز الزيتونة بتاريخ ١٤/ ١٠/ ٢٠١١. وأيضا ما كتبه أمطانس شحادة بعنوان: تحليل حركة الاحتجاج الإسرائيلية من منظور اقتصادي سياسي، موقع المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات (الدوحة) بتاريخ ١٢/ ٩/ ٢٠١١، وأيضا مقالته بعنوان: "وقائع إجهاض مطالب الاحتجاج الاجتماعي في إسرائيل" في قضايا إسرائيلية (مركز مدار – رام الله)، العدد ٤٣-٤٤، ٣١/ ١٢/ ٢٠١١.

٢ يعتقد جيورا ايلاند من معهد بحوث الأمن القومي في إسرائيل أن إسرائيل يمكنها أن تكون مطمئنة نوعا ما إلى أن انتشار ظاهرة الدمقراطية في العالم العربي، أو في بعض دوله سيخفف على إسرائيل ويدخلها في أجواء متشابهة وأكثر قبولاً في منطقة الشرق الأوسط وهكذا بشكل خاص سيخفف من حدة التوتر مع بعض دول المنطقة وخاصة إيران وسوريا، مقالته بعنوان: "التأرجح في الشرق الأوسط

رؤية إسرائيل لمستقبل وجودها معتمد على الاستقرار العربي

حين تواجه إسرائيل في السنوات القليلة القادمة الحاجة لاتخاذ قرارات سياسية وإستراتيجية في مواضيع مركزية تخصُّ أمنها القومي ستضطر لمواجهة واقع جديد مُعقّد نوعًا ما، ويختلف كليًّا عمّا اعتادت عليه منذ عقدين أو ثلاثة على الأقل، هذا الواقع ناتج عن الهزّات الدراماتيكية في منطقة الشرق الأوسط والتي يسميها البعض "الربيع العربي"، فاندلاع الثورات قام على ركيزتين ميزتاه، الأولى: انهيار العملية السلمية بين إسرائيل والعالم العربي، والثانية: ضعف وتراجع الهيمنة الأمريكية في المنطقة خاصّة، وفي مواقع كثيرة في العالم، أي بداية سقوط القطب الواحد المهيمن على العالم.(١)

إن الثورات في العالم العربي، وانهيار العملية السلمية، وتراجع دور الولايات المتحدة، قد يؤدي إلى وقوع أزمات جديدة في الشرق الأوسط، تعرقل التوصل إلى حلول بل وتعرقل إدارة الصراع الإسرائيلي– العربي، فلو تفحصنا المواقع التي حققت فيها الثورة إنجازاتها للوهلة الأولى، فإننا نجد أنه من غير الواضح أي نوع حكم سيتمخض عنها؟ ومن هم الزعماء القياديين الجدد الذين سيدخلون ميادين السياسة والصراعات؟ وكيف سيديرون بلادهم وعلاقاتهم الخارجية؟

من الواضح أن منطقة الشرق الأوسط ستدخل في حالة من عدم الاستقرار، حتى في البلدان التي حسم فيها الشعب مصير نظام الحكم فيها كتونس ومصر، فإن عملية الانتقال من حكم سلطوي إلى حكم ديمقراطي وفق أسس الديمقراطية الغربية مسألة

وتأثيراته المحتملة على أمن إسرائيل" في نشرة عدكان استراتيجي(التحديث الاستراتيجي)، مجلد ١٤، عدد ٢، تموز ٢٠١١، على موقع:

. http://www.inss.org.il/upload/(FILE)1311247053.pdf

١ يشير المحلل الإسرائيلي داني أورباخ إلى ضعف وتراجع الدور الأمريكي في ظل الربيع العربي في مقالته "في ظلال الربيع العربي"، http://dannyorbach.wordpress.com بتاريخ ٢٠١١/١٢/١١.

مبهمة إلى الآن، كما أن الانتقال من حالة غياب الحركات الشعبية والأحزاب السياسية، (ما عدا الحركات الإسلامية)، إلى كثرة في الأحزاب والحركات، مسألة تحتاج إلى تفسير ومراقبة، ولن تحسم الانتخابات البرلمانية في البلاد العربية حالة برلماناتها، بل ستحتاج إلى حكومات ائتلافية، فيها المراضاة أكثر من السعي إلى تحقيق الجوهر.

إن حالة عدم الاستقرار ستصيب بعض أو كل البلاد العربية التي اجتاحها الربيع العربي، فالشعوب تدخل حالة من الصراعات الداخلية بعد الإطاحة بأنظمة الحكم، بعضها مؤسس على تصفية حسابات مع النظام السابق، وبعضها قائم على عدم الفوضى.

تراجع الهيمنة الأمريكية وارتباك إسرائيلي

إن هذه التطورات تحدث في ظل واقع فيه تراجع وانهيار تدريجي للهيمنة الأمريكية في المنطقة على وجه الخصوص، وفي العالم كله على وجه العموم،([1]) فالإدارة الأمريكية تواجه صعوبات في مواجهة مشاكلها وأزماتها الداخلية من جهة، وصعود قوى أخرى في العالم تتصدى لها، وعلى رأسها روسيا والصين، وقد ثبتت هذا مؤخرًا في الأزمة السورية، حيث انهار نظام القطب الواحد في مجلس الأمن بوقوف روسيا والصين في مواجهة الولايات المتحدة الأمريكية، على أن الصين لن تلعب دور "الشرطي العالمي" أو "مُصلح العالم"، وروسيا لن تعيد صياغة الاتحاد السوفييتي عالميًا كما كان الأمر خلال الحرب الباردة، وهذا يعني أن العالم العربي سيواجه أزماته بمفرده، مع حضور الشرطي

---

١ كتب الكثير حول تراجع وانهيار الهيمنة الأمريكية في العالم عامة والشرق الأوسط خاصة، وبخصوص هذا الموضوع وعلاقته بالثورات العربية ، راجع: د.عصام عبد الشافي، مستقبل الهيمنة الأمريكية وواقع الاستجابات العربية، على الرابط التالي:

http://www.onislam.net/arabic/newsanalysis/analysis-opinions/strategies-futures/127976-2011-01-19-11-14-46.html، بتاريخ ١٩/١/٢٠١١. وأيضاً مقالة: د.حسن نافعة، هل بدأ العد التنازلي لانهيار الامبراطورية الأمريكية، في جريدة المصري اليوم(القاهرة) عدد ٤ يناير ٢٠١١.

الأمريكي التاريخي كموجّه من بعيد (ليس كالحالة العراقية حيث اختبرت الولايات المتحدة قسوة وجودها الفعلي فيه).

إن التجربة العراقية بالنسبة لأمريكا لن تتكرر، إذ لماذا لا تدخل الولايات المتحدة إلى سوريا كما فعلت مع العراق؟ بل إن ما سيحدث تدخل من نوع آخر لتفكيك الأنظمة وتفتيت العالم العربي، ووضعه بالتالي تحت ظل استعمار جديد آخذٍ بالتشكل في المنطقة.

انحسار علاقات العصا والجزرة بين إسرائيل والفلسطينيين

إن هذه الحالة والمتميزة بتعقيداتها الكبيرة، تنعكس سلبًا على العلاقات الإسرائيلية- العربية، فانهيار العملية السلمية بدأ تدريجيًا منذ تولي نتنياهو مقاليد الحكم في إسرائيل(٢٠٠٩)، ورفضه المتواصل لأي استجابة للمطالب الفلسطينية، وبالأحرى قبوله بمبدأ السلام دون أي تنازل عن الأرض أو توقيف الاستيطان كليًّا، أو الانسحاب من المستوطنات أو تفكيكها.

أيضاً حصل تدهور جوهري في العلاقات بين إسرائيل والفلسطينيين، في المسار التفاوضي، فالإسرائيليون والفلسطينيون لا يمكنهم ولوج حوار مباشر بسبب انعدام الثقة بينهما، وخاصة من الجانب الفلسطيني، إذ من الواضح أنهم بطرحهم أمام العالم حق الاعتراف بدولتهم (من خلال هيئة الأمم ومجلس الأمن فيها)، مستفيدين من الجو العام في ظل الربيع العربي وتأييد الجماهير العربية للقضية الفلسطينية، أن يدفع بالقضية إلى الأمام، لكن تعرضهم إلى فيتو أمريكي أكد بوضوح تام وعلناً أن الطرف الأمريكي راعي السلام، طرف منحاز بالكلية لإسرائيل، فكيف يمكن الاعتماد عليه كراع عادل لحل صراع بين طرفين؟

إن انعكاس الربيع العربي على سياسات دول المنطقة، من خلال التغييرات التي ستتبناها، أو من خلال أنظمة حكم جديدة تكونت وتشكلت فيها، ستدخل إسرائيل للوهلة الأولى في فضاء من العزلة السياسية، تزامناً مع تراجع الدافعية الأمريكية للعملية

السلمية، ما يمكن اعتباره، مساهمة من الثورات في عزل إسرائيل، لكن الحقيقة أن إسرائيل ليست في حالة عزلة إلا بصورة متخيلة من قبل بعض الجهات والإعلام، فإسرائيل مدركة لقدرة الثورات العربية على عزلها، ولكنها تعمل على التخلص من عزلتها بكل ما أوتيت من ثمن، فمؤيدو السياسة الأحادية الجانب في إسرائيل يرتكزون على فرصة انشغال العالم العربي بهمومه ومستقبله، وعلى عمق الصراع الداخلي الفلسطيني، وعلى تعثر المصالحة بين فتح وحماس، لهذا يسعون إلى رسم حدود إسرائيل مع الدولة الفلسطينية (إن قامت) بغياب عملية سلمية بين إسرائيل والفلسطينيين، أي أن إسرائيل تعمل جاهدة إلى فرض الأمر الواقع من خلال التأكيد على حدودها، وتوسيع النشاط الاستيطاني بزيادة الوحدات الاستيطانية المخطط إنشائها في التجمعات الاستيطانية القائمة في الضفة الغربية أو في مناطق جديدة، وتوسيع عملية تهويد القدس، دون وجود أي معارضة عربية فعلية ومؤثرة.

هنا تكسر إسرائيل عزلتها وتقتنص فرصاً لم تكن متيسرة أثناء سير العملية السلمية، مستفيدة من الحالة العربية السائدة في ظل أجواء الثورات العربية، وإن اعترضت الولايات المتحدة والرباعية الدولية والاتحاد الأوروبي وأمين عام الأمم المتحدة سابقًا على تواصل النشاطات الاستيطانية، وإن أظهروا قلقهم حيال سياسات إسرائيل الاستيطانية، فلا مشكلة لدى إسرائيل، ما لم تتخذ أي خطوة فعلية ملموسة ضدهم بهذا الخصوص.

الثورات العربية لصالح إسرائيل بصورة غير مباشرة

اعتبرت إسرائيل الربيع العربي تغييراً لصالحها مع انسداد الطريق على المسار السياسي في المفاوضات الإسرائيلية الفلسطينية، وما يمكن أن يتطور على صعيد العلاقات بين إسرائيل وإدارة أوباما، إذ استطاعت أن تنتهز الفرصة لتحقيق إنجازات ومكاسب لصالحها؛ فالأحداث الداخلية التي تعصف بالعالم العربي وتغييرات أنظمة الحكم، هي تغييرات جزئية في مبنى أنظمة الحكم في العالم العربي، ومن المحتمل أن تؤثر في المدى

القريب والبعيد على السياسات الداخلية في العالم العربي، وأن تُحدث تحرُّكًا في السياسات الخارجية لعدد من الدول العربية.

إن احتمال سقوط نظام الحكم في سوريا، ودعم وصول المعارضة- التي في غالبيتها مسلمون سُنّة- إلى تسلم مقاليد الحكم، سيكون له أثر في فك العلاقات بين سوريا وإيران، ولكن على ما يبدو، إن إسرائيل الرسمية لم تنادي إلى اليوم إلى تنحي أو سقوط نظام الحكم في سوريا (وإن كان هناك تصريحات لعدد من المسئولين الإسرائيليين بين الفينة والأخرى، إنما الحكومة لم تُعبّر عن مواقفها مجتمعة من هذا النظام)، وفي هذا تفسير واحد، وهو أن إسرائيل قلقة من احتمال تغيير الحكم في سوريا، فمن جهة هي تسعى إلى عزل سوريا، وتفكيك علاقاتها وتحالفها مع إيران وحزب الله كقوة ممانعة، ومن جهة أخرى تُفضّل إسرائيل أن يبقى نظام الحكم في سوريا على ما هو عليه، لكونه لم يقم بإطلاق أي رصاصة نحو إسرائيل، ولم يتحرك عسكريًا لاستعادة الجولان المحتل، فالجارة الشمالية الشرقية لإسرائيل مريحة(بموجب ما يصرّح كبار رجال الموساد والسياسة في إسرائيل).

قلق إسرائيل من عودة مصر إلى تبوأ زعامة العالم العربي

إن مصر ستسعى إلى فرض أجندتها الوسطية بين إيران وتركيا، من منطلق عودة مصر إلى تزعم العالم العربي -بعد غياب أليم وقسري زمن حكم مبارك الرئيس المصري المخلوع-، إن مسألة وصول الإسلاميين إلى الحكم في مصر مريحة نسبياً لإسرائيل، فقد اعترفت مصر بعد الثورة على لسان مسئولي وزعماء الحركة الإسلامية (الإخوان المسلمون، والتيارات والحركات المنبثقة عنها) أنها لن تلغي الاتفاقيات الموقعة بين مصر إسرائيل (اتفاقيات كامب ديفيد، أو اتفاقيات الغاز)، هذا دليل كاف بأن العلاقات المتأزمة لن تبقى متأزمة، أو أنها لن تبقى في فضاء الجمود، ولكن من جهة أخرى فإن مصر بعد ٢٥ يناير لن تكون مصر قبل هذا التاريخ، فالضغط على إسرائيل من طرف أي حكومة قادمة لمصر لتحسين قطاع غزة، سيكون له أثر فعلي على أرض الواقع، وستلعب

مصر دوراً مركزيا في إعادة فتح المعابر([1])، على الأقل من جهتها لتمنح الحياة للشعب الفلسطيني في غزة الذي يعاني شدة وقسوة وظلم الحصار الإسرائيلي الغير إنساني، وتدرك إسرائيل أن سياسة مصر تجاه القطاع لن تكون مشابهة لسياسة مبارك الداعمة للحصار، بل العاملة سابقاً على بناء جدار فولاذي، أقسى وأشد ألما من الجدار الإسمنتي الذي بنته إسرائيل حول الضفة الغربية، ويبدو أن إسرائيل لن تعترض كثيراً على خطوة مصر بفتح معابرها مع غزة، كي لا تفقد إسرائيل مكاسبها من اتفاقيات كامب ديفيد، ما يعني أن اتفاقيات السلام بين إسرائيل ومصر باتت تحت مجهر المساءلة، فحكومة إسرائيل تتعامل مع الملف المصري بخصوص السلام سواء ما أنجز في كامب ديفيد، أو ما له علاقة مع الفلسطينيين بكفوف حريرية، بحيث أن أي تحرك غير صحيح سيفقد البوصلة التي تسير بموجبها إسرائيل، هذا لا يعني أن هناك إغفالاً في إسرائيل لاتفاقيات من كامب ديفيد، بل بالعكس تعالت الأصوات المنادية إلى إلغاء الاتفاقيات مع مصر قبل أن تلغيها أي حكومة مصرية قادمة، لكن حكومة نتنياهو غير متسرعة في هذا المسار، حرصاً منها على الحفاظ على شعرة معاوية في علاقاتها مع مصر.([2])

إن الثورة في مصر، وما أفرزته من متغيرات، قد أدخلت العلاقات الدبلوماسية بين إسرائيل ومصر في نفق من الجمود، كما أن الثورة قد مدّت الفلسطينيين بأمل في تدعيم مواقفهم تجاه قضيتهم، لأن مصر الثورة هي مصر العروبة، وليست مصر الخنوع.

---

١ مصر تعيد فتح معبر رفح، بالتنسيق بينها وبين الطرف الفلسطيني دون الإسرائيلي. http://www.aljazeera.net/news/pages/bd58b432-2d4c-488b-8bb5-76f495332b12 بتاريخ ١١١/ ٦/ ٢٠١١.

٢ http://digital.ahram.org.eg/Policy.aspx?Serial=618803تدعي إسرائيل أن مصير كامب ديفيد هو إلغائه بأي شكل من قبل مصر، لذا فليلغى من قبل إسرائيل ويتم الحفاظ على ماء الوجه، وكان محلل استراتيجي إسرائيلي دافيد شفارتس من الجامعة العبرية قد لوح بانتهاء ارتكان إسرائيل على مصر في أعقاب الثورة، حيث غادر ديكتاتور مصر كرسي الحكم، فلا فائدة من الاحتفاظ باتفاقيات لا تتوفر لها حماية وصيانة. http://www.articles.co.il/article بتاريخ ٣/ ٢/ ٢٠١١.

السعودية تتصدى لإيران، ما يخدم مصالح إسرائيل بصورة غير مباشرة

من الجهة الثانية فإن صعود نجم السعودية في منطقة الخليج لصد ومنع أي محاولة لتغيير الأنظمة في دولها، هو دور مفيد للغاية لإسرائيل، من منطلق أن السعودية تتبع سياسة التصدي لإيران بكل ثمن، وبدعم من الغرب بطبيعة الحال، دون الإعلان عن ذلك(١)، فاجتياح قوات سعودية (عشرة آلاف جندي) للبحرين، فيه الكثير من الرسائل لبقاء الأنظمة التقليدية حاكمة في دول الخليج وسط غضّ النظر الغربي عن مطالبتها تبني الديمقراطية ونشر حقوق الإنسان، المهم هو بقاء الأنظمة القائمة، وضمان تدفق النفط نحو الغرب والولايات المتحدة، ومحاصرة إيران وعزلها عن العالم الخارجي، ومنع انتشار الربيع العربي في هذه الدول، وكأنها قد تجاوزت مد هذا الربيع، أو أن هذا الربيع ليس من شأنها.

مناورات سياسية إسرائيلية لتحقيق مزيد من المكاسب

تجد إسرائيل نفسها قادرة على المناورة في شرق أوسط مُتغير ومُتقلب، وتجد نفسها قادرة على تجميد مقصود للعملية السلمية، وقادرة أيضًا على الاستمرار في تصوير المشروع النووي الإيراني بأنه أكبر خطر في التاريخ على إسرائيل ذاتها وعلى العالم أجمع، وأن الربيع العربي لا يُشكل خطرًا عليها في الظروف الراهنة التي يعيشها العالم العربي، فانشغال العرب بقضاياهم، وفي مقدمتها إعادة تشكيل أنظمة الحكم التي سقطت، وإعادة بناء منظومتها الداخلية، يوفر لإسرائيل فرصًا مؤقتة للتحرك بحرية أكثر، إلا أن مصر بعد سقوط مبارك اتجهت نحو القضية الفلسطينية بصورة إيجابية ومغايرة لما تريده إسرائيل.

---

١ يعتقد شاؤول يناي في مقالته:"الحرب الباردة في الشرق الأوسط: إيران إسرائيل" أن السعودية شريكة في هذه الحرب حماية لمصالحها، فالخطر الإيراني مشترك لإسرائيل وللسعودية، على موقع "ممكن التفكير Can think " كالتالي: http://www.canthink.co.il بتاريخ ٢٩/ ١١/ ٢٠١١.(بالعبرية).

عودة إلى دور مصر وارتباطه بالعملية السلمية

مصر الثورة سعت إلى أخذ مكانها التاريخي، وإلى تحقيق المصالحة بين السلطة الفلسطينية في رام الله والحكومة المقالة في غزة بهدف إعادة اللحمة والوحدة بين أبناء الشعب الواحد، إن التحرك المصري في ميدان المصالحة الفلسطينية، أعاد لمصر مكانتها واعتبارها كطرف مؤثر وفاعل، دفع بنتنياهو إلى تهديد محمود عباس أبو مازن رئيس السلطة الفلسطينية بين اختيار السلام أو حماس، أي اختيار التفاوض من أجل التوصل إلى حل للصراع، أو السير نحو حرب وصراع أعمق مع حماس، فالمصالحة ليست لصالح إسرائيل.

فإسرائيل تحمل سياسة تفكيكية وتفتيتية لكل ما يوحد العرب عامة والفلسطينيين خاصة، فقد عمل نظام مبارك كوكيل لسياسات الغرب الحامية لإسرائيل والمدافعة عن وجودها كدولة عازلة ومُقسمة للتواصل الجغرافي والسياسي العربي.

لخص سعيد الشحات في مقالته على صفحات صحيفة المصري اليوم هذه الحالة بما يأتي: "ومع زوال نظام مبارك، أصبحنا أمام معطيات جديدة تدفع مصر إلى دورها الحقيقي والمعهود في القضية الفلسطينية، وبدأت في ذلك بالوقوف أمام كل الأطراف لتتحمل مسئوليتها، دون انحياز مسبق لفريق على حساب الآخر، وتأسيساً لذلك جاء تهديد نتينياهو الذي لم يكتفِ بقراءة خريطة المصالحة على أنها إصلاح في البيت الفلسطيني، وإنما قد تكون خطوة في إصلاح البيت العربي الذي تتفجر ثوراته من بلد إلى آخر".(١)

التحرك الفلسطيني بعيداً عن العملية السلمية

إن الجمود الذي تشهده العملية السلمية مقصود من إسرائيل في الأساس، لأنه لم يجعل الفلسطينيين في موقف الانتظار، بل دفعهم إلى التحرك نحو طرح مشروع الاعتراف

---

١ صحيفة المصري اليوم http://www3.youm7.com/News.asp?NewsID=401087 بتاريخ ٢٩/ ٤/ ٢٠١١.

بدولة لهم.(١) والهدف هنا هو تحسين وضع القضية الفلسطينية، وإعادة إدراجها في سلم الأولويات إقليميًا ودوليًا، صحيح أن العالم مشغول في قضايا أخرى، وعلى رأسها الربيع العربي، وأن القضية الفلسطينية قد نُحيت جانباً، إلا أنها تعود من جديد لتطل بطريقة أخرى، وإن كانت إسرائيل رافضة بالكلية وبإجماع شبه أعمى من قبل قيادات إسرائيل سواء في الائتلاف أو المعارضة والشارع العام للاعتراف فيما لو حصل، إلا أن إسرائيل تهدد بقطع كل تفاوض مستقبلي بينها وبين الفلسطينيين.

هذا الوضع كشف عن حقيقة إسرائيل المأزومة والرافضة لكل خطوة تؤدي إلى بناء كيان سياسي فلسطيني مستقل أو شبه مستقل(٢)، وهذا ما يؤكد أن استغلال الفلسطينيين للربيع العربي ليطلقوا مشروع دولة لا يتوافق مع رؤى إسرائيل الساعية إلى إدارة الصراع دون حلّه.(٣)

علاقات إسرائيل– الأردن عند منعطف استراتيجي

يسود الأوساط السياسية في الأردن أن حكومة نتنياهو تعتبر الضفة الشرقية لنهر الأردن موطناً للفلسطينيين ولدولتهم، بهدف تكريس الاحتلال الإسرائيلي للأراضي الفلسطينية في الضفة الغربية، ما يعني إحداث تغيير في شكل وجوهر نظام الحكم في الأردن لتحقيق هذه الغاية، وهذا ما صرحه ليبرمان وزير خارجية إسرائيل، ويبدو أن نتنياهو يميل إلى تدعيم هذه التصريحات، إلا أن الحكومة الأردنية تعتبر هذه التصريحات

---

١ ٢٠١١ ."Security Council Debate Offers Preview of Palestinian Bid", New York Times, July 26,

٢ بالمقابل اقترح نتنياهو دولة فلسطينية بحدود مؤقتة، جريدة هآرتس ٢٣ نيسان ٢٠١١.

٣ مقالة منير شفيق، الثورات العربية والقضية الفلسطينية، على موقع التجديد العربي كالتالي: http://www.arabrenewal.info بتاريخ ٢٥/ ١٢/ ٢٠١١. انظر أيضا تفاصيل حلقة نقاش نظمها مركز الزيتونة للدراسات في بيروت بعنوان: القضية الفلسطينية ٢٠١٢ في ضوء الثورات العربية والتغيرات في العالم العربي. بتاريخ ١٩/ ١/ ٢٠١٢، على الرابط: http://www.alzaytouna.net/permalink/7687.html

تغييراً شبه رسمي في علاقات الأردن مع إسرائيل على ضوء اتفاقيات وادي عربة بين البلدين، فحكومة الأردن تعتبر أن حل القضية الفلسطينية بإقامة دولة فلسطينية على أراضي عام ١٩٦٧، لا علاقة له بأي حل بالضفة الشرقية لنهر الأردن، لهذا شهدت العلاقات الأردنية- الإسرائيلية فتوراً لفترة طويلة، وزاد من حدتها الربيع العربي.

هناك بعض التيارات والأحزاب الصهيونية اليمينية المتطرفة، وبعض الأجنحة في حزب الليكود، ترى إقامة كيان كونفدرالي بين الأردن والضفة الغربية، بحيث لا ينال الفلسطينيون استقلالاً أو حكماً ذاتياً (أوتونوميا)، إنما ارتباط بالمملكة الأردنية الهاشمية، وطبيعي أن يثير هذا النقاش غضب البلاط الهاشمي، وبالتالي سعي الملك عبدالله الثاني، إلى تفعيل لقاءات تمهيدية بين متفاوضين إسرائيليين وفلسطينيين في نهاية عام ٢٠١١، ولكن العثرات الإسرائيلية حالت دون متابعة هذا المسار.(١)

إن مقابل الحفاظ على العلاقات بين الأردن وإسرائيل، فإن هناك ورقة ضاغطة بيد الملك عبدالله، وهي ملف القدس، فإسرائيل لا تريد، بل ترفض، تسليم أي ورقة أو موقع ذي علاقة بالقدس للسلطة الفلسطينية،(٢) لكنها تدرك أن الدور التاريخي للأسرة الهاشمية في هذا الملف لا يمكن التغاضي عنه، لكن هل سيتمكن الأردن من وقف

---

١ بركان. ل. "تحسن علاقات الأردن وحماس على خلفية الربيع العربي والجمود السياسي" على موقع ميمري: http://www.memri.org.il/cgi-webaxy/sal/sal.pl?lang=he&ID=107345_memri&act=show&dbid=articles&dataid=3047 بتاريخ ٣٠/ ١١/ ٢٠١١.

٢ نحيل القارئ إلى وجهة نظر إسرائيلية حول سياسة الأردن تجاه القدس، وذلك على موقع المركز الأورشليمي للشؤون العامة، http://jcpa.org.il/JCPAHeb/Templates/showpage.asp?DBID=1&LNGID=2&TMID=84&FID=177&PID=303، بتاريخ ١/ ٣/ ٢٠١٢،(بالعبرية). وبخصوص وجهة النظر الأردنية نحيل القارئ إلى كتاب "القدس في السياسة الأردنية من خلال خطب جلالة الملك عبدالله الثاني ابن الحسين المعظم ١٩٩٩-٢٠٠٩، إعداد د: فتحي محمد درادكة، جامعة الإسراء الخاصة، ٢٠١١.

عمليات تهويد القدس التي تقوم حكومة نتنياهو بها مستفيدة من انشغال العالم العربي بثوراته؟ إلا أن ما أفرزته الثورات العربية في مسار العلاقات الأردنية – الفلسطينية، هو تحسن العلاقات بين الأردن وحماس، وتقريب بعض وجهات النظر بين الطرفين.

اتفاقيات أوسلو في ظل الربيع العربي

هل ما زالت اتفاقيات أوسلو أداة ناجعة لتحقيق تسوية سياسية بين إسرائيل والفلسطينيين، خاصة بعد غياب الرئيس مبارك؟ لا شك أن انهيار حكم مبارك، وتقديمه لمحاكمة أمام القضاء المصري، فيه الكثير من المعاني والدلالات، حيث أن عُرّاب أوسلو (مبارك) لم يعد قائمًا، وهذا في حدّ ذاته تهاوي لهذه الاتفاقيات، وأكثر من ذلك أن أطراف أوسلو أنفسهم يُدركون بقوة أنه لم يعد هناك مجال لدفع العملية السلمية بروح أوسلو، وأن حواراً ثنائياً برعاية أمريكية مسألة آخذة بالتراجع والتقهقر، لهذا فإن فجوة كبيرة تتكون وتتسع حول أوسلو،(١) ومن هنا ندرك، أن الربيع العربي وما أحدثه خاصةً في مصر قد دفع بأوسلو إلى الهاوية، وأنّ أي محاولة لدفع عجلة العملية السلمية ما هي إلا ضريبة شكلية يدفعها الطرفان ليظهرا أمام الرأي العام العالمي والمحلّي أنهما يعملان للصالح العام، ولكن في واقع الأمر فإنهما يديران الصراع، والطرف المعني بإدارة الصراع بصورة قوية هو إسرائيل.

---

١ هناك سلسلة مقالات وآراء حول اتفاقيات أوسلو قد أشارت منذ سنوات طويلة إلى تهاويها وانهيارها، وتحذيرها لأوباما باتخاذ سياسات أخرى: Lesson Learned from the Collapse of Oslo Accords: the Mistakes that Obama Must not repeat. 30 Oct 2009. http://www.prio.no/Events/Event/?oid=110026 وفي سابقة إشارات واضحة إلى أن سياسات الولايات المتحدة وتوجه إسرائيل نحو مشروع/ عملية السلام كان مليئا بالأخطاء والعثرات: Avi Shlaim. "The Rise and Fall of the Oslo Peace Process", in louise Fawcett(ed.). International Relations of the Middle East. Oxford University Press, 2005. Pp. 241-261.

أزمة العلاقات بين إسرائيل وتركيا وتداخل الثورات العربية فيها

إن تطور أزمة العلاقات بين إسرائيل وتركيا في أعقاب العدوان الإسرائيلي على سفينة قافلة الحرية "مرمريس"(٢٠١٠)،[١] ودعم تركيا للشعب الفلسطيني رفع من مكانة تركيا في صفوف الثوار العرب، خاصة في مصر، إلى درجة أن بعض التيارات السياسية في العالم العربي وفي مصر على وجه الخصوص تتبنى بصورة مُحدثة للنموذج التركي في الحكم، ولكن هذا شيء، ومصالح تركيا شيء آخر، فتركيا ترغب في استعادة دور الإمبراطورية العثمانية من جديد وبقالب آخر، هذه الدولة العلمانية، تسير في نفق التيار الديني بمنظور دقيق للغاية، فهي لا تريد سيطرة التيارات الدينية فيها، إنما لا تمانع من وجودها مع الاحتفاظ بشكل النظام على ما هو عليه، ومن جهة أخرى تود تركيا أن تفرض قيادتها وزعامتها في الشرق الأوسط وسط غياب مصر قبل الثورة وحتى اليوم، وأيضًا لتقف في موازاة التحرك الإيراني، وهذا يندرج في ساحة كسب الدول والشعوب العربية إلى جانب تركيا، التي صنفت مع الدول التي طبعت العلاقات مع إسرائيل، ها هي تركيا تقف في صف واحد مع قضايا العرب والأمّة الإسلامية، مواقف كهذه، عزلت إسرائيل، ورفعت من مكانة تركيا، ومع كل هذا لم تقطع العلاقات كليّاً بينهما، لأن هناك الكثير من المشترك بينهما.[٢]

---

١ جالياً ليندشتراوس وعوديد عران. "ما زالت الطريق بدون مخرج – علاقات تركيا – إسرائيل في ظل الاستفتاء العام"، في مباط عال(بالعبرية)، عدد ٢١٦، ٧ أكتوبر ٢٠١٠، على موقع بحوث الأمن القومي في إسرائيل كالآتي:

http://www.inss.org.il/heb/research.php?cat=78&incat=&read=4461

٢ نهاية العلاقات بين تركيا وإسرائيل،

http://globalpublicsquare.blogs.cnn.com/2011/09/06/the-end-of-turkey-israel-relations/ بتاريخ ٩/ ٦/ ٢٠١١.

عزلة إسرائيل

إن فتور العلاقة بين إسرائيل وتركيا فيه حالة من العزلة السياسية، ولكن العلاقات الاقتصادية، وخاصة التبادل التجاري ما زال قائماً بين البلدين بصورة فعلية، فالأسواق الإسرائيلية مغمورة بالبضائع والمنتجات التركية، كما أن ضعف وتردي ضمانات اتفاقيات أوسلو شكل من أشكال العزلة لإسرائيل، فقد تراجع التطبيع مؤقتًا بين بعض الدول العربية وبين إسرائيل، ما شكل نوعاً من العزلة، إلا أنها استغلت وما تزال حالة التقلبات في العالم العربي لتقوي نشاطها الاستيطاني وفرض الأمر الواقع على الأرض.

ومن جهة أخرى، فإن إسرائيل وبصورة غير مباشرة تعمل على خلق واقع طائفي ومذهبي في الثورات، وكأن هذه الثورات هي دينية وطائفية، وأن العالم العربي يعيش أشكالاً وصورًا من الانهيارات في الحركة القومية العربية التي وحدّت العرب، إن سعي إسرائيل إلى تمزيق العالم العربي وتفتيت مبناه(١) لتكوين دول طائفية، أو أنظمة تعتمد الأسس الطائفية فيه، ما يؤكد يهودية دولة إسرائيل، أي إن إسرائيل تعمل على توجيه الثورات نحو بناء دويلات وكانتونات طائفية وعرقية وانفراط عقد العروبة، لتندمج في المنطقة كدولة طائفية/ دينية وليست جسمًا غريبًا، وهذا في حد ذاته تحقيق للمشروع الصهيوني في خلق كيان يهودي.

وإن ظل هناك من يعتقد أن إسرائيل معزولة،(٢) أو قد تم عزلها جرّاء مواقف قيادات في الثورات، فهي غير معزولة بل وإنها تتفاعل مع ما يجري في المنطقة سواء مع

---

١ للاطلاع على الخلفيات التاريخية لسياسات الصهيونية وإسرائيل في تفتيت وتمزيق العالم العربي نحيل القارئ إلى كتاب د.أحمد سعيد نوفل. دور إسرائيل في تفتيت الوطن العربي. إصدار مركز الزيتونة للدراسات والاستشارات، بيروت، ٢٠٠٧.

٢ وجهات نظر كثيرة تشير إلى عزلة إسرائيل المتزايدة في أعقاب الثورات العربية، مثلاً ما كتبه الدكتور أحمد عبد اللطيف حماد أستاذ الإسرائيليات في جامعة عين شمس بعنوان "الربيع العربي سيزيد من عزلة إسرائيل"، على موقع المصريون كالتالي:

الثورات العربية أو الملف الإيراني وغيره من ملفات المنطقة بروية، القصد هنا أنها تنشط في مسألة الاستفادة من رياح الثورات لما يعود بالفائدة على مصالحها.([1])

منهجية التفتيت

أشرنا سابقاً إلى توجه السياسية الإسرائيلية في تعاملها مع أي ملف في العالم العربي وملف الثورات العربية خاصة إلى تفتيت وتمزيق العالم العربي على الصعيد السياسي والديني، المذهبي، الطائفي، والأثني، وتنطبق هذه السياسة أو الرؤية مع الخطط الأمريكية.([2]) في الوقت نفسه تعمل آلة الإعلام الإسرائيلية إلى تلميع وجه إسرائيل كونها الديمقراطية الواحدة والوحيدة في الشرق الأوسط، وأنها بفعل نظامها السياسي تثبت الاستقرار فيها أكثر من أي دولة عربية وعلى رأسها مصر التي انهار فيها نظام مبارك، الذي كان يعتبر نظامًا مستقرًا إلى يوم واحد قبل سقوطه وانهياره.

هذه السياسة تسعى إلى بناء قوى مضادة للثورات في العالم العربي بدعم إسرائيلي مباشر أو غير مباشر، أي أن إسرائيل تعمل على تأجيج الصراعات والخلافات الطائفية والمذهبية في كل بلد عربي، هذا ما تفعله بقوة في الملف السوري، فإثارة المارد الطائفي يخلق توتراً بين أبناء الطوائف، وفي ذات الوقت يحدث شرخاً اجتماعياً سرعان ما يتحول

---

http://www.almesryoon.com/news.aspx?id=101027 بتاريخ ٦/ ٢/ ٢٠١٢.

١ تحليلات دائرة الاستخبارات في الجيش الإسرائيلي(أمان) توضح أن مصطلح الربيع العربي غير مجدي بالمرة، وأن مصطلح الخريف الإسلامي غير مجد أيضا، والأفضل تسمية ما يجري في العالم العربي بـ"التأرجح". http://www.haaretz.co.il/news/arab-spring/1.1592403 بتاريخ: ١٦/ ١٢/ ٢٠١١.

٢ هناك عشرات بل مئات من الوثائق التي تم نشرها منذ أعوام مضت، وخاصة ما عرف في العام ٢٠١١ بوثائق ويكيليكس، ولكن أشهرها وثيقة رالف بيتر "إعادة هيكلة خريطة الشرق الأوسط"، في وثائق مختارة في تقتيت الوطن العربي، سلسلة دراسات وثائقية١، صادرة عن حزب البعث العربي الاشتراكي، ٢٠٠٩. ويقترح تقرير بيتر أن يتم تقويض أركان دول وإعادة رسم جديدة لكيانات دول جديدة وابتعاث أخرى من العدم.

إلى سياسي وعسكري، هذا وتتناغم السياسة الإسرائيلية مع السياسة الأمريكية المعتمدة التمزيق وتكوين كيانات جديدة متصارعة فيما بينها.

عمل النموذج السوري في بناء دولة قومية ذات روابط قوية بين أبناء الشعب الواحد المتعدد الديانات والأعراق والمذاهب، ولكن "الدولة" توحده في إطار سياسي واجتماعي وعسكري ومصيري، هذا النموذج وفي وسط المتغيرات الجارية في العالم العربي لا يضمن لإسرائيل البقاء والاستمرار كدولة مستقلة وديمقراطية وحيدة وواحدة في الشرق الأوسط، ويرتبط هذا الأمر بقوة مع إقصاء وتهميش إسرائيل، ومسألة معالجة صراعها مع العرب والفلسطينيين، بادعائها أنه لا يمكن خوض مفاوضات مع الفلسطينيين أو مع أي طرف عربي في ظل عدم الاستقرار المستمر، لهذا فإن الثورات العربية وفرت لإسرائيل فضاءً من التحرك بحرية لتحقيق مكاسب سياسية على الصعيد الدولي، ومكاسب إقليمية على صعيد الشرق الأوسط، وعلى الصعيد الداخلي بتثبيت نظام الحكم فيها، والظهور بكونها دولة قوية سياسيًا ومستقرة اقتصاديًا واجتماعيًا، وأنها وفرت وتوفر لمواطنيها كافة احتياجاتهم في منظومة حياتية متكاملة.

إن ظهور إسرائيل بهذا المظهر "العرائسي" على خلفية نيران الثورات العربية يندرج في قائمة تسويق الثورات العربية بأنها ليست مطلبًا للحرية بقدر كونها فوضى في العالم العربي، وتشكل خطرًا على إسرائيل، هذا يجعل دول الغرب والولايات المتحدة تقوم بتوفير كل دعم ومساعدة للحفاظ على هذا الكيان الذي تم صنعه وفقاً لأجندة غربية منذ قرابة ستة عقود ليكون رافعة لتحقيق مصالحه وإبقاء حالة التمزق في العالم العربي.

من هنا يمكننا إدراك، سعي إسرائيل عبر أدواتها الإعلامية وقنواتها الدبلوماسية إلى تصوير الثورات العربية بأنها "خريف إسلامي"،([1]) مستفيدة من صورة "الإسلام الإرهابي" الذي كونته وابتدعته وسوقته الإدارة الأمريكية من أيام بوش الأب ثم الابن، وجرّت معها الدول الأوروبية وغيرها، ووسط هذا الخريف تعلن إسرائيل أنها في حالة قلق وخوف وفزع شديد على وجودها، ويرتبط هذا الأمر بقوة مع تصعيد إسرائيلي وأمريكي للملف الإيراني، وإبقائه حاضراً بقوة ونفاذ على سطح المناقشات السياسية والإعلامية العالمية، ففي ظل الفوضى التي تدعيها إسرائيل في موجات الثورات العربية، يجد الإيراني نفسه زعيماً في الشرق الأوسط، وهذا هو الخطر الذي تدعيه إسرائيل على وجودها، لذا كانت إسرائيل تفضل بقاء الأنظمة الرجعية السابقة في مصر وليبيا وتونس وغيرها من أن يحقق العرب ربيعهم عبر الثورات التي خاضوها من أجل الحرية والكرامة.

هذا ويرتبط الملف الإيراني مع رفض إسرائيل المتواصل للعودة إلى طاولة المفاوضات مع الفلسطينيين، فالفلسطينيون يسعون إلى تحقيق المصالحة ببركة عربية وحتى إيرانية، في حين تعتبر إسرائيل أن هذه المصالحة ليست لصالح العملية السلمية لكونها تبني وحدة الصف الفلسطيني، بين فتح وحماس، وحماس بالنسبة لإسرائيل هي أحد أضلاع المثلث: إيران، سوريا (دولتان ممانعتان ومقاومتان) وإلى جانبهما حزب الله وحماس(حركتا مقاومة ضد الاحتلال الإسرائيلي)، هذا المثلث يزعج إسرائيل ويقض مضاجع زعمائها كل ليلة، وبناءً عليه فإن إسرائيل تعتبر المصالحة بين السلطة الفلسطينية

---

١ أطلق الجنرال ايال ايزنبرغ، قائد الجبهة الداخلية في إسرائيل، مصطلح "خريف إسلامي راديكالي" على "الربيع العربي"، مدعياً أن حربا إقليمية شاملة وضروس ستحل على المنطقة. http://www.ynet.co.il/articles/0,7340,L-4118216,00.html بتاريخ ٥/ ٩/ ٢٠١١.

(فتح) بزعامة محمود عباس، أبو مازن(١) وحماس(حركة المقاومة الإسلامية) بزعامة خالد مشعل– رئيس المكتب السياسي لحماس–، خطًا أحمراً.

لقد صرّح نتنياهو، أن على أبو مازن الاختيار بين العودة إلى العملية السلمية وبين التحالف مع حماس، ونتنياهو يعلم علم اليقين أن أبو مازن ليس باستطاعته العودة إلى طاولة المفاوضات بدون حماس كقوة فاعلة ومؤثرة في الشارع الفلسطيني العام، وذات مكانة في العالم العربي في أعقاب نجاح الثورات العربية وصعود القوى الإسلامية فيه.(٢)

وهذه الحالة تندرج ضمن سياسة إسرائيل في تكريس التمزيق داخل العالم العربي، بما في ذلك داخل الصف الفلسطيني، فالوحدة الفلسطينية من خلال تحقيق المصالحة نموذج مثالي لمزيد من رصّ وتوحيد الصفوف في العالم العربي، لما للقضية الفلسطينية من مكانة خاصة في العالم العربي ولدى شعوبه.

إن الربط بين الثورات العربية وإصلاح ذات البين بين الفلسطينيين من خلال تنفيذ اتفاق المصالحة، وفزع إسرائيل من هذا الإنجاز، دفع نتنياهو إلى وضع شروط تعجيزية على الفلسطينيين في حال العودة إلى طاولة المفاوضات.

إن روح الثورات العربية كانت أحد العوامل المساعدة في تحسين الأجواء وتمهيد الطريق إلى المصالحة الفلسطينية وتحقيق الوحدة الوطنية بين التيارات المتصارعة، والتمهيد للانتخابات التشريعية والرئاسية كخطوة نحو إعادة بناء المشروع الفلسطيني في تدعيم

---

١ دراسات تحليلية تمخض عنها مؤتمر هرتسليا الثاني عشر (شباط ٢٠١٢) بينت انهيار العملية السلمية، وميل عباس إلى اليمين الفلسطيني، وميل نتنياهو إلى اليمين الإسرائيلي المتطرف، لمزيد من التفاصيل حول هذا الموضوع نحيل القارئ إلى ورقة شموئيل بار التي قدمها في المؤتمر على النحو التالي:
Shmuel Bar. The Middle East in Revolution: The Arab Awakening. In the 12 the Herzliya Conference. http://www.herzliyaconference.org/_Uploads/dbsAttachedFiles/Bar_NewMiddleEast.pdf

٢ نتنياهو يهدد ابو مازن مجددًا في اختيارالسلام أو حماس.
http://www.ynet.co.il/articles/0,7340,L-4185983,00.html بتاريخ ٦/ ٢/ ٢٠١٢.

المطلب الأساسي ألا وهو إقامة دولة فلسطينية مستقلة على جزء من الأراضي الفلسطينية، هذا المتغير ينسف السياسة الإسرائيلية كليًّا، ويبين أن خفايا زعمائها هو إدارة الصراع وليس التوصل إلى حل له.

لذا فإن الثورات العربية، حتى هذه اللحظة، هي لصالح القضية الفلسطينية بشرط أساسي، فيما لو استثمرت جيدًا وأعاد الفلسطينيون قضيتهم إلى خط الصدارة والواجهة، في الوقت ذاته بينت سعي إسرائيل إلى إبقاء حالة الانقسام بين الفلسطينيين كشرط لمواصلة العملية السلمية، وتمسك نتنياهو بالاحتلال مع تصريحاته المتواصلة بأنه يسعى إلى السلام.(١)

وقرر الفلسطينيون بحكمة وواقعية أن الوحدة الوطنية هي لصالحهم، وخاصة في ظل الثورات العربية، كرافعة للقضية الفلسطينية وموجه لها، في حين أن الضغط الإسرائيلي يفرض شروط مسبقة وقاسية على الفلسطينيين، وتعلم إسرائيل أنهم لن يقبلوا بذلك، ولن تؤدي إلى عودتهم إلى طاولة المفاوضات.

خلاصة

باعتقادنا أن المنطقة ما تزال في حالة من الارتباك والفوضى الذي سعت الولايات المتحدة وإسرائيل إلى خلقها، كخطوة أولى نحو تمزيق وتفتيت الأنظمة أولا، ثم الشعوب العربية وتحويلها إلى طوائف ومذاهب متصارعة ثم مرور المنطقة في مسارات مواجهة المشروع الأمريكي– الإسرائيلي التفتيتي، من خلال صيانة سيادتها وحماية أمنها القومي، فلا شك أن الثورات العربية تعبر عما يجيش في قلوب شعوب المنطقة من رغبة في التغيير للأحسن وفي الوقت ذاته دخول المشروع الأمريكي- الصهيوني على الخط لتحويل مسار الثورات لصالح إسرائيل ولصالح الحفاظ على بعض الأنظمة العربية الموالية.

---

١ كتبت داليت هليفي"نتنياهو متمسك بالاحتلال والاستيطان كبديل للسلام"، على موقع القناة السابعة كالتالي: http://www.inn.co.il/News/News.aspx/233150 بتاريخ ٧/ ٢/ ٢٠١٢.

لا يعني هذا أن العملية السلمية باقية أو مستمرة دون أن تتأثر بما يجري، فهناك متغيرات على الساحة العملية، تفرض حالها بقوة على المسار السلمي فيما لو تجدد، فالسلطة الفلسطينية لن تدخل المفاوضات وحدها، وعودة حماس بفعل الثورات العربية والمتغيرات الإقليمية تترك بصماتها بقوة، لهذا جمود العملية السلمية، أو رحيلها مؤقتاً، لا يعني أن تجددها سيكون عند النقطة ذاتها التي توقفت فيها.

من جهة أخرى، إن الادعاء بأن إسرائيل قد تم عزلها منذ انطلاق الثورات العربية، هو حلم لم يتحقق إلا وهلة قصيرة، إذ إنها تحركت بسرعة لكسب أطراف عربية وإقليمية ودولية لصالح قضيتها، وقامت بتكوين أعداء مشتركين، بتصوير إيران عدوة للعرب، وخاصة للسعودية.

لا شك في أن العام الحالي ٢٠١٢ سيفرز متغيرات قوية على الساحة العربية، خاصة وأن الأزمة في سوريا ستجد طريقها إلى الحل، بعد إزالة مشروع القبض على عنق سوريا، فيما لو خرجت سوريا من الأزمة التي رسمت لها، فإن شكل ومستقبل المنطقة سيتغير.

لهذا، فإن الثورات العربية التي أشغلت الشعوب العربية، لن تدع القضية الفلسطينية جانباً، بل ستعود إليها برؤية جديدة ومختلفة عما كانت سابقا.

المقالات والتقارير

زيارة خالد مشعل للأردن: الدوافع والتداعيات*

أثارت زيارة رئيس المكتب السياسي لحركة حماس خالد مشعل للأردن، نهاية الشهر الماضي الكثير من التساؤلات والتحليلات حول الدوافع والتداعيات، رغم توقعها منذ أكثر من ثلاثة أشهر، فالأردن الذي اتخذ قرار القطيعة مع حركة حماس قبل نحو عشرة أعوام، لم تتغير سياساته المتعارضة مع خط الحركة، وكذلك القضايا التي سيقت حينها لتبرير اتخاذ قرار القطيعة، ما يعني أن الجزء المهم في طرح التساؤلات حول العلاقة الجديدة يتركز في قراءة الخلفيات وراء القرار الأردني الجديد في التقارب مع حماس، باعتبار أن الحركة عبرت عن رغبتها في الانفتاح على الدولة الأردنية، واعتبرت أن تطوير العلاقة بينها وبين عمان، واحدة من أهم الأولويات غير المتنازع عليها في الحركة، شعوراً بأهمية وحيوية الدور الأردني في القضية الفلسطينية، وتقديراً لحجم التشابك والتداخل بين الأردن وفلسطين.

هناك استقراء لتطور العلاقة بين الطرفين، فقبل قراءة المشهد وتحليل ما وراءه من غايات وأهداف، من المهم التوقف عند عدد من الإشارات، ذات الارتباط بإتمام الزيارة، تساعد في فهم مسار العلاقة وإمكانات تطورها، منها:

- تأجيل عقد لقاء الملك عبد الله الثاني بقيادة حركة حماس لغير مرة، ولزمن امتد أكثر من ثلاثة أشهر، رغم أن التصريحات الصادرة عن الطرفين إزاء العلاقة بينهما كانت إيجابية، ولم تجر الإشارة في أي مرة إلى وجود معوقات أو خلاف وراء إتمام اللقاء، وجل ما كان يطرح كان يتعلق بظروف إمكانية اختيار وقت مناسب، تتمكن فيه الأطراف الثلاثة، الأردني والفلسطيني والقطري من الحضور.

* إعداد الأستاذ فرج شلهوب، مدير تحرير صحيفة السبيل.

- صاحب عقد اللقاء الثلاثي في عمان تغطية إعلامية أغلبها أردنية منسوبة لمصادر -غير مصرح عنها- حاولت التهوين من قيمة اللقاء، ووصفته أنه بروتوكولي؛ ما يعني ساعات يغادر ولي العهد القطري بعدها عمان، وبصحبته رئيس المكتب السياسي لحماس، فقد حرصت التغطية ذاتها على تصوير اللقاء باعتباره أردنياً قطرياً، ووجود حماس فيه هامشياً، رغم أن اللقاء في الأساس كان لترتيب لقاء بين الملك عبدا لله الثاني وقيادة حماس، برعاية ومشاركة قطرية.
- لم يكن الموقف الغربي ممانعاً بصورة حاسمة لعقد اللقاء المصرح عنه منذ زمن، وإن كانت التسريبات تحدثت عن طلب غربي للأردن بعدم إتمام اللقاء، منتقدة سياسة الانفتاح على حماس.
- تزامن حديث فتح العلاقة مع حماس مع خطوات أردنية للتقارب من السلطة الفلسطينية، مثلت ذروتها زيارة الملك عبد الله لرام الله، والتوسط لعدم امتناع تل أبيب عن دفع أموال الضرائب الفلسطينية التي تجبيها لصالح السلطة، وتنشيط الدور الأردني على صعيد خدمة عودة التفاوض بين السلطة والحكومة الإسرائيلية، واحتضان عمان لما سمي جولات التفاوض "الاستكشافية".

اختلاف داخل الدولة الأردنية

إن من أبرز الملاحظات التي ظهرت فيما يتعلق بترتيبات زيارة مشعل للأردن، أن مراكز القرار في الدولة الأردنية لم تكن موحدة إزاء الانفتاح على حماس، ففي الوقت الذي رحبت الحكومة وبشرت بالخطوة، وتكلم رئيسها بلغة غير مسبوقة من أن قرار الإبعاد لقيادات حركة حماس العام ٩٩ عن الأردن، لم يكن قانونياً ولا دستورياً، ما صرح بمعاني قريبة منه وزير إعلام الحكومة عبر أكثر من مناسبة، فإن بعض مستويات القرار في الأجهزة الأمنية لم تخف امتعاضها من إتمام الزيارة، بل ربما عملت على تأجيلها أو إلغائها، والتقليل من أهميتها ووزنها، وقد يكون وراء هذا الموقف، ما رشح من تنافس وتجاذب بين حكومة عون الخصاونة وجهاز الأمن، على أكثر من ملف داخلي وخارجي،

تحت عنوان " تثبيت الولاية العامة للحكومة" وبسط نفوذها على جميع أجهزة الدولة، وهو الأمر الذي تسبب في بروز حالة من الصراع بين الحكومة والأمن.

وفي موضوع العلاقة مع حماس، عمدت الحكومة إلى إظهار حماسها لترتيب العلاقة، ولم تكتف بهذا بل أضافت نقداً لاذعاً لمن وقف خلف قرار القطيعة السابق مع حماس، وكان واضحاً أن النقد هنا موجه للجهات الأمنية وبعض أنصارها من الحرس القديم، الذين تحدى بعضهم الحكومة في مجالسه الخاصة، أن تكون قادرة على تصحيح ما تسميه خطأً دستورياً، بإعادة فتح مكاتب حركة حماس في عمان، وهو ما انعكس لاحقاً على تراجع لغة الحكومة لتأكيد أن العلاقة مع حماس لا تخرج عن سياق الانفتاح المتوازن على كل القوى الفلسطينية، وأن فكرة افتتاح مكاتب للحركة أو انتقال قيادتها إلى عمان ليس وارداً.

خلف مشهد التجاذب بين الحكومة وجهاز الأمن، على ترتيب العلاقة مع حماس، كان القصر يعمل بمواظبة على التعامل مع الموضوع بتحفظ إعلامي وسياسي ملحوظ، محتفظاً لنفسه برسم خطوط التواصل مع حركة حماس وتحديد خطوات العمل معها، وهو ما تبدى من خلال غياب رئيس الحكومة ومدير دائرة المخابرات العامة عن لقاء الملك مع قيادة حماس، فيما حضر رئيس هيئة أركان الجيش الأردني ورئيس الديوان الملكي، في رسالة فهم منها، أن الملك يريد إبعاد الحكومة وجهاز الأمن عن إدارة ملف العلاقة مع حماس، وأنه لا يرغب أن تؤثر الخلافات بينهما على ملف العلاقة الذي يوليه الملك اهتماماً خاصاً، فيما جاء حضور رئيس هيئة الأركان غير المتوقع تعويضاً عن غياب مدير المخابرات، وقد يكون وراء قرار الديوان الملكي بالتحفظ الإعلامي والسياسي، إزاء موضوع العلاقة مع حماس، أكثر من سبب، أهمها التجاذب الداخلي، والحذر من موقف غربي، غير مشجع للانفتاح على حماس، وإن كان واضحاً أن الرغبة بإعادة ترسيم العلاقة مع الحركة، يأخذ وزناً كبيراً وعناية ملكية خاصة.

ما وراء الزيارة والتوقيت الزمني لها

يمكن للمحلل السياسي أن يذهب في كل الاتجاهات لتحليل الدوافع خلف القرار الأردني للانفتاح على حركة حماس، لكن الجزم بواحد من الدوافع أو الأسباب التي تفسر تطور العلاقة سيظل أمراً عصياً على حسم قراءة المشهد، ولعل الأقرب لفهم ما يجري أن عدداً كبيراً من الأسباب، القديمة والمستجدة، أسهمت في تطوير العلاقة وخروجها بالصورة التي تمت بها، وقد يحتاج الأمر لمزيد من الوقت لاستجلاء صورة مستقبل العلاقة، وفهم دوافع الأطراف وقدرتها على تطوير العلاقة، وهو ما يشير إلى أن أحد الأطراف على الأقل ما يزال في مربع اللايقين، ليس من حيوية وفائدة اللقاء، ولكن من إمكانية الذهاب في مسار العلاقة إلى مدى أوسع.

وهو ما يتطلب قراءة واسعة للبيئة السياسية التي يتحرك فيها الطرفان، والتي أسهمت أولاً في نضوج قرار الانفتاح، والتي ستحكم ثانياً تطورات مسار العلاقة في الشهور القادمة.

وهنا يمكن الإشارة الى عدد من ملامح هذه البيئة وتفاعلاتها:

- الربيع العربي، وما أفرزه من صعود للإسلاميين، وتحديداً جماعة الإخوان المسلمين، في مصر وتونس والمغرب، وتالياً ليبيا واليمن وسوريا، وهي الحركات التي تتماهى مع حركة حماس من حيث الانتماء التنظيمي، ونوعية التفكير السياسي، ما ترك بصمته في ثلاثة مستويات:

الأول: أن المنطقة مقبلة على إعادة تشكيل سياسي، سيكون للإخوان فيه وزناً مؤثراً، ما يعني ضرورة إعادة ترسيم علاقة الحكم في الأردن مع الإسلاميين، ومن ضمنهم حركة حماس، التي تأخذ العلاقة معها تأثيرات على أكثر من صعيد، فيما يخص علاقة الأردن مع القوى الإسلامية الصاعدة في الإقليم، وفي الأردن.

الثاني: فرض الوزن المتزايد للحركات الإسلامية، في رسم صورة مستقبل المنطقة العربية فعلى الغرب، ضرورة مراجعة مواقفه من حركات الإسلام السياسي، والبدء بحملة علاقات معها، لتأمين مصالحه الحيوية، وهو ما أعاد الجدل في أروقة السياسة الغربية، حول جدوى سياسة القطيعة مع حماس، في ظل التشكل الجديد للمشهد الإقليمي، وبالتالي إخراج العلاقة معها من مربع المحرمات، وعلى نحو تدريجي، وهو ما يقود بالضرورة، فيما يخص الأردن، إلى التقليل من حجم الاعتراضات الغربية، على انفتاح عمان على حماس، وإدراك وتفهم الغرب لمعادلة المصلحة الأردنية وراء خطوة على هذه الشاكلة.

الثالث: فرض الربيع العربي على مجمل النظم العربية، دون استثناء، تغيير مواقفها من مصادمة الإرادة الشعبية، والكف عن الوقوف في مربع التناقض مع الضمير للشارع العام، وبما أن أغلبية كبيرة في الشارع الأردني، بحسب استطلاعات عديدة، تنظر بتعاطف واحترام كبيرين لحركة حماس، وتؤيد دون تحفظ فتح خط العلاقة معها، وتنظر بكثير من السخط للعلاقة الأحادية مع السلطة الفلسطينية في رام الله، وقبل ذلك وجود علاقات رسمية أردنية "متطورة" مع الحكومة الإسرائيلية، كل ذلك أوجد بيئة ضاغطة على النظام السياسي في الأردن، لإعادة إنتاج صورته عبر بوابة الانفتاح على حماس، والكف عن القطيعة معها.

- وجود الرعاية القطرية في خلفية العلاقة بين حماس والأردن، وتأجيل اللقاء لأكثر من مرة، لضمان مشاركة ولي العهد القطري، تعكس أن الحضور القطري مطلوب أردنياً، وبصورة أساسية، ما يدفع التحليل إلى استنتاج وجود دوافع اقتصادية، فالأردن الذي يعيش أوضاعا اقتصادية ضاغطة، يحتاج مساعدات اقتصادية قطرية مباشرة، لدعم العجز في موازنته للعام الجاري، ومحتاج لفتح أبواب قطر أمام العمالة الأردنية، وبالتوازي مع ذلك، دعم قطر للأردن في الحصول على حصة دسمة، من عوائد برنامج إعادة الإعمار في ليبيا، وتوظيف

كوادر أردنية مؤهلة في مشاريع الإعمار المتعددة، باعتبار أن الدوحة تملك العديد من مفاتيح التأثير في ليبيا، وهي ابتداء ربطت انفتاحها على الأردن، ضمن شروط أخرى، بإعادة ترسيم علاقات عمان مع حركة حماس.

- الأردن الذي يشهد حالة متنامية من الحراك الإصلاحي، تقف في مراكز حضوره الحركة الإسلامية، يؤمِّل بخطوة الانفتاح على حماس في هذا التوقيت، الإسهام في تلطيف أجواء العلاقة مع الحركة الإسلامية الأردنية، ما يدفع إلى بلورة معادلة محلية، عبر بوابة الشراكة السياسية مع الحركة الإسلامية، يمكن أن تعطي إجابة على الوضع المتأزم، وتنتج استقراراً مبكراً، يمنع اندفاع الأمور إلى مزيد من الفوضى، وتبهيت هيبة الدولة.
- فشل العملية السياسية في إيجاد حل عادل للقضية الفلسطينية، واستسلام السلطة في رام الله لقدرها، وضبابية صورة المستقبل في الضفة الغربية، يشكل قلقاً كبيرا للأردن، فمن جهة غياب الحل السياسي يعني إعادة طرح الحلول الإسرائيلية المتطرفة للقضية الفلسطينية تجاه الأردن، وطناً بديلاً أو كونفدرالية شكلية، ومن جهة أخرى، تبدو المراهنة على دوام استقرار الأوضاع لحركة فتح في حكم الضفة، مراهنة بدون رصيد، والصور التي كرستها تداعيات الربيع العربي، تثقل المشهد، وتؤكد أن خيار القطعية مع حماس والانفتاح فقط على فتح، خيار غير مأمون العواقب، ويضع قيوداً على حركة الأردن السياسية، ويفقده القدرة على لعب دور مؤثر في الموضوع الفلسطيني، الذي يعتبر في التحليل النهائي جزءً حيوياً من الأمن الأردني.
- تدرك حركة حماس من جهتها أن فتح خط العلاقة مع الأردن، له قيمة إستراتيجية وتكتيكية كبيرة، إلى الحد الذي لا يمكن رصد أي اعتراض، داخل صفوف حماس، على حيوية الانفتاح على عمان، طيلة الأعوام الماضية، فالحركة تدرك عمق الترابط والتداخل بين الأردن وفلسطين، ووزن وتأثير الأردن في

الموضوع الفلسطيني، والحركة، قبل هذه وتلك، لم يسجل عليها أي استهداف للأمن الأردني، أو تبني سياسات معادية للأردن، حتى في ذروة سياسة القطيعة بين الطرفين، التي فرضها النظام السياسي الأردني من طرف واحد، وكانت الحركة حريصة على ترك الباب موارباً لأي محاولة لفتح العلاقة بينها وبين الأردن.

على الرغم من التباين السياسي بين الأردن وحماس، إلا أن الحركة لم تنظر لهذا التباين باعتباره سبباً لتعطيل إقامة علاقة متوازنة مع الأردن، تحقق مصلحة الطرفين، دون أن تفرض على أي منهما تغيير سياسته.

لعل توتر الأوضاع في سوريا، وحسم حركة حماس موقفها تجاه الخروج من الساحة السورية، على خلفية سلوك النظام تجاه شعبه، بعدما تعذر استمرار الحركة هناك، ورفضها استثمار بقائها في دمشق كنوع من إضفاء الشرعية على سلوك النظام، فقد تطلعت الحركة إلى أن إعادة تنشيط العلاقات مع الأردن، يمكن أن يسهم مع خيارات أخرى (قطر ومصر وتركيا) لدى الحركة في إيجاد معادل لخسارتها للساحة السورية، وهو الأمر الذي يمكن النظر إليه من زاوية أخرى، باعتبار أن الدول التي تتعاطف مع قضية الشعب السوري، في الإقليم والعالم، تدرك أن خروج حماس من سوريا خطوة مهمة، تسهم في نزع ورقة يستخدمها النظام في سوريا، للتغطية على انتهاكاته ضد شعبه، باعتباره مسانداً للمقاومة وداعماً حصرياً لها، وهو ما يعني أن انفتاح الأردن على حماس على هذه الخلفية، مع أمور أخرى، لا يجد معارضة شديدة، بل ربما كانت الخطوة مستحسنة في سياقها.

آفاق العلاقة المستقبلية بين الأردن وحماس

من الواضح أن النظام السياسي في الأردن يحتاج بعض الوقت لحسم موقفه تجاه بناء علاقة متطورة مع حركة حماس، وقد يعود السبب وراء ذلك لأسباب داخلية، مرتبطة بموقف الجهاز الأمني في الأردن، الذي يبدي معارضة لحجبه عن مباشرة الإشراف على

الملف الذي طالما تم التعامل معه باعتباره ملفاً أمنياً للجهاز الأمني، اليد العليا في إدارته وتحديد أولوياته، دون إغفال وجود أسباب وعوامل خارجية، تجعل من قرار الانفتاح الكلي على حماس، مهمة خطرة قد تتعرض للاعتراض، وربما ممارسة ضغوط صعبة من قبل واشنطن تحديداً، على تبني الأخيرة للموقف الإسرائيلي، الذي يعتبر أي علاقة للأردن مع حماس، تجاوزاً للخطوط الحمراء، واستهدافاً مباشراً للأمن الإسرائيلي.

إن تسوية التباين داخل النظام السياسي الأردني لعلاقته مع حماس، لا تتوقع إنتاج علاقة متطورة وفاعلة بين الطرفين مبكراً، رغم أن الملك عبد الله عبّر في لقائه مع قيادة حماس عن موقف مرحب بقيادة الحركة، وحرص على تطوير علاقة متوازنة معها، لكن الوقت كفيل في إنضاجها، وفق الظروف والمعطيات المستجدة، فقد ذهب الملك إلى أبعد من الترحيب بقيادة حماس، بالإشارة إلى إمكانية حضور ومغادرة قيادات الحركة إلى الأردن، وقتما يشاءون، موعزاً إلى مسئولي الديوان الملكي ترتيب هذه الأمور وتذليل كل العقبات.

إن ما نتج عن فحوى حوارات الطرفين، أنهما لم يرغبا بالحديث عن ترسيم علاقة سياسية واضحة، أو الحديث عن افتتاح مكاتب سياسية أو إعلامية، على الرغم من دفء اللقاء وإيجابية التعاطي الملكي، بخلاف ما تم تسريبه عن قصد، في وسائل إعلام أردنية، عن أجواء مغايرة شابها الفتور وربما التجاهل.

تعزز هذه الإشارات وقتاً إضافياً تحتاجه العلاقة بين الطرفين، لتتطور إلى آفاق أبعد مما وصلت إليه إلى الآن، وفي الوقت ذاته ثمة تقدير أن الطريق في المستقبل القريب أكثر من سالك لتعزيز العلاقة وإمكانية تطويرها، بسبب الرعاية الملكية لها، ولتضافر عوامل متعددة، تشير إلى أن مصلحة الأردن تتحقق بفتح العلاقة مع حماس أكثر مما تتحقق بالقطيعة معها، فيما إن تطورات المستقبل المتوقعة داخل الساحة الأردنية أو في جوارها وعلى امتداد الإقليم ستعمل مجتمعة على توفير بيئة سياسية، تخدم تطوير العلاقة بين الطرفين، وتدفع بها للأمام.

إن نجاح مسار الإصلاح في الأردن، والتقارب بين أبي مازن وحماس، وصعود الإخوان في مصر، ونجاح التغيير في سوريا، كل هذه العوامل من المؤكد والواضح تأثيرها الإيجابي

لصالح تطوير العلاقة، كذلك الغرب الذي يعيد رسم مواقفه من المنطقة العربية، وحركات الإسلام السياسي، سيجد نفسه معنياً، أو على الأقل ليس معارضاً، لعلاقة أردنية مع حماس، وأكثر تفهماً لها.

فإذا ما أنتجت الانتخابات الفلسطينية القادمة، والمتوقعة خلال شهور، فوزاً لحماس أو وزناً معتبراً، أو نجحت الحركتان الفلسطينيتان فتح وحماس، في إنتاج معادلة شراكة سياسية من نوع ما، تأثراً بتعقيدات المشهد الفلسطيني وتحولات الإقليم، فإن هذا سيعزز تطوير العلاقة بين الأردن وحماس، وسيزيل الكثير من العقبات التي تمنع ذلك.

إن المراقب المدقق بين السطور، يقرأ أن تطور علاقة الأردن مع حماس، إضافة لكونه استحقاقاً طبيعياً، وتصويب لخلل أنتجه قرار القطيعة السابق، الذي ساد خلال أكثر من عقد، يقرأ أيضاً أن المصلحة الأردنية المجردة تتبدى أكثر في سياق الانفتاح على حماس، فيما إن الانغلاق يفقد الأردن العديد من المزايا، ويقلص قدرته على لعب دور مؤثر في الملف الفلسطيني، الذي يتشابك بصورة قوية مع متطلبات الأمن الحيوي للأردن.

حين تكون الغالبية في الشارع الأردني في مربع الترحيب بالعلاقة مع حماس، وتكون الحركة الإسلامية بوزنها السياسي والشعبي، تقف بحزم مع رفض العلاقة مع تل أبيب، وأحادية العلاقة مع سلطة رام الله، وتنظر لحماس باعتبارها طليعة للأمة في الموضوع الفلسطيني، يتوجب دعمها بكل الإمكانات، وحين تكون كل التحليلات الأردنية المحايدة، تذهب باتجاه حيوية الانفتاح على حماس وخطأ قرار القطيعة معها، فإن الحالة التي تصر على القطيعة في صلب النظام الأردني، تبدو معزولة تفكر خارج السياق، ولن تستطيع الصمود طويلاً، إزاء تحولات السياسة الداخلية والخارجية في إعادة النظر في موقفها.

إن التفاؤل بتطوير علاقات الأردن بحماس، في سياق قراءة المصلحة، وتدافع السياسة المحلية والإقليمية والدولية، تتغلب على سياق التعطيل والبقاء في مربع المراوحة في المكان.

الخلاصة

مجمل القول إن انفتاح حماس على الأردن يأخذ هذه المرة زخماً إضافياً، بسبب وضوح رغبة الحركة في إنتاج معادلة انفتاح مع الأردن، وإيجابيتها تجاه توفير أفضل الشروط لإقامة علاقة متوازنة بين الطرفين، يسهم في ذلك نضج الحركة السياسي، وازدياد مسؤوليتها في الموضوع الفلسطيني، فيما تتضافر العديد من العوامل لخدمة هذا التوجه فيما يخص الموقف الأردني، شعبياً ورسمياً، وكما يبدو أن البيئة الإقليمية لم تكن مواتية مثلما هي الآن لإيجاد الحاضنة لمثل هذه العلاقة والدفع بها إلى مزيد من التطور.

لعل التغيير في مصر يأخذ وزناً خاصاً في تشكيل هذه البيئة الجديدة، دون إغفال وزن تركيا، وزيادة فاعلية الدور القطري في الإقليم، وانفتاح الإمارات والكويت والبحرين على حركة حماس، إلى الحد الذي يصعب إيجاد نظام عربي ما يزال يحتفظ بنفس الموقف السابق من حماس، وتحديداً للانغلاق والتحفظ من الانفتاح على الحركة، وصولاً إلى جامعة الدول العربية، وتطوير الكثير من دول الغرب لشكل خطابها وتعاطيها مع حركة حماس.

إن المشهد الأردني تجاه الانفتاح على حماس، ليس معزولاً عن سياق إقليمي ودولي، يتحرك بذات الاتجاه، ولا يتوقع إعادة إنتاج موقف أردني منفرداً عن حدود المستوى الذي تحتمله الظروف السياسية، ذلك أن تجربة القطيعة السابقة عكست حالة من الفصام غير القابلة للتفسير، فوتت الكثير من المصالح، ولم تفلح في بلورة قناعة عند أي أحد لصواب المقاربة المدانة عند أغلبية الشارع الأردني.

إن الوضع السياسي في الأردن يتوجه نحو الاستقرار، كلما قام بتلبية المطالب الشعبية في الإصلاح، وإعادة تشكيل البيئة السياسية لجهة الشراكة الوطنية، ما يتوقع تطور علاقة الأردن مع حماس، وفي الوقت ذاته إنتاج حالة أردنية، رسمية وشعبية، أكثر توافقاً، ليس فقط في التعاطي مع الملف الفلسطيني وتطورات الإقليم، ولكن تعديل المزاج المحلي تجاه الفهم المشترك والمسئول، لكثير من العناوين المحلية التي تبدو إشكالية، ويستثمر البعض فيها إثارة المزيد من التمزق والتوتر المجتمعي.

الملف النووي الإيراني

بين العقوبات الغربية والتهديدات الإسرائيلية*

أولاً: بداية التصعيد

قبل حضور آية الله الخميني إلى طهران في ٢ شباط/ فبراير عام ١٩٧٩ من العاصمة الفرنسية باريس، كان النظام الإمبراطوري الإيراني يعيش آخر أيامه ويلفظ أنفاسه، وشهدت تلك الأيام نوعاً من اللغط الداخلي حول مستقبل إيران، وكان الجيش الإيراني طرفاً في هذا اللغط، إذ كان يعيش حالة من الاضطراب والتوجس حول مستقبله ومستقبل بلاده، وما يجب عليه فعله في ظل هذه الظروف، وهل يبادر بمنع قيام النظام الجديد والحيلولة دون سقوط البلاد في يد الخميني وأتباعه عن طريق القيام بانقلاب عسكري؟ أم ينتظر لعل في الأفق حلاً آخر.

واستمرت هذه الحالة إلى أن جاءت التطمينات الأمريكية على يد المبعوث "الجنرال هويزر" الذي التقى بقيادة الجيش وأعطاهم جرعة من الطمأنينة على مستقبلهم خاصة، وطلب منهم عدم القيام بأي إجراء تجاه النظام الجديد، والتعايش معه، وتفاوض مع أتباع آية الله الخميني في الداخل مثل "آية الله بهشتي" و"يد الله سحابي" و"مهدي بازركان" لضمان حيادية الجيش الإيراني، مما ساعد على تسارع الأحداث وانتصار الثورة ومجيء آية الله الخميني ليقيم نظام الجمهورية الإسلامية الإيرانية.

والسؤال هو: ما الأسباب التي أدت إلى لجوء الولايات المتحدة الأمريكية إلى ذلك القرار وإرسال مبعوثها لطمأنة قادة الجيش الإيراني، والتفاوض مع زعماء التيار الديني في الداخل؟

---

* إعداد الدكتور سعد بن نامي، باحث في الدراسات الإيرانية المعاصرة، وأستاذ اللغة الفارسية المتعاون مع كلية اللغات والترجمة بجامعة الملك سعود بالرياض.

قد تكمن الإجابة على هذا التساؤل فيما يلي:

١- أن الولايات المتحدة الأمريكية أيقنت، حسب ما ذكره محللو الثورة الإيرانية، أن الشاه محمد رضا لم يعد قادراً على الإمساك بزمام الأمور في إيران.

٢- خشية استيلاء الشيوعيين في إيران، وخاصة حزب توده ومنظمة مجاهدي خلق الإيرانية، على السلطة، وبالتالي تخرج إيران من العباءة الأمريكية أو المعسكر الغربي، وتنضم بالتالي إلى الكتلة الشرقية بزعامة الاتحاد السوفييتي آنذاك.

٣- استحضار أن الند القوي للشيوعيين هم المراجع الشيعية في إيران وأتباعهم من خلال ما قامت به من انقلاب مضاد على "الدكتور محمد مصدق" وحكومته الوطنية عام ١٩٥١، عن طريق ضرب التحالف بينه وبين "آية الله أبو القاسم كاشاني" بترويج الشائعات بأن الدكتور مصدق يميل إلى حزب توده- الحزب الشيوعي الإيراني، ويسعى إلى تعزيز مكانته في إيران.

٤- محاولة التكفير أمام الشعب الإيراني والتيار الديني في إيران عن خطيئة الانقلاب على حكومة مصدق وإعادة الشاه محمد رضا وحكومته العسكرية ودعمها مادياً ومعنوياً منذ عام ١٩٥٣، والمساهمة الكبرى في تأسيس جهاز الأمن القمعي الإيراني (السافاك).

ومع ذلك لم تمض أشهر حتى برزت المشكلة التي كانت بمثابة نواة التصعيد في العلاقات الدولية بين الولايات المتحدة الأمريكية ونظام الجمهورية في إيران، ورسمت الأطراف الحقيقية فيها، ألا وهي أزمة الرهائن الدبلوماسيين الأمريكيين التي أثرت كثيراً على العلاقات الإيرانية- الأمريكية خاصة، ونظرة العالم الخارجي تجاه النظام الإيراني الجديد، وجاء أسلوب التعامل الأمريكي مع هذه الأزمة بين التفاوض والقيام بعمل

عسكري سري غير ناجح، ليرسم طريقة مستقبل التعامل الأمريكي كذلك مع النظام الإيراني الجمهوري.

ثانياً: مسار التصعيد

منذ أزمة الرهائن الدبلوماسيين الأمريكيين عام ١٩٧٩ رسم البلدان- إيران والولايات المتحدة- مساراً للتصعيد في الخليج، ولكل بلد من هذين البلدين أهدافه ومصالحه، ثم إن ما افتعلته إيران من إثارة توجس دول الجوار تجاهها، خاصة العراق ودول الخليج العربي، عندما رفعت شعار تصدير فكرها الثوري، عندما أقرت في دستورها مواد وفقرات تدعو إلى التدخل في شؤون الدول الأخرى والسعي إلى إقامة الدولة الأممية الكبرى، فكانت نتيجة هذا التصعيد الحرب العراقية- الإيرانية التي استمرت ثمان سنوات منذ عام ١٩٨٠ وحتى عام ١٩٨٨.

وإن تعددت الأطراف في هذه الحرب إلا أن ميدان الحرب كان على الأراضي الإيرانية- العراقية ومياه الخليج العربي، وأما الخسائر فلم تلحق بالبلدين الرئيسين في تلك الحرب فحسب، وإنما شملت المنطقة كلها، سواء على المستوى الاقتصادي أو العسكري أو الاستراتيجي، ولا شك أن الرابح الأكبر هي الولايات المتحدة الأمريكية التي وجدت لها تبريراً مقنعاً بالوجود في منطقة الخليج العربي.

بعد توقف الحرب العراقية- الإيرانية، جاءت حرب الخليج الثانية باحتلال العراق للكويت عام ١٩٩٠، لتعصف بالمنطقة من جديد، وتزيد في إنهاكها، وكانت الولايات المتحدة طرفاً مباشراً في هذه الحرب، ومن خلفها قوات التحالف، وتزايد الوجود الأمريكي في البحر والبر، وقد أثار هذا التزايد قطعا الشكوك الإيرانية والتوجس منه، وخلق عقدة هاجس الأمن القومي لدى النظام الإيراني.

ثم جاءت أحداث الحادي عشر من سبتمبر عام ٢٠٠١، لتتغير إستراتيجية التصعيد إلى التأزيم في المنطقة، وإن بنيت على بعض التحالفات المصلحية التي كان أطرافها أعداء الأمس، وخاصة الولايات المتحدة والجمهورية الإسلامية في إيران التي أصبح "الشيطان

الأكبر" الصديق الذي لا مانع من مد يد المساعدة له، وكان الميدانان لهذا التحالف كل من أفغانستان التي سهلت إيران المهمة للقضاء على نظام حركة طالبان فيها، وهي تهدف من وراء ذلك إلى التخلص من شوكة كانت في خاصرتها الشرقية، ثم العراق التي تقاطعت المصالح الإيرانية والأمريكية لاحتلالها بكل الوسائل العسكرية والثقافية والمذهبية، فجاء الاحتلال الأمريكي للعراق والقضاء على نظام صدام ليحقق الحلم الإيراني بالسيطرة على هذه البلاد، ويسعى إلى مد نفوذه فيها، وليكتشف أن هذا الحلم أصبح حقيقة وعياناً، وأن مشروعه التوسعي بات سهل التطبيق والتنفيذ، وأن ما عجز عنه منذ قيام النظام عام ١٩٧٩، وخلال الحرب العراقية- الإيرانية حتى ١٩٨٩، أصبح سهلاً وميسراً على يد ما يعتبرها ألد أعدائه، لكن حالة الوئام هذه لم تدم طويلاً، فجاءت المكافأة الأمريكية لتضع النظام الإيراني ضمن دول "محور الشر" الذي ضم كلا من العراق وكوريا الشمالية لها.

وفي عام ٢٠٠٢ نشرت المعارضة الإيرانية صورا لمواقع تابعة للبرنامج النووي الإيراني ليشتد التصعيد ضد إيران بقيادة الولايات المتحدة الأمريكية، لكن إيران في ظل حكومة الرئيس الإصلاحي سيد محمد خاتمي استطاعت أن تخرج من هذه الأزمة وهذا الحرج أمام العالم، وانتهي الأمر بتوقيع البروتوكول الإضافي من قبل الحكومة الإيرانية، كما لعبت السياسة الإيرانية في اجتذاب بعض الدول الأوروبية عن طريق الإغراء الاقتصادي بإضعاف الجانب الأمريكي في ممارسة الضغوط على إيران آنذاك.

وبعد تولي الرئيس الإيراني الحالي أحمدي نجاد منصب رئيس الجمهورية عام ٢٠٠٥ نشأت حالة من التصعيد والتأزيم كان سببها التصريحات الإيرانية المتتالية حول برنامجها النووي، وشرعية الكيان الإسرائيلي ومطالبة الرئيس الإيراني بمحو إسرائيل من خارطة العالم، وإن كانت هذه التصريحات ليست جديدة على القادة الثوريين في إيران، إلا أنه كان لتجديدها في هذه الفترة تأثير قوي ومتصاعد لردة الفعل الإقليمية والدولية تجاه إيران، ولا زالت إيران تجني ثمار هذه السياسة إلى يومنا هذا.

ثالثاً: الملف النووي الإيراني وتطوراته

يرجع تاريخ الملف النووي إلى ما قبل الثورة الإيرانية، أي إلى عام ١٩٦٠، عندما أبدى الشاه محمد رضا رغبته في الحصول على الطاقة النووية، وأنشأ منظمة الطاقة النووية ومركز طهران للبحوث النووية، إلا أن هذا المركز لم يأخذ الدور البحثي المطلوب حتى عام ١٩٦٧، عندما أُلحِق بجامعة طهران، وقامت منظمة الطاقة النووية الإيرانية بالإشراف عليه، وكانت الولايات المتحدة قد قدمت مساعداتها لشاه إيران منذ البداية، سواء في تأسيس منظمة الطاقة النووية الإيرانية، أو تقديمها مفاعلاً صغيراً بقدرة "خمسة ميغا واط" لأغراض البحث، وكان لهذا المفاعل التدريبي القدرة على إنتاج (٦٠٠غم) من البلوتونيوم سنوياً من وقوده النووي المستهلك.

وكانت الفترة ما بين (١٩٦٩-١٩٧٩) مرحلة تأسيس خطط فيها "محمد رضا" لإنشاء (٢٣) مفاعلاً نووياً لإنتاج الطاقة الكهربائية وبمدة قصيرة جداً، فأنشأ منظمة الطاقة الذرية الإيرانية عام ١٩٧٤م، لتأخذ على عاتقها مهام تنفيذ خطة البرنامج النووي، وفي العام نفسه أبرم عقدا مع مؤسسة (كرافت ويرك) الألمانية لبناء مفاعلين نوويين يعملان بالماء المضغوط على الساحل الشرقي للخليج العربي، وتحديداً في موقع يبعد حوالي (١٧كم) جنوب مدينة بوشهر، كما قام بتوقيع عقد مع مؤسسة فرنسية لبناء أربعة مفاعلات نووية، فضلاً عن توقيع عقد آخر مع مؤسسة فرنسية أخرى لإنشاء محطة نووية أخرى في منطقة (دارخوين) على ضفة نهر الكارون في منطقة الأحواز بقدرة (٩٣٥ ميغا واط) تعمل بالماء الخفيف، وتستهلك اليورانيوم واطئ التخصيب، ولكن، يبدو أن خلافاً ظهر بين الحكومة الإيرانية والشركة الفرنسية حال دون تنفيذه بسبب اشتعال الثورة الإيرانية، هذا وكانت الشكوك تحيط بمساعي "الشاه محمد رضا" وبرنامجه النووي.

وتضمنت الفترة ما بين (١٩٧٩-١٩٩٠) موقفين لحكومة الجمهورية الإسلامية في إيران تجاه المشروع النووي:

الأول: منذ انتصار الثورة الإيرانية وحتى بدايات الحرب العراقية الإيرانية ١٩٧٩-١٩٨١، وهي ما يمكن أن نطلق عليها فترة الإهمال، حيث كان قادة الثورة الإيرانية ينتقدون برنامج "الشاه" بصراحة ويعتبرون مساعيه مثالاً على ميل الحكم الملكي البهلوي الفاسد للمشاريع الضخمة، وقد اعتبر "آية الله الخميني" مفاعلات "بوشهر" مشروعا يقف ضد الإسلام، ووصف رئيس الوزراء "محمد رجائي" مشروع المفاعلات النووية بأنها "منشآت ضارة" أنهكت كاهل المجتمع الإيراني، وتحملت الميزانية العامة والدولة مبالغ طائلة نتيجة إلغاء عقودها، حيث رفضت الدول المشرفة على البرنامج النووي في العهد البهلوي مثل الولايات المتحدة الأمريكية وألمانيا وفرنسا التعاون مع قادة الجمهورية الإسلامية في إيران، وفرضت عليها حظراً شاملاً في كافة مجالات التسليح، كما تعرضت المنشآت النووية للقصف الجوي والصاروخي أثناء الحرب العراقية- الإيرانية.

الثاني: بدأ مع تداعيات الحرب العراقية- الإيرانية إلى توقفها من عام ١٩٨١-١٩٨٨، حيث سعت إيران إلى إحياء برنامجها النووي من خلال استئناف العمل في مفاعل "بوشهر"، ونظراً لاستجابة ألمانيا للضغوط الأمريكية برفض إكمال المشروع فقد توجهت إيران إلى الاتحاد السوفييتي قبل انهياره، ثم الصين لاحقاً، وقد وضعت إيران برنامجاً طموحاً وطويل الأمد من أجل بناء مصانع للطاقة النووية للتوصل إلى الاكتفاء الذاتي من الطاقة، لكن هناك من يؤكد أن إيران كانت على اتصال مع شبكة "عبد القدير خان" منذ ثمانينيات القرن الماضي بُغية إعطاء برنامجها مساراً جديداً.

أما في الفترة ما بين (١٩٩١-٢٠٠٤)، ويمكن تسميتها بمرحلة الاهتمام والاندفاع، فقد شهد البرنامج النووي اهتماماً كبيراً من الحكومة الإيرانية، وجهوداً كبيرة ونشاطاً مكثفاً في كافة المجالات، وأكملت إيران بنية أساسية كافية لإجراء الأبحاث النووية المتقدمة، وبعد إكمال العمل في المنشآت النووية السابقة أضافت إليها منشآت أخرى

معتمدة على التعاون الصيني في أصفهان، استفادت منه إيران في التعرف على تكنولوجيا التخصيب وتحويل اليورانيوم إلى مادة لإنتاج "الوقود والكعكة الصفراء"، واستطاعت إيران أن تقنع روسيا بإكمال بناء مفاعل "بوشهر النووي"، وتم التعاون بين البلدين في نهاية عام ١٩٩٤ وبداية عام ١٩٩٥ على البدء في تنفيذ الاتفاق بينهما في مجال إكمال المفاعل المذكور وتدريب الكوادر الإيرانية في أحد المفاعلات الروسية.

استمر العمل في البرنامج الإيراني بين السرية التي يضربها النظام الإيراني عليه، وشكوك الولايات المتحدة وتحذيرها منه ومن التهديد الإيراني كما جاء على لسان وزير خارجيتها وارن كريستوفر مطلع عام ١٩٩٥، بأن إيران تتبع فيما يتعلق ببرنامجها النووي من حيث البرامج والمشتريات والأنشطة السرية، تتبع "الطريق الكلاسيكي في امتلاك الأسلحة النووية"، كما وصف جهود إيران لامتلاك السلاح النووي بأنه "ينطوي على أخطار هائلة"، وفي ظل هذه الظروف تزايدت الجهود الإيرانية للتعاون بشكل أكبر مع كافة الدول ذات الخبرة والتجربة النووية، وبالأخص جمهورية كازاخستان التي تمتلك أهم مركز للأبحاث النووية، وأكبرها في الاتحاد السوفييتي السابق، ثم نجحت في الحصول على أجهزة الفصل الكهرومغناطيسي من الصين، وهي خاصة بأغراض إنتاج النظائر المشعة، إضافة إلى مفاعل نووي متقدم وكمية من الغاز الذي يساعد على تخصيب اليورانيوم وزيادته، مما يوضح قوة الدعم الروسي للبرنامج الإيراني رغم الضغوط الأمريكية على روسيا بعدم تعاونها مع إيران، لكن هذه الضغوط لم تفلح في ثني روسيا عن التعاون مع إيران بحجة أن الأخيرة لم تفعل ما يؤدي إلى خرق القواعد الدولية الخاصة بالبرنامج النووي، خاصة أنها وافقت على إعادة الوقود المستنفد إلى روسيا حسب طلب الخبراء الأمريكيين.

أدت بداية انكشاف أهداف البرنامج النووي الإيراني منذ منتصف آب/ أغسطس من عام ٢٠٠٢ إلى تأكيد الشكوك الأمريكية حيال هذا البرنامج، حيث قام "على رضا جعفر زاده" العضو البارز في المقاومة الإيرانية بكشف معلومات للوكالة الدولية للطاقة الذرية تتضمن امتلاك إيران لموقعين نوويين: أحدهما في مدينة "نطنز" لتخصيب اليورانيوم، والآخر للماء الثقيل في مدينه "آراك"، وعَقِب ذلك أعلنت الولايات المتحدة الأمريكية عن اعتراضها الشديد على ما يقوم به التقنيون الروس من البدء في إنشاء مفاعل نووي في "بوشهر"، تزامن مع قيام إيران بإبلاغ الوكالة الدولية للطاقة الذرية بأنها تشيد مرافق جديدة كخطوة لتطوير دورة الوقود النووي، ثم يكشف المتحدث باسم الخارجية الأمريكية "ريتشارد بلوتشر" عن صور التقطتها الأقمار الصناعية لموقعي "نطنز" و"آراك" مؤكداً أن إيران تعمل بشكل حثيث على تطوير قدراتها لتصنيع الأسلحة النووية، مما حدا بالرئيس خاتمي إلى أن يصرح بأن إيران تعمل تحت إشراف الوكالة الدولية للطاقة الذرية، وأن إيران بحكم توقيعها على معاهدة منع انتشار الأسلحة النووية لا تسعى لامتلاكها، رافضاً بذلك ما اعتبره ادعاءات أمريكية من أن إيران تسعى لامتلاك أسلحة نووية.

وفي بداية شهر شباط/ فبراير من عام ٢٠٠٣ أعلن الرئيس خاتمي عن اكتشاف كميات من اليورانيوم في إيران لأول مرة في مناجم موجودة في منطقة "صفند" التي تبعد عن مدينة "يزد" التاريخية حوالي (٢٠٠كم)، مما أثار علامات استفهام كبيرة مقترنة بمظاهر من الدهشة والغموض حول برنامج إيران النووي في ظل ما تشهده المنطقة في ذلك الحين من ظروف صعبة، واستجابة لردود الفعل تلك قامت إيران بتوجيه الدعوة إلى الوكالة الدولية للطاقة الذرية لزيارة المفاعل النووي الإيراني دليلاً على الشفافية وحسن النوايا، وسعياً لتفويت الفرصة أمام الولايات المتحدة الأمريكية للهجوم على إيران، واستجابة للدعوة وصل رئيس الهيئة الدولية للطاقة الذرية "محمد البرادعي" إلى طهران في ٢١ شباط/ فبراير من عام ٢٠٠٣ لزيارة الموقعين موضع القضية، ومع بذله

الجهود لتفقدهما عن قرب وبصورة مفاجئة لم تسمح السلطات الإيرانية للبرادعي والوفد المرافق له إلا بمشاهدة المواقع من خلال التحليق بالطائرة فوق المنشآت، لكن هناك تأكيدات تفيد أن مفتشي الوكالة وجدوا خلال زيارتهم هذه معملاً متطوراً للطرد المركزي في مدينة "نطنز" يتضمن (١٦٠) جهازاً للفصل عن طريق الطرد المركزي، وأجزاء لأجهزة أخرى كانت مخبأة تحت الأرض على عمق (٧٥ قدماً) وذات جدران يبلغ سمكها (٨ أقدام).

ووقعت حادثة أخرى تثير الشكوك عندما كان مفتشو الوكالة الدولية للطاقة الذرية منشغلين في تفقد موقع معمل "كالي" الكهربائي الواقع في الضواحي الجنوبية للعاصمة طهران، ولفت انتباههم أحد المباني، فهَمَّ المفتشون بإلقاء نظرة على ما في داخل هذا المبنى، إلا أن المسؤولين الإيرانيين المرافقين لهم رفضوا السماح لهم بدخول ذلك المبنى، ومع إصرار المفتشين قيل لهم: إن المبنى لا يمكن فتحه لفقدان مفاتيحه، بعد ذلك أصرت الوكالة الدولية للطاقة الذرية على أخذ عينات بيئية من معمل "كالي"، والذي اعترف الإيرانيون أنهم يبنون فيه أجزاء من أجهزة الطرد المركزي المخصصة لتخصيب اليورانيوم، ولكن مع الموافقة المبدئية الإيرانية للسماح للمفتشين بأخذ العينات خلال جولاتهم التفتيشية خلال شهر حزيران/ يونيو عام ٢٠٠٣ إلا أن المفتشين الدوليين فوجئوا بطلب رحيلهم عن البلاد قبل نهاية الشهر.

وبالطبع، أدت هذه المواقف من جهة إلى نشوب أزمة بين إيران والوكالة الدولية للطاقة الذرية، وإلى تزايد الضغوط الأمريكية وانضمام الدول الغربية إليها بمطالبة إيران بتوقيع البروتوكول الإضافي لمعاهدة منع انتشار الأسلحة النووية بشكل عاجل وتطبيقه والالتزام به من جهة أخرى، وفي نهاية المطاف اتخذت حكومة الرئيس "سيد محمد خاتمي" خيار الموافقة على طلب الوكالة الدولية، وعدم إثارة الولايات المتحدة الأمريكية، لأن الوضع الإقليمي بعد احتلال العراق لا يسمح بذلك، ولأن الموافقة على توقيع البروتوكول الإضافي قد تكون رسالة للولايات المتحدة والدول الأوروبية لفتح

قنوات الحوار حول هذه القضية وقضايا أخرى قد تساهم في تلطيف العلاقات بين إيران وأمريكا.

رابعا: البرنامج النووي بين المبررات الإيرانية والمخاوف الدولية

تتمسك إيران ببرنامجها النووي انطلاقاً من حقها في امتلاك الطاقة النووية وتقنياتها، إلا أن هناك أهدافاً وطموحات لنظام الجمهورية الإسلامية في إيران لتحقيق التقدم في المجال النووي، ويمكن حصرها فيما يلي:

١- رغبة إيران في تعويض النقص في قدراتها الدفاعية التقليدية من أجل ممارسة دور إقليمي في منطقة الخليج العربي لا يختلف كثيراً عن أهداف نظام "الشاه محمد رضا" قبل انتصار الثورة الإيرانية.

٢- الهواجس لدى إيران في مد نفوذها وتحقيق حلمها في إقامة الدولة الأممية الكبرى، وإكمال مشروع الهلال الشيعي في المنطقة الممتد من أواسط آسيا إلى الأراضي الفلسطينية المحتلة.

٣- امتلاك إيران للسلاح النووي سوف يدعم موقفها في أي مواجهة مع الولايات المتحدة وحلفائها إن حدثت.

٤- دعم مكانة إيران الإقليمية للتدخل في شؤون الدول الخليجية الداخلية بقوة وفاعلية.

وتثير هذه الطموحات الإيرانية مخاوف دول العالم، وفي مقدمتها الولايات المتحدة الأمريكية والكيان الإسرائيلي، ولذلك وضعتا محاولة إيقاف المشروع النووي الإيراني وتعطيله من ضمن أولوياتهما الاستراتيجية.

خامسا: البرنامج النووي الإيراني بين العقوبات والخيار العسكري

١- العقوبات

مما لا شك فيه أن البرنامج النووي الإيراني ظل في الآونة الأخيرة مصدراً للتوتر

والتصعيد بين الولايات المتحدة ونظام الجمهورية الإسلامية في إيران خاصة، فمنذ أن تم الكشف عن منشأتي "آراك ونطنز" تأكدت الظنون والمخاوف الأمريكية من عدم سلمية برنامج إيران النووي، وأن إيران تسعى لامتلاك السلاح النوي وإنتاج القنبلة النووية، ويقابل ذلك رفضاً إيرانياً قاطعاً وتأكيداً على سلمية برنامجها النووي، وعلى هذا تتمسك إيران بحقها في امتلاك التقنية النووية، وبين المخاوف الأمريكية والتطمينات الإيرانية ترتفع وتيرة التصعيد وتنخفض؛ فعندما كانت الولايات المتحدة الأمريكية بحاجة إلى المساعدة والعون الإيراني في أفغانستان والعراق لم يتم التطرق إلى الملف النووي الإيراني، كما أن الموقف الإيراني على مدى ربع قرن (١٩٨٠-٢٠٠٥) كان موقف الدولة الخائفة، ولكن ما إن شعرت بأن الخطر المحيط بها قد زال، اعتبرت نفسها دولة إقليمية فاعلة، وجاء انتخاب أحمدي نجاد ليعيد إليها الشعور بالثورية من جديد بعد أن طرحته جانباً، ولمدة ثمان سنوات متتاليات، هي فترتا رئاسة "سيد محمد خاتمي" لرئاسة الجمهورية عندما كان الإصلاح مطروحاً، وإزالة التوتر في العلاقات الدولية خياراً مفضلاً لدى حكومته، لكن الأمور تغيرت منذ عام ٢٠٠٥ وحتى وقتنا الراهن، إذ تبدل الخوف الإيراني إلى سُعار توسعي ورغبة في الهيمنة، وارتفع الصوت بقوة مسانداً المساعي لتطوير المشروع النووي دون الاكتراث بالتهديدات الأمريكية، فأمريكا لا تريد التطور للجمهورية الإسلامية في إيران حسب مفهوم القادة الإيرانيين الحاليين، ويأتي الكيان الإسرائيلي محذرا من برنامج إيران النووي وتطوره تارة، ومهددا باستخدام ضربة عسكرية تجاه منشآت إيران النووية تارة أخرى، وكلما هدأت الأمور راحت إسرائيل تحث الولايات المتحدة الأمريكية للتعامل بحزم مع إيران حول برنامجها النووي الذي يزيد من تهديد إيران لأمن إسرائيل، وفي خضم التصعيد الذي انتاب الساحة الدولية حول سعي إيران لتخصيب اليورانيوم هدأت حدته بـ (مفاوضات ٥+١).

ويعود تاريخ العقوبات على إيران إلى بداية التصعيد وما تطرقنا إليه سابقا في البند الأول من هذا المقال، ويمكننا تقسيم العقوبات التي فرضت على إيران إلى ثلاثة أنواع، هي:

أ- عقوبات أمريكية: حيث قامت الولايات المتحدة بفرض عقوبات على

إيران بعد نشوب أزمة الرهائن الدبلوماسيين عام ١٩٧٩ وجمّدت من خلالها الأرصدة الإيرانية في البنوك الأمريكية، وأوقفت جميع أوجه التعامل والنشاط الاقتصادي معها، وقطعت علاقاتها السياسية، وفي العام ١٩٩٥ أقر مجلس النواب الأمريكي ما يعرف بقانون (داماتوا) الذي كان يشمل حزمة من العقوبات شملت الحظر التجاري والمالي على إيران، ثم توسع ليشمل الشركات المستثمرة في قطاعي النفط والغاز في إيران، وذلك من أجل تشديد المقاطعة الأمريكية على إيران، ثم قامت الولايات المتحدة في عام ٢٠٠٨ بإغلاق نظامها المالي، وحظرت على المصارف الأمريكية أن تكون وسيطاً للتحويلات المالية إلى إيران، وفي عام ٢٠١٠ أقر الكونغرس الأمريكي كذلك قانون العقوبات الاقتصادية على إيران، ووقع الرئيس الأمريكي باراك أوباما على هذا القانون الذي شمل قطاعي البنوك والطاقة في إيران، وحضر التعامل مع الشركات والمؤسسات البنوك الإيرانية، أو الشركات والمؤسسات والبنوك التي تتعامل مع مثيلاتها في إيران، مستهدفاً هذا القانون إمدادات الوقود لإيران والقطاع النفطي فيها، وفي عام ٢٠١١ شددت واشنطن عقوباتها على الشخصيات التي تقدم دعماً لتطوير القطاع النفطي الإيراني، ثم تلا ذلك تجميد أرصدة مؤسسات مالية أجنبية تقيم علاقات تجارية مع البنك المركزي الإيراني في القطاع النفطي.

ب- عقوبات أوروبية: فرض الاتحاد الأوروبي عقوبات على إيران، وكان للولايات المتحدة دور قوي في فرض هذه العقوبات، كان أولها عام ٢٠١٠، وتضمنت حظر تقديم المساعدة الفنية أو نقل التقنية النفطية إلى إيران، وأنشطة بعض المصارف الإيرانية، وحظر التعامل مع بعض الشخصيات، وتركيز إجراءات الحظر على الحرس الثوري الإيراني، ثم جمّد الاتحاد الأوروبي عام ٢٠١١ أرصدة ٢٤٣ مؤسسة إيرانية، ومنع حوالي ٤٠ شخصية إضافية من الحصول على تأشيرات دخول دول الاتحاد، ثم أبرم الاتحاد الأوروبي في عام ٢٠١٢ اتفاقاً مبدئياً لمنع

جزء من التعاملات المالية مع البنك المركزي الإيراني، وأعقبه اتفاق دول الاتحاد على فرض حظر تدريجي لأول مرة على إيران، ومعاقبة مصرفها المركزي سعياً لوقف تمويل برنامج طهران النووي.

ت- عقوبات دولية: صوّت مجلس الأمن منذ عام ٢٠٠٦ على أربع دفعات من العقوبات المفروضة على إيران من خلال عدة قرارات، كان أولها القرار رقم (١٧٣٧) الصادر في ٢٣ كانون أول/ ديسمبر من عام ٢٠٠٦، والمتضمن فرض عقوبات اقتصادية وتجارية على كيانين مرتبطين بالبرامج النووية والبالستية الإيرانية، وتم تجميد أرصدة هذين الكيانين وتجميد أرصدة ١٢ شخصية إيرانية، والقرار رقم (١٧٤٧) الصادر في ٢٤ آذار/ مارس من عام ٢٠٠٧ الذي شدد على العقوبات وتوسيع نطاقها لتشمل تجميد أرصدة ١٣ كياناً جديداً ذا صلة بالبرنامج النووي الإيراني، وفرض حظر على مشتريات الأسلحة الإيرانية وقيود على القروض المقدمة لإيران، وتضمن القرار رقم (١٨٠٣) الصادر في ٣ آذار/ مارس من عام ٢٠٠٨ توسيع لائحة الكيانات والشخصيات الإيرانية بتجميد أرصدتهم في الخارج وحظر السفر عليهم، كما يحظر تزويد إيران بمعدات ذات استخدام مزدوج مدني وعسكري، كما فرض القرار رقم (١٩٢٩) الصادر في ٩ حزيران/ يونيو من عام ٢٠١٠ قيوداً جديدة على الاستثمارات الإيرانية، وحظر بيع إيران بعض الأسلحة الثقيلة، مثل دبابات وطائرات ومروحيات قتالية، كما وسّع لائحة الأفراد والكيانات الإيرانية التي تطالها العقوبات.

٢- الخيار العسكري

يتصاعد الحديث بين الفينة والأخرى عن توجيه ضربة عسكرية ضد إيران، ويتحمس الكيان الإسرائيلي بالقيام بإجراء عسكري تجاه المنشآت النووية الإيرانية لإجهاض مشروع إيران النووي، لكن الملاحظ أن هذا الحديث ما يلبث أن يهدأ إذا فتح

المجال أمام المفاوضات، ثم يعود للتصعيد مرة أخرى في حال فشل المفاوضات.

أما موقف الكيان الإسرائيلي من شن حرب على إيران فلا يرتبط في واقع الأمر على فرض عقوبات ضد إيران، وإنما تشتد الرغبة لدى قادة الكيان الإسرائيلي في تسديد ضربة عسكرية للمنشآت النووية الإيرانية، وعلى نمط قيام الطيران الإسرائيلي بتدمير المفاعل النووي العراقي مطلع ثمانينيات القرن الماضي عن طريق تسديد ضربة عسكرية نجحت في مهمتها خلال ١٠٠ ثانية دون التعرض إلى خسائر مادية.

كان الكيان الإسرائيلي يعول كثيراً على الوجود العسكري الأمريكي في العراق كأحد عوامل القوة في أي خطط سياسية أو عسكرية إسرائيلية للتعامل مع البرنامج النووي الإيراني بشكل عام، ثم إن اتفاق الولايات المتحدة الأمريكية والدول الغربية، وتمكنها من نقل الملف النووي الإيراني إلى مجلس الأمن، دفع الكيان الإسرائيلي إلى الحديث علناً عن الخيار العسكري فيما يتعلق بالملف النووي الإيراني، وقد أخذ أبعاداً ملموسة لدى المحللين العسكريين والاستراتيجيين الإسرائيليين، وكان لديهم قناعة قبل نقل ملف البرنامج النووي الإيراني إلى مجلس الأمن بعدم فاعلية الخيار العسكري ونجاحه إلا من خلال تنفيذه بمساعدات طرف دولي قوي يمتلك حضوراً عسكرياً مباشراً في المحيط الإيراني لأسباب عملية ولوجستية، والمقصود بالطرف الدولي بالطبع هو الولايات المتحدة الأمريكية، لكن فشل مجلس الأمن في اتخاذ قرار دولي، سواء لجهة فرض عقوبات اقتصادية، أو فرض حصار كامل على إيران، عزز الشعور لدى المسؤولين في الكيان الإسرائيلي بتولي مهمة معالجة الملف النووي الإيراني عسكرياً.

وبناء عليه، قام الكيان الإسرائيلي ببعض الترتيبات كما تردد في الصحافة العالمية، وخاصة عندما أكدت صحيفة "الصنداي تايمز" البريطانية في أيار/ مايو من عام ٢٠٠٩ أن الجيش الإسرائيلي أعد نفسه بالفعل لشن هجوم جوي موسع على المنشآت النووية الإيرانية خلال ساعات، أو أيام قلائل، وبانتظار موافقة حكومة نتنياهو للقيام بذلك، كما كشفت الصحيفة نفسها في ٣٠ أيار/ مايو من عام ٢٠١٠ عن أن الكيان الإسرائيلي قرر

نشر ثلاث غواصات إسرائيلية مزودة بصواريخ نووية في مياه الخليج بالقرب من السواحل الإيرانية، والغوص على عمق أكثر من ١١٥٠ قدماً لمدة أسبوع لجمع معلومات استخبارية.

وكشفت تقارير عن معلومات حول الوسائل التي قد تستخدمها إسرائيل استناداً إلى حديث مسؤولين أمنيين حول خطة إسرائيل للهجوم على المنشآت النووية الإيرانية، مشيرين إلى أن الكيان الإسرائيلي يمتلك صواريخ "أريحا" ذات المدى البعيد، والتي يمكنها حمل رؤوس حربية قادرة على اختراق الحصون الإيرانية، كما يعتقد الخبراء أن إسرائيل ستقوم بشن هجوم متعدد الاتجاهات بواسطة طائراتها الحربية من طراز (F15)، إلى جانب الطائرات بدون طيار، والصواريخ بعيدة المدى التي تستطيع ضرب أهداف على مدى ٢٤٠٠كم، وصواريخها البالستية، ولن يتم الهجوم على جميع المنشآت النووية الإيرانية، ولكن سيتم التركيز على بعض المنشآت التي تعتبر حاسمة لوقف البرنامج النووي الإيراني.

لكن هذه الرغبة الإسرائيلية، وإن كانت ترافقها ميول أمريكية، إلا أنها لا تحظى بضوء أخضر أمريكي، بل إن جدلاً في الداخل الأمريكي صاحب التلويح بالضربة العسكرية تم الذهاب فيه إلى دراسة تبعات استخدام الخيار العسكري تجاه المنشآت النووية الإيرانية، وذلك من عدة نواح:

١. أن الولايات المتحدة الأمريكية تعول كثيراً على العقوبات الدولية بإنهاك الاقتصاد الإيراني وتحجيم المشروع النووي الإيراني، وإحداث ثورات شعبية داخلية تؤدي بالتالي إلى تغيير النظام الإيراني الحالي.
٢. أن الولايات المتحدة الأمريكية تعتبر توجيه ضربة عسكرية على المنشآت النووية مهمة صعبة، وتخشى الرد الإيراني تجاهها.
٣. أن محدودية القدرة العسكرية الإسرائيلية تزيد من استحالة الخيار العسكري وعدم جدواه؛ إذ تتطلب هذه المهمة استخدام ما لا يقل عن ١٠٠ طائرة يتم

تزويدها بالوقود جواً، إضافة إلى بُعد المسافة أيضاً، والتي تصل إلى نحو ٣٢٠٠كم ذهاباً وإياباً.

٤. أن الضربة العسكرية لن تكون محصلتها إلا تعطيل البرنامج النووي الإيراني لفترة محددة تصل إلى ثلاثة أشهر حسب تقدير العسكريين الأمريكيين، ولكن في المقابل، وهو الأهم، سيتوحد الإيرانيون خلف النظام الحالي، وهو ما لا ترغب فيه الولايات المتحدة الأمريكية، بل هي تسعى لتغيير هذا النظام، وقد رصدت ميزانية لهذا الغرض.

ولا يمنع ذلك استخدام الولايات المتحدة الأمريكية الخيار العسكري متى ثبت لديها أن إيران توصلت لامتلاك السلاح النووي، وحسب تصريح قائد القوات الأمريكية بأن هناك خطة معدة لتوجيه ضربة عسكرية تجاه إيران حينما يتم التأكد من امتلاك إيران السلاح النووي، ولكن ما يدفع الكيان الإسرائيلي من استمراره في حث الولايات المتحدة الأمريكية لاتخاذ أي إجراء يتسبب في تعويق برنامج إيران النووي، بما في ذلك الخيار العسكري، هو الخوف من وصول نظام الجمهورية الإيرانية إلى ما يسمى بمرحلة اللاعودة.

سادسا: النتائج

من خلال ما سبق عرضه يمكن التوصل إلى النتائج التالية:

٥. أن إيران متمسكة بحقوقها الكاملة في امتلاك التقنية النووية ومستمرة في برنامجها النووي.

٦. أن الولايات المتحدة الأمريكية، وإن كانت لا زالت غير متأكدة من وصول إيران إلى ما يمكنها من امتلاك السلاح النووي العسكري، إلا أنها مطمئنة حالياً من عدم وصول إيران إلى مرحلة متقدمة في برنامجها النووي.

٧. حقيقة ما يجري حول البرنامج النووي الإيراني والزوبعة المثارة حوله إنما هو

في الواقع تدافع بين المشاريع الثلاثة: الأمريكية والإسرائيلية والإيرانية في المنطقة، والتنافس على تحقيق مصالح بشكل أكبر، ولا يمنع أن تتوقف قليلاً متى تقاطعت المصالح، وخاصة بين المشروعين الأمريكي والإيراني.

٨. لا شك أن الكيان الإسرائيلي يعيش تحت سيطرة مشاعر الخوف والريبة على أمنه وبقائه حال امتلاك إحدى دول المنطقة مقومات القوة الدفاعية والإستراتيجية، ولكن قد لا يثير البرنامج النووي الإيراني ذلك القدر من المخاوف على قدر ما يخشاه من امتلاك الدول العربية لهذا السلاح.

٩. لا تزال إيران مهددة للخليج العربي ودوله طالما أن هذه الدول لا تمتلك مشروعاً خاصاً بها وقوة رادعة للتدخلات الإيرانية، ولن يبعدها الاتكال على المشروع الأمريكي أو التركي عن دائرة الخطر، وإن اعتراه بعض الهدوء لفترة مؤقتة.

المصادر

١- أسامة الهتيمي، **إسرائيل وضرب إيران بين الاحتمال والاستبعاد**، شبكة الألوكة على الإنترنت، (www.alukah.net) ٢٩/ ٨/ ٢٠١٠.

٢- إسماعيل، محمد صادق، **المفاوضات الإيرانية- الأوروبية... هل من جديد؟**، مختارات إيرانية، عدد ٥٩ أيار/ يونيو ٢٠٠٥.

٣- بابائي، داود علي، **٢٥عاماً في إيران، ماذا حدث؟** من بازركان إلى خاتمي (باللغة الفارسية)، طهران، دار إيران الغد، ط٤، ٢٠٠٥.

٤- بن نامي، سعد محمد، **إيران بين عهدين**، القاهرة، دار الرضا، ط١: ١٤٢٩هـ-٢٠٠٩.

٥- تشوبين، شاهرام، **طموحات إيران النووية**، بيروت، الدار العربية للعلوم ناشرون، ط١، ١٤٢٨هـ، ٢٠٠٧.

٦- حسين، الدكتور زكريا، **أزمة البرنامج النووي الإيراني: التحديات المتبادلة (الإيرانية-الإسرائيلية-الأمريكية)**، الإسكندرية، مؤسسة حورس الدولية، ط١، ٢٠١١.

٧- دار الخليج، **مسلسل العقوبات الدولية على إيران**، (www.alkhaleej.ae) الأحد ٤/ ٣/ ٢٠١٢.

٨- عبد الشافي، عصام، **أزمة البرنامج النووي الإيراني: المحددات-التطورات-السياسات**، مركز الخليج للدراسات الاستراتيجية، ٢٠٠٤.

٩- عبد القادر، أشرف عبد العزيز، **الولايات المتحدة الأمريكية وأزمات الانتشار النووي: الحالة الإيرانية ٢٠٠١-٢٠٠٩**، أبوظبي، مركز الإمارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية، ط١، ٢٠١٠.

١٠- عبد المنعم، محمد نور الدين، **النشاط النووي الإيراني: من النشأة وحتى فرض العقوبات**، القاهرة، مكتبة الأنجلو المصرية، ط١، ٢٠٠٩.

١١- عبد المؤمن، محمد السعيد، **إيران ومشكلاتها النووية، مختارات إيرانية**، المجلد الرابع ٢٠٠٣، عدد٣٧، أغسطس ٢٠٠٣.

١٢- العبيدي، محمد عبد الرحمن يونس، **دور الولايات المتحدة في العقوبات الدولية على إيران**، قسم الدراسات التاريخية بمركز الدراسات الإقليمية- جامعة الموصل، (www.regionalstudiescenter.net).

١٣- كوردزمان، أنتوني، **القدرات العسكرية الإيرانية**، أبوظبي، مركز الإمارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية، سلسلة دراسات عالمية، عدد٦.

١٤- مجموعة مؤلفين إسرائيليين، **إسرائيل والمشروع النووي الإيراني**، ترجمة: أحمد أبو هدية، بيروت، الدار العربية للعلوم ناشرون، ط١، ١٤٢٧هـ-٢٠٠٦.

١٥- مركز الإمارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية، **البرنامج النووي الإيراني: الوقائع والتداعيات**، ط١، ٢٠٠٧.

١٦- مظلوم، جمال، وممدوح حامد عطية، **أزمة البرنامج النووي الإيراني وأمن الخليج**، القاهرة، المكتبة الأكاديمية، ط١، ٢٠١١.

١٧- هاورد، روجر، **نفط إيران: ودوره في تحدي الولايات المتحدة**، ترجمة: مروان سعد الدين، بيروت، الدار العربية للعلوم ناشرون، ط١، ١٤٢٨هـ-٢٠٠٧.

عرض ترجمة

التلمود البابلي*

مثّل كتاب التملود (المرجع الديني اليهودي الأهم لدى الجماعات اليهودية في العالم بنسختيه التلمود الفلسطيني والتلمود البابلي) لغزا تاريخيا لعلماء المسلمين والمسيحيين وهم يبحثون في مسألة الدين اليهودي، وعلى مدار تاريخ هذه القضية لم تصدر أي ترجمة عربية شاملة ومتكاملة للتلمود، بينما توافرت نسخ قليلة محدودة التوزيع والتداول منه باللغتين الإنجليزية والفرنسية، مما دفع عددا من علماء المسلمين لتناول التلمود في دراساتهم واستشهاداتهم استنادا إلى كتب إنجليزية وفرنسية، وأحيانا إلى نقولات شفوية أو انطباعية، وخاصة في تفسير العديد من النصوص الدينية الاسلامية، وفي تقدير نظرة اليهود دينيا لأتباع الديانات الأخرى، ناهيك عن تفاصيل هذه التعاليم وتطورها بما يحقق القدرة العلمية على تفسير السلوك الاجتماعي والديني اليهودي.

وفي خضم تواصل مركز دراسات الشرق الأوسط مع الباحثين والمفكرين والخبراء ورجال الدين والسياسة في العالم العربي، فقد تفضل عدد من الخبراء باقتراح فكرة ترجمة التلمود وأنها تحظى برغبة كبيرة لدى بعض الشخصيات العربية، حتى لدى بعض المسؤولين إزاء أهمية فهم طبيعة هذا التلمود بوصفه مرجعا دينيا أساسيا في إعداد الجيل اليهودي المعاصر وتنشئته. وفي ظل هذه الحاجة عمد المركز إلى إعداد هذه الترجمة بالاستعانة بفريق علمي من الباحثين والخبراء المختصين، على مدار خمس سنوات.

تمهيد: أهمية التلمود عند اليهود

يشكل مشروع ترجمة التلمود البابلي تحولاً استراتيجيا في استيعاب الأصول الدينية والفكرية للعقل اليهودي الأرثوذكسي، خاصة أمام تنامي التوظيف الصهيوني للتراث الديني اليهودي والتركيز على الهوية اليهودية للدولة العبرية.

---

* إعداد الأستاذة ياسمين الأسعد، سكرتير تحرير مجلة دراسات شرق أوسطية.

كما يفتح مشروع ترجمة التلمود البابلي أمام الدراسات الأكاديمية في الجامعات والمراكز البحثية العربية آفاقا واسعة لدراسة الفكر الديني اليهودي وفهمه، وفهم انعكاساته المختلفة على الواقع السياسي والاجتماعي مر التاريخ.

تظهر أهمية التلمود من خلال تأثيره الكبير على الجماعات اليهودية التي كان معظمها يمارس احكام التلمود منذ القرن التاسع حتى نهاية القرن الثامن عشر، واستمرت حتى يومنا هذا من خلال اليهودية الأرثوذكسية التي تمثل التعبير المعاصر لليهودية التقليدية الربانية التي ترتكز على التلمود في بناء تصوراتها وسلوكها، ويمثل هؤلاء أغلبية يهود العالم ويهود إسرائيل.

يعتقد االيهود أن الله أوحى إلى موسى شريعتين: الشريعة المكتوبة (التوراة) التلمود، والشريعة الشفوية (المشنا) وهي متن التلمود، والمشنا وشروحاتها (الجمارا) التي كتبها علماء اليهود في العراق وفلسطين كانت هي المكون الأساس لليهودية التاريخية التي امتزجت فيها التعاليم الدينية النظرية بالحياة العملية للجماعات اليهودية، وقد تجاوز أثره المعتقدات والطقوس الدينية إلى بناء الهوية القومية وصياغة الانفصالية العرقية للشخصية اليهودية.

وتؤكد نصوص التلمود على أهمية دراسة التلمود، ومن هذه النصوص "أولئك الذين يكرسون أنفسهم لقراءة الكتاب المقدس، يؤدون فضيلة لا ريب فيها، لكنها ليست كبيرة، وأولئك الذين يدرسون المشناة، يؤدون فضيلة، سينالون المكافأة عليها، لكن أولئك الذين يأخذون على عاتقهم دراسة الجمارا، يؤدون فضيلة سامية جداً" [(١)]، وجاء في موضع آخر "الذي يخالف أوامر الكتبة، يرتكب خطيئة أكثر مما لو خالف أوامر القانون" [(٢)].

ويعد التلمود مصدر التشريع لمجمل السلوك لدى اليهودية الأرثوذكسية

---

[١] الأب آي بي برانايتس/ فضح التلمود، إعداد زهدي الفاتح، دار النفائس، بيروت، ط٣، ١٩٨٥،، ص٤١.

[٢] المرجع نفسه، ص٤١.

(الحاخامية)، والأساس المقرر لبنيتها التشريعية، وإذا توخينا الدقة فهو ما يدعى بالتلمود البابلي، لأن الأدب التلمودي بما فيه التلمود المقدسي أو الفلسطيني إنما هو تشريعات تكميلية[١].

لا يقتصر أثر التلمود في الواقع اليهودي على الاتجاهات الدينية الحزبية أو غير الحزبية، وإنما يتعدى ذلك ليشمل البنية الفكرية والأيديولوجية للعديد من الاتجاهات والقوى السياسية في إسرائيل وخارجها، بل إن أثر التلمود قد ترسب في اللاوعي اليهودي حتى عند العديد من العلمانيين واليساريين اليهود، وأصبح بمثابة قانون شفوي وسلوك عفوي في المجتمع الإسرائيلي.

المبحث الأول: التلمود معناه وتكوينه

المطلب الأول: التلمود لغة واصطلاحا

إن لفظة تلمود في اللغة هي صيغة من الاسم المشتق من فعل لمد، وفعل لمد بمعنى علم أو لفظ، ولاماد بمعنى تعلم.

فكلمة تلمود تعني تعليم، وتدل كذلك على التعلم والدراسة والتدريس المرتبط بنصوص الكتاب المقدس، وما يتعلق بها من تفسيرات واستنباطات من تلك النصوص، ثم هي مجموعة الأحكام الشرعية والقوانين المحددة لسلوك اليهودي وقيمه وأخلاقه.

ويطلق على (التلمود) التوراة الشفوية "توراة شبعل بيه"، أما الشريعة المكتوبة (أي التوراة) فتدعى "توراه شنختاف"، وقد عرفت دائرة المعارف اليهودية العامة (التلمود) بأنه الكتاب العقدي الذي يتضمن معارف اليهود ويشمل تعاليمهم، ويحوى سائر مناحي الحياة الإنسانية، وهو جزء من القانون اليهودي المعترف به وغير الوارد في التوراة المكتوبة، وهو شؤون وتدابير خاصة باليهود واليهودية، طُرحت وصيغت بحرفية، وهو قضية تمتد من العقيدة إلى اللاهوت وإلى تاريخ أحكام قضائية وإلى قوانين تتناول

---

[١]. إسرائيل شاحاك، كتاب الديانة اليهودية وموقفها من غير اليهود، ترجمة حسن خضر، دار سينا للنشر، ط١، ١٩٩٤، ص٦٣.

مقتضيات ومتطلبات ومجريات الحياة وفلسفتها، بدءاً بشروط زراعة الأرض وانتهاء بمواصفات المسيح المنتظر.

المطلب الثاني: المشنا

وهي كلمة عبرية مشتقة من الفعل العبري "שָׁנָה" ومعناه "كرر"، ولكن بتأثير اللغة الآرامية صار معناها "درس"، ثم أصبحت الكلمة تشير بشكلٍ محدد إلى دراسة الشريعة الشفوية، وحفظها وتكرارها وتلخيصها، و"المشنا" عبارة عن مجموعة كبيرة من الشروح والتفاسير تتناول أسفار التناخ (المقرا)، وتتضمن مجموعة من الشرائع اليهودية التي وضعها معلمو "المشنا" (التنائيم) على مدى ستة أجيال.

والمشنا هي المصدر الثاني من مصادر الشريعة اليهودية، بعد التناخ (التوراة والنبوات والكتابات) التي يطلق عليها (المقرا) لكونها الشريعة المكتوبة التي تُقرأ، أما "المشنا" فهي الشريعة الشفوية التي يتناقلها علماء اليهود مشافهة، وهي التثنية الشفوية التي تُكرر شريعة موسى المكتوبة وتوضحها وتفسرها.

أولا: تدوين المشنا

نتيجة لتراكم المرويات الشفوية والخوف على ضياعها وصعوبة حفظها عن ظهر قلب، بذل العلماء اليهود جهودا كبيرة لحفظ المرويات الشفوية للمشنا، وقد كتبت المشنا باللغة العبرية المتطورة نسبياً عن لغة العهد القديم، وهي اللغة التي يطلق عليها اليهود (لغة الحكماء)، وهي اللغة العبرية التي تحتوي على كلمات يونانية ولاتينية وعلى صيغ لغوية يظهر فيها تأثر عميق بقواعد الآرامية ومفرداتها، وتُسمَّى "عبرية المشنا".

ثانيا: ملحقات المشنا

وهي نصوص متصلة بالمشنا وليست منها، يذكرها التلمود ويلجأ إليها علماء الشريعة اليهودية كثيرا، وهي[1]: **التوسفتا، المخيلتا، السفرا، سفري، البرايتا.**

[1]. ظاظا، ص٧٦-٧٧.

المطلب الثالث: الجمارا

أطلق اسم (جمارا)، أي التكملة، على الشروحات التي انطلقت بعد تدوين المشنا على يد يهودا هاناسيء، وقام بها العلماء اليهود في العراق في ثلاثة مراكز: نهر دعة، وبلدة سورة، ومدينة عانة، وفي فلسطين في ثلاثة مراكز: طبرية، وقيسارية، وصفورية[١]، وقد اشتملت هذه الشروحات على أحكام وفتاوى وحكايات وأساطير وخرافات.

وقد أطلق على الشروحات التي تمت في العراق اسم التلمود البابلي، وهو شرح واسع لنصوص المشنا[٢]، يتجاوز التلمود الأورشليمي الذي اقتصر على شرح بعض أبواب المشنا وجاء غامضاً ومختصراً، ولعل الظروف السياسية والأمنية التي حظي بها اليهود في العراق هي التي جعلتهم أوفر حظاً من اليهود في فلسطين ومكنتهم من إنجاز هذا العمل الذي امتد إلى ما يقارب من ثلاثمائة عام.

المبحث الثاني: التلمود البابلي والتلمود الفلسطيني

المطلب الأول: التلمود الفلسطيني

وهي الشروحات التي قام بها علماء اليهود في فلسطين في طبرية وقيسارية وصفورية، وكان على رأسهم الحاخام يوحنان بن زكاي[٣]، وقد تمت هذه الشروحات في الفترة الواقعة من (٢١٩-٣٥٩م).

جاءت تسمية التلمود الفلسطيني نسبة إلى فلسطين، وأطلق عليه يهود العراق تسمية "تلمود أرض إسرائيل" و"التلمود الأورشليمي و"تلمود الفريسيين"، أو "تلمود بني معرافا" "تلمود أهل الغرب"، نظراً لوقوع فلسطين إلى الغرب من العراق.

ويشمل التلمود الفلسطيني على ما يقرب من (٧٥٠,٠٠٠) كلمة، ١٥٪ منها (هجادا) (قصص الأسطورية).

---

١. السابق، ص٨٢.

٢. الأب آي بي برانايتس، فضح التلمود، إعداد زهدي الفاتح، دار النفائس، بيروت، ط٣، ١٩٨٥، ص٢٤.

٣. انظر: ظفر الإسلام خان، مرجع سابق، ص ٢٣.

المطلب الثاني: التلمود البابلي

وهو نسبة إلى بابل في العراق، حيث قامت المدارس الدينية اليهودية في العراق في كل من سورة ونهر دعة وعانة، بشرح المشنا وتشكيل ما سمي بالتلمود البابلي، كما أطلق على التلمود البابلي تسمية "تلمود أهل المشرق".

ويتفق العلماء اليهود على أن استخدام لفظة "التلمود" بمفردها إنما تدل على التلمود البابلي وذلك يؤكد أولية هذا التلمود وتفوقه على التلمود الفلسطيني.

ويتفوق التلمود البابلي على التلمود الأورشليمي، فالجمارا الأورشليمية لم تلق الصدارة والاهتمام والاعتماد نظراً لغموضها، بينما اعتمد اليهود نسخة بابل في المقام الأول وفي جميع الأزمان والظروف.

وخلافاً لتلمود أورشليم، وُضِع تلمود بابل ليكون في أيدي اليهود لائحة قانونية معتمدة وكتابا يدرسه الطلاب اليهود، ويحوي هذا التلمود على مليونين ونصف المليون (٢,٥٠٠,٠٠٠) كلمة تقريباً، منها ٣٠٪ عن الهاجدا (القصص والأساطير)، والبقية من "الهلاخا" الشريعة والأحكام، كما يحتوي تلمود بابل على ٣٠٠٠ صفحة من القطع المتوسط، مكتوب بلغة خليطة، منها العبرية والآرامية الشرقية وكلمات يونانية ولاتينية (معبرنة)، وأقدم مخطوطة باقية هي في فلورنسا وميونخ من عام ١١٧٥م.

المبحث الثالث: مراحل تدوين التلمود والكتابات التلمودية

المطلب الأول: علماء التلمود

مر تدوين التلمود في مراحل زمنية مختلفة، أطلق على كل منها تسمية معينة، وهذه المراحل هي: عصر التنائيم، عصر الأمورائيم، عصر السبورائيم (المفكرون)، عصر الغاؤونيم، عصر الفتاوى والمجامع الدينية والمدونات الفقهية.

المطلب الثاني: طبقات أحبار التلمود البابلي(١)

[١]. ظاظا، مرجع سابق، ص٨٥-٨٧.

وهي عبارة عن ستة طبقات، كالتالي:

الطبقة الأولى (٢١٩-٢٥٧)

الطبقة الثانية (٢٥٧-٣٢٠)

الطبقة الثالثة (٣٢٠-٣٧٥)

الطبقة الرابعة (٣٧٥-٤٢٧)

الطبقة الخامسة (٤٢٧-٤٦٨)

الطبقة السادسة (٤٦٨-٥٠٠)

المطلب الثالث: اكتمال تدوين التلمود

يذهب بعض الدارسين المعاصرين إلى رفض القول بأن تأريخ تدوين التلمود (المشنا والجمارا) قد اكتمل فى القرن الخامس الميلادى، وأن زمن تدوين التلمود تأخر إلى ما بعد ظهور الإسلام عندما شعروا بالخطر بعد ظهور الإسلام وانتشاره.

ولا شك أن عدم ذكر كل من التلمود البابلي والفلسطيني للإسلام عموما يقوِّض هذه المقولة ويجعلها أقرب إلى الفرضية، فلا شك لدى دارسي التلمود من اليهود وغيرهم أن التلمود ذكر المسيحية، لكن أحدا منهم لم يشر إلى ذكره الإسلام، علما أن ذكر الإسلام كان سيخدم العقيدة اليهودية ويحول دون ذوبان اليهود في المجتمع الإسلامي، كما أن الاستدلال بعدم العثور على نسخ للتلمود قبل القرن الثاني عشر للميلاد له ما يسوِّغه من حيث الظروف االمعقدة التي كان يعيشها اليهود في القرون الوسطى وميل اليهود إلى إخفاء عقائدهم، وكما ضاع العديد من كتب التراث الإسلامي فليس من المستغرب عدم العثور على نسخ للتلمود تعود إلى القرون السابقة للقرن الثاني عشر.

إلا أن أثر الفكر الإسلامي يمكن أن يظهر في الشروحات والتعليقات التي جاءت بعد ظهور الإسلام كما هو الحال مع شرح موسى بن ميمون.

ومما يجدر ذكره أن العرب قد عرفوا التلمود (المشناة) منذ عصر الإسلام الأول، فقد ورد فى كتب التاريخ الإسلامى المبكرة أن الخليفة عمر بن الخطاب وجد جماعة من

الصحابة يكتبون الأحاديث النبوية فى رقاع (قطع من الجلد) فثار عليهم وصاح فيهم قائلا: "أمشناةٌ كمشناة أهل الكتاب"، وأمرهم الخليفة بمحو ما كتبوه، وإتلاف هذه النصوص خشيةً منه على المسلمين بأن تشوِّش هذه (الأحاديث الشفوية) أفكارهم، وتصرفهم عن الوحى المكتوب (القرآن الكريم).

وبقي التلمود غير معروف فى بلادنا، اللهم إلا لبعض المتخصِّصين، ولم يترجم هذا الكتاب المحورى إلى اللغة العربية، إلا منذ عامين فقط، حين قام الدكتور مصطفى عبد المعبود سيد منصور، بإصدار ترجمة عربية للأجزاء الستة للمشناة المعروفة اختصاراً بلفظ: شاس[١].

المطلب الرابع: طبعات التلمود

طُبعت أول نسخة كاملة من التلمود بجميع نصوصها في مدينة البندقية عام ١٥٢٠م وجاءت في اثني عشر مجلدا، وأشرف على نشرها دانيال بومبرج، وتحتوي هوامش هذه الطبعة على أشهر شروح التلمود، وقد حذت حذوها الطبعات الشهيرة التي ظهرت بعدها.ثم ظهرت بعد ذلك أوّل طبعة منقحة للتلمود، في مدينة بازل بين أعوام ١٥٧٨-١٥٨١م، بعد حذف سفر (عابوده زاره)، وبعض النصوص التي اعتبرت معادية للمسيحية، وقد أصبحت نسخة بازل هذه هي النسخة المعتمدة لمعظم طبعات التلمود الحديثة.

لم يبق من التلمود إلا بضعة مخطوطات قديمة للتلمود البابلي، منها نسخة (فلورنتين) التي تعود إلى عام ١١٧٥، ونسخة ميونيخ التي كتبت عام ١٣٦٩، أما التلمود الفلسطيني فيوجد منه مخطوط في ليدن "هولندا" ومخطوطات أخرى ناقصة في متاحف مختلفة.

المبحث الرابع: ملحقات التلمود

إلى جانب المشنا وشروحاتها البابلية والفلسطينية، هناك نصوص أخرى لم تدخل في

---

١. نفسه.

صميم هذا الكتاب، وإنما بقيت خارجة عنه، وينشر معظمها كملحق بطبعات التلمود، وقد جاءت هذه الملحقات توسيعا وتطويرا لما جاء في المشنا.

المبحث الخامس: مقارنة بين التلمودين

هناك فروقات كثيرة بين التلمودين الفلسطيني والبابلي، ويمكن إجمال أبرزها على النحو الآتي:

- يختلف تلمود فلسطين عن البابلي في الحجم.
- يمتاز التلمود البابلي بالجدل العقلي العميق والشمولية خلافا للتلمود الفلسطيني الذي يكاد يخلو من ذلك.
- يختلف التلمودان في بعض المواضيع الفقهية كما هو الحال في الموقف من الوثنيين؛ فقد كان التلمود البابلي أكثر تسامحاً، لأن وضع اليهود في بابل كان جيداً.
- يعد تلمود بابل أشمل وأعمق من تلمود فلسطين، ويُرجع كثير من المؤرخين سبب ذلك الاختلاف في هذه الناحية إلى طبيعة الظروف التي سادت زمن كتابة كلٍّ من التلمودين، فتلمود بابل أُلِّف في فترة استغرقت قرناً من الزمان، في سلام وأمن، أما تلمود فلسطين فجُمع على عَجَل، وفي ظروف غير مساعدة بسبب اضطهاد الرومان.

المبحث السادس: الهاجادا والهالاخا

يقسم التلمود من حيث موضوعاته إلى قسمين رئيسين: هما (الهاجادا) و(الهالاخا)، ويمكن لمحتواه المتنوع جداً أن يتوزع بين هاتين الفئتين الكبيرتين المعروفتين بهذين الاسمين، وتشمل الهاجادا الموضوعات المرتبطة بالفكر والمخيلة من الأمثال والعادات والخرافات والحكايات والقصص والمواعظ، وتشتمل هذه الموضوعات قرابة ثلث التلمود، في حين تشتمل الهالاخا على الأحكام والطقوس الدينية، إلى جانب الحقوق والواجبات التي ينبغي على اليهودي القيام بها.

و(الهالاخا) هي التطور المنطقي الذي يعود الفضل فيه إلى الأجيال العديدة من العلماء، وللنظرية التي صاغها (عزرا) من أجل خلاص بني إسرائيل، والتي أعطت المجتمع اليهودي قانونا أو دليلا خاصا بغية الحفاظ على الهوية والثقافة اليهودية.

ليست "الهالاخا" بمعزل عن العناصر الأخرى للتلمود، وإنما هي منظومة شرعية تقوم على مبادئ روحية وأخلاقية ترسم معالم السلوك اليهودي على مر العصور.

أما الهاجادا فهي تشير إلى المقاطع والفصول في الأدب الحاخامي المجرد من أي صفة شرعية، وهي تعادل في أهميتها (الهالاخا)، لأنها تفتح عالم التفكير والرغبة بالمعرفة أمام العقل اليهودي.

تمثل "الهالاخا" في الفكر اليهودي سلطة القانون والأهمية المطلقة للنظرية، والهاجادا توضح تلك النظرية والقانون للرأي العام، كما توضح الأوامر الأخلاقية من خلال الحس المشترك، وجمعت الهالاخا الأنظمة إضافة للتقليد الشفهي، والشرح المعاصر للقانون المكتوب من خلال المناقشات الجارية في المدرس اليهودية في فلسطين والعراق بغية التوصل إلى صيغ نهائية للأوامر الدينية، ويرون في الهاجادا انطلاقاً من النص التوراتي في الشرح بمساعدة الروايات والأساطير والقصائد والرموز والأفكار الوعظية والذكريات التاريخية.

فالهالاخا تنطلق من قاعدة القانون التوراتي لتشيِّد الأسس العليا للفكر اليهودي القادرة على مقاومة التحديات المختلفة، بينما تقع على الهاجادا المهمة الأخلاقية العليا، لدعم الجماعة اليهودية المعرضة للخطر والذوبان في المنفى وتشجيعها وتثقيفها، وتقع على الهاجادا كذلك إعادة أمجاد الماضي وتحقيق المخطط الإلهي الذي رسمته التوراة.

المبحث السابع: أقسام المشنا وموضوعاتها

تنقسم المشنا إلى ستة أقسام([1])(סְדָרִים)[2]، وتنقسم السداريم بدورها إلى أسفار تُسمَّى "ماسيختوت"، ويبلغ عددها ثلاثة وستين سفرا، تنقسم بدورها إلى فصول تسمَّى "براقيم".

١- كتاب (زراعيم) סֵדֶר זְרָעִים أي البذور، ويتحدث عن الأحكام المتعلقة بالأرض والزراعة.

٢- كتاب (موعد) סֵדֶר מוֹעֵד أي العيد، ويتحدث عن الأحكام المتعلقة بالسبت والأعياد.

٣- كتاب (ناشيم) סֵדֶר נָשִׁים أي النساء، ويتحدث عن الأحكام المتعلقة بالزواج والطلاق.

٤- كتاب (نزيقين) סֵדֶר נְזִיקִין أي الأضرار، ويتحدث عن الأحكام المدنية والجنائية.

٥- كتاب (قدّاشيم) סֵדֶר קָדָשִׁים أي المقدسات، ويتحدث عن أحكام القرابين وخدمة الهيكل.

٦- كتاب (طهاروت) סֵדֶר טְהָרוֹת أي الطهارة، ويتحدث عن أحكام الطهارة والمأكولات والمشروبات.

وتتلخص أبرز الموضوعات والمسائل الواردة في التلمود البابلي بما يلي[3]:

المبحث السابع: موقف الفرق اليهودية من التلمود

لفِرَق اليهود مواقف متباينة حول التلمود، فمنهم من آمن به حتى وصل به الأمر إلى جعله أعظم من التوراة، ومنهم من رفضه ولم يجد له صلة بالعقيدة اليهودية.

---

[1]. يطلق اليهود على هذه الأقسام الستة مصطلح شاس وهو اختصار لعبارة (شيشا سيداريم).

[2]. ظاظا، مرجع سابق، ص٦٧-٧٥.

[3]. أحمد أيبش، التلمود كتاب اليهود المقدس، دار قتيبة ٢٠٠٦، ص ٤٩-٥٨.

المبحث الثامن: شروحات التلمود وتفاسيره

مع اكتمال التلمود البابلي فقد أصبح هو النص الرسمي للتعليم، وانتشر في سائر المجتمعات اليهودية في مختلف تجمعات اليهود، وأصبح النص ملزماً ونهائيا، ومن هنا ظهرت الحاجة إلى تفسيره وشرحه، وقام بذلك مجموعة جديدة من الربيين اليهود أطلق عليهم اسم (الجأونيم)، وهم العباقرة النابغون، وقد أكدت هذه الحقيقة دائرة المعارف اليهودية بقولها: "إن التلمود بدون شروحه العديدة مثل شرح الحاخام "راشي" لا يعدو كونه كتاباً مقفلاً بقفل".

ثم تطور التفسير ليغطي فصولاً بأكملها، حتى جاء القرن العاشر، حيث كثرت التفسيرات بما يستحق التجميع والنشر، فنشرت على يد رابي جرشون بن يهودا في أوروبا الوسطى، وفي القرن الحادي عشر قام الربي هانويل هوشيئيتل بتفسير التلمود في شمال أفريقيا، إلا أن أكثر هذه التعاليم والتفسيرات التلمودية شهرة وأعمقها تأثيراً جاء على يد رشي (ربي شلومو إسحق) (١٠٤٠-١١٠٥م) من تروا بفرنسا، ويمتاز تفسيره بأنه كامل وموجز وواضح، استخدم فيه الإنجليزية لتوضيح العبارات غير المفهومة مع شرح للكلمات الصعبة، ولعل أهم ما قام به هو تحديد النص الأساسي الذي تقوم عليه دراسة التلمود، والذي ما زال معتمداً حتى الآن.

أما العمل الاكثر دقة وتنظيما حول التلمود، فقد كان على يد موسى بن ميمون، ولذلك فقد لقب بـ(نسر المعبد اليهودي).

أما أهم تفاسير التلمود المتأخرة وأكثرها تأثيراً فهي من وضع الرابي شموئيل اليعزر أيدلس، ويعرف بـ(مهرشا) وهو من بولونيا، عاش في القرن السادس عشر، وقد احتوى تفسيره على كثير من القصص والأساطير.

هذا، ويطلق على تفاسير التلمود حتى منتصف القرن الرابع عشر (ريشونيم)، أي الأوائل، بينما يطلق على من بعدها (أحرونيم)، أي الآخرون.

ورغم المجهود الكبير الذي بذله كل من الفاسي وموسى بن ميمون ويعقوب بن

أشير، فقد كانت هناك نقاط خلاف أدت إلى تفسيرات مختلفة للتلمود نفسه، ومن هنا ظهرت الحاجة الملحة إلى إيجاد كتاب يحتوى على قوانين وحلول وأحكام موجزة للتلمود، وقد بادر بالقيام بهذا العمل حاخامات فلسطين، حيث علّق جوزيف كارو (١٤٨٨ – ١٥٧٧) على النظم الأربعة لموسى بن ميمون، مصدراً كتابه الشهير (شلحان عروخ)، أي المائدة المعدة، ولكن بسبب اختلاف عادات اليهود الشرقيين عن الغربيين فإنه لم يف بحاجة اليهود في كل مكان، ومن هنا فقد قام الرابي موسى إسيرلس بإعداد تعليق على كتاب شلحان عروخ وأصدر كتابه (درخي موشيه- طرق موسى) الذي لاقى في الغرب نفس الذي لاقاه كتاب (شلحان عروخ) في الشرق.

ومن أهم التعليقات المهمة على التلمود فى القرن العشرين هو كتاب (ميشنا بيروراه)،

إضافة إلى (موسوعة التلمود) التي نشرت فى إسرائيل من أواخر الخمسينيات، وحررها أهم العلماء الحاخاميين، وهى خلاصة جيدة لكل الأدب التلمودى[١].

المبحث التاسع: المضامين القيمية للتلمود

لا يمكن تصنيف جميع النصوص التلمودية ضمن سياق واحد؛ فالنصوص التي نجدها في الكتابات التلمودية تمثل أكثر من اتجاه فيما يتعلق بالقيم والمضامين الأخلاقية والعقدية.

المطلب الأول: الاتجاه الأخلاقي الإنساني

وهو ذلك الاتجاه الذي يقر الأصل الإنساني الواحد، والتكوين المشترك، ولا يفرق بين الناس إلا من خلال السلوك الأخلاقي والعمل الصالح، وهذا الاتجاه يرى أن ما جعل اليهود يستحقون أن يكونوا الشعب المختار هو التفوق في أخلاقهم وأعمالهم، فاختيار الله مشروط بأن يثبت اليهود أنفسهم أنهم جديرون بذلك الاختيار، وهكذا فإن السلوك هو الذي يعطي للاختيار معناه.

---

[١]. إسرائيل شاحاك، مرجع سابق، ص١٣١-١٣٢.

ويعطي هذا الاتجاه مكانة للإنسان اليهودي وكمالاته وسقطاته، ويكلف اليهودي بواجبات ومسؤوليات أكبر وأعظم من سائر البشر، وينطلق من قاعدة المساواة بين البشر.

المطلب الثاني: الاتجاه العنصري في التلمود

يتضمن التلمود نصوصا ذات أبعاد عنصرية من خلال إعطاء اليهود مكانة خاصة لا يضاهيهم بها أحد من الخلق، فهم وحدهم شعب الله ومختاروه، فذهب بعض الحاخات الى أن اليهود وحدهم هم البشر، أما بقية الشعوب فهم بهائم وحيوانات.

وفى كتاب (نزيقين) يصل النزق التعصبى إلى مداه، حين يورد الفتوى التلمودية الشهيرة التي طالما استُعملت للدلالة على عنصرية اليهود، وتقول الفتوى التي صارت مادة قانونية فقهية: "إذا نطح ثورُ الإسرائيلى ثورَ الغريب (غير اليهودى) فإنه يُعفى من التعويض، أما إذا نطح ثورُ الغريب ثورَ الإسرائيلى فإن الغريب يدفع تعويضاً كاملاً للإسرائيلى"[١].

وعلى هذا الأساس التلمودي العنصري تعارض معظم التيارات الدينية في إسرائيل بشكل شديد جداً سن القوانين ضد العنصرية[٢].

المبحث العاشر: التلمود والمسيحية

تشير العديد من النصوص والشروحات التلمودية إلى أن كل من هو غير يهودي فهو وثني[٣]، وعلى هذا الأساس لم يختلف جمهور العلماء التلموديين اليهود على تصنيف المسيحيين ضمن الوثنيين[٤]، إلا أن عدداً من علماء اليهود التلموديين قد استثنى المسلمين ولم يعتبرهم وثنيين.

---

١. التلمود البابلي، مجلد ١٣، عفودا زارا، ص٢٨١-٣٠٧، انظر يوسف زيدان، المصري اليوم، وانظر:
http://www.almasry-alyoum.com

٢. السابق، ص٢١٨.

٣. نفسه، ص١٨٦.

٤. نفسه، ص١٨٨.

ومن العبارات التي استخدمها التلمود للإشارة إلى المسيح عليه السلام: "ابن النجار"، و"الرجل الذي عُلِّق (أعدم)"، و"ذاك الرجل"، و"رجل مُعين"[١]، و"ابن غير شرعي"[٢]، و"شرير"، و"مجنون"، و"ساحر ومشعوذ"[٣]، و"وثني"، و"مضلل"[٤].

وخشية من غضب المسيحيين في أوروربا فقد استأصل اليهود جميع المقاطع التي تنتقص من المسيحيين وعقائدهم في طبعة التلمود التي ظهرت عام ١٥٧٨ في بازل في سويسرا.

المبحث الحادي عشر: أثر التلمود في الواقع الاسرائيلي

المطلب الأول: أثر التلمود في الواقع السياسي الإسرائيلي

أعقب فشل ثورة باركوخيا على الحكم الروماني في فلسطين ردة فعل في الفكر الديني اليهودي تبلورت في النصوص التلمودية من خلال الأَيْمَان التلمودية الثلاثة:

١-يجب ألا يكون هناك حركة هجرة جماعية لليهود من أرض الشتات إلى أرض إسرائيل.

٢-يجب ألا يكون هناك أي ثورة ضد الأمم.

٣-يجب ألا يكون هناك جور مفرط ضد اليهود من قبل غير اليهود.

وبقيت هذه القواعد تسيطر على الفكر الديني اليهودي حتى ظهور الحركة الصهيونية التي نجحت في توظيف التعاليم الدينية اليهودية التوراتية والتلمودية وجعلها تبدو منسجمة مع مخططاتها ومشاريعها "العودة إلى أرض الآباء، وإقامة مملكة إسرائيل، وتحقيق الوعد الإلهي، ومكانة الأرض وقداستها".

---

[١] الأب برانايتس، مرجع سابق، ص٥٥.

[٢]. نفسه، ص٥٧.

[٣]. نفسه، ص٦٤.

[٤]. نفسه، ص٦٦.

المطلب الثاني: أثر التلمود في الواقع القانوني الإسرائيلي

تتنافى نصوص التلمود مع قيم العدالة التي ينبغي لأي قانون أن يتسم بها، فالعديد من النصوص التلمودية تميز بين اليهودي وغيره في الأحكام. فمثلاً يؤكد التلمود حرمة المقابر اليهودية دون غيرها، ولذا أزيلت مئات المقابر الإسلامية في إسرائيل، وكانت في إحدى المرات لبناء فندق هيلتون تل أبيب، دون احتجاج، ولكن حدثت ضجة كبرى عندما تضررت المقبرة اليهودية على جبل الزيتون أيام الحكم الأردني[١].

وتشير الهالاخا إلى أن من يقتل غير اليهودي لا يعتبر مجرماً: "إن اليهودي الذي قتل ساكناً غريباً، يجب ألا يحكم عليه بالموت"[٢].

ويشير التلمود الى أحكام غير اليهود تحت الحكم اليهودي في سياق حديثه عن (الساكن الغريب) إلى ما جاء في سفر التثنية (١١:٢٠) "سوف يكونون تحت حكمكم وسوف يقومون على خدمتكم".

وهكذا فإن قبول غير اليهودي في المجتمع اليهودي مرهون بخضوعه وعبوديته لليهود كما يقول موسى بن ميمون "عليه أن يخضع وألا يرفع رأسه بين اليهود"[٣].

ويلاحظ أن العديد من اليهود المعاصرين ينظرون إلى الفلسطينيين على أنهم (العماليق)[٤]، وهي تسمية أطلقتها النصوص الدينية اليهودية على الفلسطينيين القدماء، ولا شك أن هذه النظرة تفسح المجال أمام الصهيونية للقيام بقتل الفلسطينيين تحت مظلة الهالاخا[٥].

---

١. شاحاك، مرجع سابق، ص٦١.

٢. نفسه، ص١٨٠.

٣. نفسه، ص١٨٣.

٤. جاء في سفر صموئيل الأول (١٥:٣): "اذهب الآن واضرب العماليق، دمرهم جميعاً، ولا تبق أحد منهم، بل اذبح الرجل والمرأة، والطفل الرضيع، والثور والماعز والجمل والحمار".

٥. ديفيد لانداو، مرجع سابق، ص٢٣٦.

المطلب الثالث: أثر التلمود في الواقع الاجتماعي الاسرائيلي

إن التراث والشريعة التلمودية يغذيان الشعور بالانفصال المجتمعي عند اليهود[١]، ويفرز ذلك التراث أنساقاً من الفكر والسلوك الانفعالي والعدائي بين اليهود المتدينين وغير المتدينين وبين اليهود عموماً وغير اليهود.

وتعد أحكام السبت والطعام الحلال (الكشير) وطهارة العائلة أهم ثلاثة مفاهيم في التعاليم الاجتماعية (الهالاخية) التي تؤثر بشكل واضح في الحياة الإسرائيلية اليومية وتجعلها أكثر صعوبة[٢].

ثمّة تعاليم معادية لغير اليهود الذين يعيشون في (أرض إسرائيل) خصوصاً، وتعاليم أخرى معادية لغير اليهود بصفة عامة، ولا يقتصر هذا العداء على جانب من جوانب الحياة، بل نجده يمتد إلى العديد من التشريعات والأحكام العملية، فمثلاً **يمنع التلمود شهادة غير اليهودي في المحاكم اليهودية؛** لأنه يفترض بغير اليهود الكذب بالفطرة، كما يحض اليهوديَّ الذي يمر بجوار بناية مأهولة لغير اليهود أن يدعو الرب لتدميرها، أما إذا كانت مدمرة فينبغي أن يشكر رب الانتقام[٣].

وجاء في طقوس الصلاة التي يؤديها اليهود عشية يوم الغفران وتسمى (كول ندري) الإعلان عن بطلان جميع الأيمان التي ستقسم باسم الرب في السنة القادمة[٤]، فكيف يمكن الوثوق بمن يتحلل من قسمه وعهده سلفاً قبل أن يعاهد أو يقسم.

---

١. لانداو، مرجع سابق، ص٢٤٨.

٢. نفسه، ص٤١-٥٤.

٣. نفسه، ص١٦٨.

٤. السابق، ص٧٩.

المطلب الرابع: أثر التلمود في الواقع الاقتصادي الإسرائيلي

جاء في التلمود "أن الرابي صموئيل كان يرى سرقة الأجانب (غير اليهود) مباحة"[(١)]، كما يجيز التلمود لليهودي الذي يعثر على مال فقده غير يهودي أن يأخذه ولا يرجعه لصاحبه[(٢)]: "إن الله لا يغفر ذنباً ليهودي يرد للأمي ماله المفقود"[(٣)].

وتمنع الشريعة التلمودية اليهودي من بيع العقارات غير المنقولة، كالحقول والبيوت في (أرض إسرائيل) إلى غير اليهود، وتسمح بتأجير البيوت بشروط. ويبرز الأثر الديني التلمودي واضحاً في اجتلاب المستوطنين اليهود من أنحاء العالم والاستيلاء على الأراضي الفلسطينية وبناء المستوطنات وجمع الدعم الدعم المادي للكيان الصهيوني، فالدافع الديني هو أحد أهم الدوافع التي تحرك اليهودي للقدوم إلى فلسطين والاستيطان فيها، وحتى أولئك الذين يمتنعون عن الهجرة فإنهم يرون أنفسهم ملزمين بتقديم الدعم المادي للمشروع الصهيوني، جاء في التلمود: "العيش في أرض إسرائيل يعادل كل الوصايا"[(٤)]، وجاء: "هؤلاء الذين يعيشون على أرض إسرائيل لهم إله، وهؤلاء الذين يعيشون خارجها ليس لهم إله"[(٥)].

الخاتمة

كان للتراث التلمودي أثر كبير في صياغة الهوية اليهودية القائمة على العرقية الانفصالية المقدسة، والذي وإن مكنت اليهود من الاستمرار والبقاء رغم صعوبة المراحل التاريخية التي مر بها المجتمعات اليهودية وتعقيداتها، إلا أنه قد كرس كذلك المواقف المتطرفة الداعمة للكراهية ضد غير اليهود وانتهاك حقوقهم، واستلاب أراضيهم وممتلكاتهم، وغيرها من الممارسات التي تتبناها الحركة الصهيونية اليوم وتسوغ من خلالها

---

١. روهلنج، مرجع سابق، ص٨٢.
٢. شاحاك، مرجع سابق، ص١٦٠.
٣. روهلنج، مرجع سابق، ص٨٣.
٤ هركابي، مرجع سابق، ص١٦٧.
٥ لانداو، مرجع سابق، ص٤٠١.

جرائمها ضد الشعب الفلسطيني.

وهكذا، وبعد أن كان المشروع الصهيوني خارجاً عن الشريعة التلمودية في نظر أكثر اليهود المتدينيين، أصبح مشروعاً مقدساً وجزءاً من خطة الخلاص الإلهية لتحقيق النبوءات والوعود الدينية.

وفي مقابل ذلك أصبح الواقع السياسي الإسرائيلي مؤسساً ومحفزاً للروح الدينية ولطريقة صياغة التعاليم التلمودية وتوظيفها، فالفكرة التي أسهمت في صياغة الواقع قد أعيد فهمها بعد أن أصبح الواقع معياراً ومنطلقاً للأفكار.

إن ما تقوم به الحركة الصهيونية من توظيف سياسي وانتقاء ممنهج للنصوص الدينية العنصرية، بحجة خدمة مصالح اليهود وتحقيق مكاسب مادية، هو من صميم المشروع الصهيوني المعاصر، وعلى هذا الأساس فإن البحث في الدوافع السياسية والمادية المؤسسة للنصوص التلمودية العنصرية أو الموظفة لها سيعيننا كثيراً في فهم علاقة النص بالواقع وتفسيره، وعلاقة الواقع بالنص وهي (جدلية النص والواقع).

إلا أن التوظيف الصهيوني للتراث الديني اليهودي لن يكون دائماً في مصلحة الدولة الصهيونية التي بدأت تعاني من مشكلة الصراعات اليومية بين المتدينين والعلمانيين على جميع المستويات، وزيادة الميل نحو التطرف والعنصرية، وهذا قد يمثل أحد أسباب انهيار المشروع الصهيوني في المستقل القريب.

وأخيرا، فإن ترجمة التلمود البابلي تمثل منطلقا للدراسات المختصة في الجامعات العربية والإسلامية حول الموضوعات الكثيرة والاشكالية التي جاءت في التلمود، كما تعطي هذه الترجمة الفكر العربي فرصة لفهم الروح اليهودية وبناء تصور أوضح للعلاقة المعقدة بين الهويتين الدينية والقومية لليهود.

الديموقراطية داخل الأحزاب العربية ضرورة عاجلة *

قراءة في كتاب

"مفهوم الأحزاب الديمقراطية وواقع الأحزاب في الدول العربية"**

يجمع هذا الكتاب بين دفتيه أبحاثاً ومناقشات ومداخلات وتعقيبات للّقاء السنوي العشرين لمشروع دراسة الديمقراطية في البلدان العربية، والذي عقد في حرم جامعة أكسفورد في الرابع والعشرين من تموز٢٠١٠، حمل هذا اللقاء عنوان: "الأحزاب الديمقراطية وواقع الأحزاب في البلدان العربية"، وتطرق كما من عنوانه لأهمية، وكيفية، وشروط، ومقومات بناء أحزاب ديمقراطية في الدول العربية، في ذاك الوقت لم يكن يبدو في الأفق أي بوادر قريبة لعمليات تحول ديمقراطي عميقة قد تشهدها أياً من الدول العربية، فواقع المجتمعات العربية كان يبدو عصياً على الإصلاح السياسي، فكيف عن التغيير؟ مغلقاً باب الأمل أمام أي أفق سياسي ديمقراطي، لذا خلصت معظم المناقشات في هذا اللقاء إلى أهمية الممارسة الديمقراطية داخل الأحزاب العربية، وأهمية بناء أحزاب عربية على أسس ديمقراطية سليمة باعتبار أن ذلك قد يكون مدخلاً مناسباً للإصلاح السياسي في الدول العربية انطلاقاً من مقولة: "ضمان ممارسة الديمقراطية داخل الأحزاب هو أكبر ضمانة لممارسة الديمقراطية داخل الدولة"، فبدون أن تكون هناك جماعات ديمقراطية وأحزاب تمارس الديمقراطية نسبياً داخلها وفيما بينها، فمن الصعب أن يكون هناك انتقال سلمي للديمقراطية، كما ذهب إلى ذلك الباحث والمفكر القطري الدكتور **علي خليفة الكواري** في كلمته الافتتاحية، في حين ذهبت قلة قليلة من الآراء إلى نتيجة معاكسة مؤداها أنه لا يمكن بناء أحزاب ديمقراطية في بيئة غير ديمقراطية، فقد رأى هؤلاء

---

* إعداد الأستاذ عاطف السعداوي، مدير تحرير مجلة الديمقراطية، جريدة الأهرام، القاهرة.

** إصدار مركز دراسات الوحدة العربية- بيروت ٢٠١١، تحرير عاطف السعداوي وعلي خليفة الكواري.

أن الاستبداد الذي يضرب بجذوره في كل ركن من أركان الدولة العربية هو أصل الداء، وهذا الاستبداد هو الذي حوّل الأحزاب العربية إلى أحزاب ورقية ديكورية شكلية تعمل فقط على تحقيق أهداف النظم السياسية المستبدة، وبالتالي فإن القضاء على الاستبداد هو شرط أولي لبناء أحزاب ديمقراطية.

لم يدر بخلد أصحاب هذا الرأي، ولا بخلد أي مراقب، أنه بعد شهور قليلة من هذا الاجتماع سيشهد العالم العربي موجة ثانية من الثورات الشعبية، وإذا كانت الموجة الأولى قد هدفت إلى التحرر من المستعمر الخارجي، فإن الموجة الثانية هدفت إلى التحرر من مستعمر داخلي، أكثر خطورة تمثل في أنظمة سياسية عاثت في بلادها طغياناً واستبداداً وفساداً، فانطلقت شرارة تلك الثورات الديمقراطية من تونس إلى مصر إلى ليبيا واليمن والبحرين وسوريا والمغرب والجزائر، مزحزحة في طريقها، أو تكاد، عقوداً من الاستبداد والمستبدين، وفتحت الباب على مصراعيه أمام عملية تحول ديمقراطي تاريخية، ووفرت بيئة مثالية، لم يكن أكثر المتفائلين يحلم بها، لبناء أحزاب سياسية جديدة على أسس ديمقراطية سليمة، كما أجبرت الأحزاب القائمة على أن تعيد بناء هياكلها ولوائحها ومؤسساتها على تلك الأسس الديمقراطية كي تواكب هذا الحدث الديمقراطي الوليد.

يكتسب هذا الكتاب أهمية إضافية نظراً للحالة الاستثنائية التي تعيشها أوستعيشها كل الشعوب العربية، حيث يقدم هذا العمل ما يشبه "الوصفة" اللازمة لبناء الأحزاب الديمقراطية، مع ما يمكن أن تلعبه هذه الأحزاب من دور في بناء الدولة العربية الديمقراطية، وهذا ما أشار إليه الدكتور **علي خليفة الكواري،** المنسق المشارك لمشروع دراسة الديمقراطية في البلدان العربية، في مقدمة هذا الكتاب عندما أكد على أن الثورات والانتفاضات والتحركات من أجل الديمقراطية على امتداد الساحة العربية اليوم، تجعل من ممارسة الديمقراطية داخل الأحزاب ومنظمات المجتمع المدني ضرورة عاجلة لا تستقيم نظم الحكم الديمقراطية المنشودة في الدول العربية دونها، مؤكداً أن ممارسة الديمقراطية داخل الأحزاب، ومنظمات المجتمع المدني في كل دولة تنتقل إلى نظام حكم ديمقراطي،

وهو أحد التحديات الكبرى لاستقرار نظم الحكم الديمقراطية التي قامت الثورات من أجل تحقيقها، داعياً كافة أطياف الطيف الديمقراطي عبر التيارات الفكرية، وفي جميع الأحزاب والحركات السياسة في الدول العربية أن يضعوا الممارسة الديمقراطية في الدول العربية ضمن أولوياتهم، مؤكداً أن ذلك هو الضمانة لنجاح الثورات والانتفاضات والتحركات الديمقراطية المباركة على الساحة العربية.

مؤشرات ومعايير الحزب الديمقراطي

الفصل الأول من الكتاب تضمن دراسة نظرية حول مؤشرات ومعايير الحزب الديمقراطي أكد فيها الباحث **عاطف السعداوي،** مدير تحرير مجلة الديمقراطية بالأهرام، على أهمية الديمقراطية داخل الأحزاب، انطلاقاً من:"أن النضال من أجل دولة ديمقراطية يبدأ بالأساس بالعمل من أجل بناء أحزاب ديمقراطية، فلا يمكن بناء ديمقراطية بقوى وتنظيمات غير ديمقراطية"، ثم تطرق إلى عوامل ومحددات وجود الديمقراطية داخل الأحزاب، وقد رأى أن هذه العوامل والمحددات تنقسم إلى:

أ. محددات داخلية: تتعلق بالأحزاب ذاتها من حيث أطرها الفكرية والأيدلوجية، وهياكلها التنظيمية، وبرامجها السياسية، ونخبها القيادية، وتماسكها الداخلي، ووسائل اتصالها، وحجم عضويتها، ومصادر وحجم تمويلها، وأنماط التفاعلات والعلاقات فيما بينها.

ب. ومحددات خارجية: كالبيئة السياسية والقانونية والثقافية والاجتماعية التي تعمل فيها الأحزاب وشكل نظام الحكم برلماني أم رئاسي، وطبيعة النظام الحزبي، ومدى استقراره، وطبيعة النظام الانتخابي، وطبيعة الإطار القانوني لعمل الأحزاب السياسية، وأنماط علاقة الأحزاب بالدولة أو بعض أجهزتها الرئيسية كالبيروقراطية أو المؤسسة العسكرية، واتجاهات الثقافة السياسية السائدة في المجتمع ومدى تحفيزها لفكرة المشاركة السياسية من خلال الأحزاب، فضلاً عن تأثير بعض المتغيرات والظواهر الاقتصادية والاجتماعية كمعدل التنمية

الاقتصادية، ومعدل التحضر، ونسبة ومستوى التعليم السائد في المجتمع، وغيرها من العوامل التي يمكن أن تؤثر بشكل مباشر، أو غير مباشر على درجة الديمقراطية داخل حزب سياسي ما، واختتم السعداوي دراسته بمحاولة استنباط بعض المؤشرات والمعايير التي يمكن بناءً عليها تحديد مدى ديمقراطية، أو عدم ديمقراطية حزب ما، محدداً في هذا الصدد خمسة معايير رئيسية يتفرع عن كل منها عدد من المعايير الفرعية هي:

- طبيعة السلطة ونمط توزيعها داخل الحزب (البناء التنظيمي للحزب، التوزيع الهرمي للسلطة الحزبية، التوزيع الأفقي للسلطة الحزبية)
- طبيعة العلاقة بين النخبة والأعضاء في الحزب (أساليب تجنيد النخبة ومعدل دورانها، طريقة اختيار مرشحي الحزب في الانتخابات ، الأطر المؤسسية لمشاركة الأعضاء)
- أنماط التفاعلات داخل النخبة الحزبية وطريقة إدارته (كيفية إدارة التنافس على النفوذ داخل النخبة الحزبية، طبيعة الخلاف حول القضايا الفكرية والسياسية)
- نظرة الحزب للآخر (علاقة الحزب بالمجتمع، علاقة الحزب بغيره من الأحزاب، نظرة الحزب للدولة)
- عضوية الحزب (آليات الانضمام إلى الحزب، شروط الانضمام إلى الحزب، حقوق وواجبات الأعضاء، الدور الرقابي للأعضاء، مصدر ولاء الأعضاء).

وبناء على تلك المعايير والمؤشرات خلص الباحث إلى أن شروط الحزب الديمقراطي هي:

- أن ينتهج مزيداً من المشاركة في صنع القرار، من خلال انطواء هيكله التنظيمي على توزيع معين للسلطات والاختصاصات الحزبية على مستوياته التنظيمية المختلفة، ولا تحصرها فقط في مستواه القيادي، ومن ثم تحظى عملية صنع

القرار فيه بمشاركة حقيقية من كافة مستوياته التنظيمية, أو على الأقل تحظى القرارات المتخذة بالرضا العام من كافة مستويات الحزب التي لم تشارك في صنعها.

- أن لا تحتكر السلطة المركزية فيه عملية صنع القرار، بل يتيح هيكل توزيع السلطة فيه لفروع ووحدات الحزب في الأقاليم سلطات واختصاصات حقيقية، ولا تقصرها فقط على المركز الرئيسي للحزب، بحيث تكون السلطات الحزبية موزعة ما بين الوحدات الجغرافية المختلفة للحزب.
- أن يتمتع بدرجة عالية من المأسسة التنظيمية، حيث تخضع فيه عملية صنع القرار لضوابط وإجراءات رسمية وواضحة.
- أن تشهد نخبته تجديداً دورياً، وتداولاً للسلطة في كافة مواقعها من خلال انتخابات دورية تنافسية تعكس مشاركة قاعدية منتظمة في اختيار النخبة الحزبية.
- أن يشرك أكبر عدد من مناصريه في اختيار مرشحي الحزب في الانتخابات.
- أن يتضمن آليات لإدارة التنافس على النفوذ داخل النخبة الحزبية.
- أن يحترم ثقافة الاختلاف، ويعترف بشرعية الاجتهاد ويحتضن الاتجاهات الفكرية المختلفة ويرعى حقها في الوجود، والتعبير عن نفسها داخل الحزب وخارجه بكل الوسائل الممكنة بما يؤدي إلى إثراء الحزب بإبداعات أعضائه.
- أن يبقي ممارسة حق الاختلاف داخل الوحدة الحزبية، ويحول دون الاندفاع فيه إلى حد التناقض مع هوية الحزب، وثوابت وجوده، بحيث لا تأخذ ظاهرة الخلافات السياسية والفكرية طابع الأجنحة، ولا تتحول إلى صراع على النفوذ يستقطب معظم النخبة الحزبية إليه بما قد يؤدي في النهاية إلى تفكك الحزب، أو الانشقاق عنه على الأقل.

- أن تكون آليات وطرق الانضمام إليه واضحة ومعروفة ومعلنة لمن يرغب في الانضمام إليه, وأن يكون منصوصاً عليها في وثائقه الداخلية ولا تحمل أي قدر من السرية.
- أن تكون عضويته مفتوحة أمام جميع المواطنين دون أي قيد أو مانع أو تمييز أياً كان نوعه أو مصدره، وهنا تثار قضية "المواطنة"، وموقف الحزب منها ومدى حرصه عليها, فموقف الحزب من أقلياته من أهم ما يميزه كحزب ديمقراطي.
- أن تكون العضوية فيه هي وحدها مصدر الحقوق ومناط الواجبات، وهو من يتساوى جميع أعضائه أمام نظم الحزب، ولوائحه وكذلك في الحقوق التي يتمتعون بها، والواجبات التي عليهم تأديتها.
- أن يؤسس فيه مبدأ الولاء على قواعد ومبادئ عقلانية تمثل كيان اعتباري يدين له الجميع بالانتساب، والدفاع عنه بما يجعل فكرة المؤسسة سائدة، ومهيمنة على أداء الحزب وليس الولاء أو الطاعة والخضوع للقيادات، أو الزعامات، أو الشخصيات النافذة.
- أن يقبل غيره من الأحزاب الموجودة في نفس الساحة السياسية، دون إقصاء، أو محاولة للاحتواء بالترهيب أو التغييب أو الإنكار، واعترافه بحق الأحزاب الأخرى في الوجود والتعبير عن نفسها، واعترافه بحق بقية الأحزاب في التنافس معه للوصول إلى السلطة وتداولها سلمياً دون أن ينظر إلى نفسه نظرة اصطفائية.
- أن يسعى إلى إدماج المواطنين أفراداً وجماعات في الحياة السياسية، حيث يقوم الحزب فعلاً بدور الوسيط بين المواطن والحياة السياسية.

الأحزاب المصرية: البيئة المحيطة وأزمة الديمقراطية الداخلية

القسم الأول من هذا الكتاب: تضمن أوراق عمل قدمت أثناء اللقاء العشرين لمشروع دراسات الديمقراطية في البلدان العربية، وتعرضت لممارسة الديمقراطية داخل الأحزاب في بعض البلدان العربية، وتحديداً مصر وفلسطين والجزائر واليمن.

في القسم الثاني من الكتاب: دراسة حملت عنوان "الديمقراطية في الأحزاب المصرية بين البناء الداخلي والبيئة المحيطة"، تعرض الدكتور **عمرو الشوبكي**، الخبير بمركز الدراسات السياسية والإستراتيجية بالأهرام، بالوصف والتحليل لأزمة الديمقراطية داخل الأحزاب المصرية، فتناول أولا النظريات والاقترابات المختلفة للديمقراطية داخل الأحزاب السياسية وكيف قرأتها المدارس المختلفة، مستعرضاً في هذا الصدد مقولات: النظرية التعددية، ونظرية النخبة، والنظرية الماركسية للينين حول الديمقراطية داخل الأحزاب، ثم تطرق بعد ذلك لطبيعة البيئة السياسية المحيطة التي تتحرك في داخلها الأحزاب المصرية وفق فرضية أساسية تقوم على استحالة الفصل بين تطور الديمقراطية داخل الأحزاب السياسية، وبين ديمقراطية البيئة السياسية المحيطة لها، مركزاً في ذلك على تأثير عوامل من قبيل الطريقة الفوقية التي نشأت بها الأحزاب المصرية، ودور القضاء، ودور لجنة شئون الأحزاب في التأثير على مسار الديمقراطية داخل الأحزاب المصرية، ثم تناول أخيراً خبرة أربعة أحزاب سياسية مصرية (الوطني والوفد والتجمع والجبهة الديمقراطية) في الممارسة الديمقراطية الداخلية كنموذج عملي لما يجري في الواقع، محللاً النظم واللوائح الداخلية لتلك الأحزاب، ثم محللاً ممارسات تلك الأحزاب، خالصاً إلى نتيجة مؤداها أنه باستثناء تجربة الانتخابات الأخيرة لحزب الوفد، فإن تجربة بقية الأحزاب محل الدراسة خلت من أي ممارسة ديمقراطية داخلية، وكان تاريخها كله مليئاً بالصراعات والانشقاقات واحتكار نخبة تلك الأحزاب لعملية صنع القرارات الحزبية، كما كانت جميعها مشكّلة بناء المستوى القاعدي للحزب، ومن اختلال العلاقة بين النخبة والأعضاء داخل الحزب، ومن تهميش دور المستوى القاعدي للحزب في اختيار نخبته، ومن الانخفاض الشديد في معدل دوران النخبة داخل الحزب، ومن الصراع على النفوذ بين أعضاء النخبة.

الحركات الفلسطينية: جدلية الاستعمار والديمقراطية

الفصل الثالث من الكتاب: بعنوان "جدلية الديمقراطية والحزبية تحت الاستعمار، حالة الحركات الفلسطينية"، حاول فيه الباحثان الفلسطينيان **عبد الرزاق التكريتي، ونمر سلطاني**، باحثا الدكتوراه في جامعة أكسفورد، حاولا تسليط الضوء على بعض جوانب النشاط السياسي الجماعيّ المنظم للفلسطينيين في فترة تاريخية محددة، هي فترة ما بعد النكبة، خاصة بعد اتفاقيات أوسلو، لأنها –كما يرى الباحثان- التجربة الأقرب في التاريخ الفلسطيني إلى انتخابات متعددة الحزبية، للتنافس على مقاعد برلمانية، وبطبيعة الحال اقتصر حديثهما على التنظيمان السياسيان اللذان برزا بعد النكبة ومن ثم في إطار أوسلو وهما: حركة التحرير الوطني الفلسطيني (فتح) وحركة المقاومة الإسلامية (حماس)، وتطرق الباحثان في ورقتهما إلى عدة إشكاليات أهمها: إشكالية مفهوم الحزب في الحالة الفلسطينية، إشكالية الحزب والمجتمع، إشكالية الحزب والتحرر الوطني، إشكالية الحزب والديمقراطية، واختتما بمعيقات الديمقراطية الداخلية في داخل الحركات السياسية الفلسطينية وبالأخص فتح وحماس، ووجدا أن هناك سبعة عوامل تؤثر على واقع الحركات الفلسطينية ومدى ديمقراطيتها، وتتمثل هذه العوامل في:

- **التدخل الخارجي**: بما في ذلك الاعتقالات، والاغتيالات لقيادات وكوادر الحركات الفلسطينية من قبل إسرائيل، ومدى سماح إسرائيل، أو منعها لعقد اجتماعات ومؤتمرات تلك الحركات.
- **التبعية الوظيفية والارتباط المصلحي**: توزيع البرلمان لضمان التبعية السياسية، مثل تعيينات المقربين، والكوادر في مؤسسات السلطة بعد صعود حماس إلى الحكم.
- **عملية صناعة القرارات وتوزيع القوة**: إساءة توزيع القوى داخل تلك الحركات وخاصة المناصب القيادية، وبالتالي صراع القوى القيادية.

- **وضع المؤسسات الفلسطينية الجامعة**: وجود مؤسسات دولة مثل البرلمان، وجهاز المحاكم، وحتى منظمة التحرير قادرة على احتضان وحماية أو توجيه العمل السياسي والحزبي والتفاعل معه بشكل صحيّ.
- **مدى الالتزام بالأنظمة الداخلية للحركة.**
- **الفصل، أو عدمه بين السلطة الفلسطينية ومؤسساتها، وبين الحركة الحاكمة.**
- **الشقاق الفلسطيني بين حماس وفتح.**

الجزائر والماهية الحزبية الحائرة

في الفصل الرابع: تطرق الباحث **عبد الناصر جابي**، أستاذ بقسم علم الاجتماع بجامعة الجزائر، إلى الممارسة الديمقراطية داخل الأحزاب الجزائرية، معتمداً في دراسته على عينة من ثلاثة أحزاب سياسية: جبهة التحرير الوطني، جبهة القوى الاشتراكية، وحركة مجتمع السلم؛ لقياس مدى التسيير الديمقراطي للحزب السياسي في التجربة الجزائرية، من خلال محاور دراسته السبعة، التي حاول من خلالها التحقق من أن أعضاء الحزب هم مصدر السلطات فيه، ولا وصاية لفرد أو قلة من أعضاء الحزب أو غيرهم على خياراته وقراراته، وأن الحزب يعكس النسيج الاجتماعي والسياسي الوطني، وأن يكون الفيصل بين المنخرطين داخل الحزب هو نظام الحزب ولوائحه، وأن يكون هناك ما يضمن حرية التعبير في الحزب، وإتاحة الفرصة لنمو التيارات والأطياف داخله، والتأكد من تداول السلطة في الحزب وفق آلية انتخابية دورية حرة ونزيهة وفعالة من القاعدة إلى القمة، وقبول الحزب لوجود غيره من الأحزاب، وضبط فكره ومنهجه وبرنامجه في ضوء حق الرأي والمصلحة الأخرى في التمثيل.

اليمن، إصلاح الأحزاب، وإصلاح النظام السياسي

الديمقراطية في الأحزاب اليمنية كانت موضوع الفصل الخامس، الذي أكد فيه الدكتور **عبدا لله الفقيه**، أستاذ العلوم السياسية بجامعة صنعاء، أن دراسته تهدف إلى: تقييم مستوى الديمقراطية داخل الأحزاب اليمنية الرئيسية الثلاثة: المؤتمر الشعبي العام،

التجمع اليمني للإصلاح، والحزب الاشتراكي اليمني، وفقاً لمقياس اقترحه الباحث للديمقراطية الداخلية، يبدأ من حالة الغياب التام للديمقراطية، وينتهي عند الحضور التام للديمقراطية، معتمداً في هذا المقياس على سبعة مؤشرات للديمقراطية داخل الأحزاب، وهي: الأعضاء مصدر السلطة، سيطرة نظم الحزب ولوائحه، عدم الجمع بين السلطات، ضمان حرية التعبير، تداول السلطة، القبول بالأحزاب الأخرى، التحول الديمقراطي.

تناولت دراسة "الفقيه" أربع نقاط رئيسية: الأولى: ناقشت مفهوم الحزب الديمقراطي، وخصائصه والشروط اللازمة لقيامه، النقطة الثانية: ركزت على الحزب المسيحي الديمقراطي الألماني كمثال على الحزب الديمقراطي، النقطة الثالثة: تناولت وضع الديمقراطية داخل الأحزاب اليمنية الثلاثة وفقاً للمقياس السابق، والذي انتهي إلى أن حزب المؤتمر هو الأكثر ديمقراطية من بين الأحزاب اليمنية الثلاثة موضع الدراسة، تلاه حزب الإصلاح، ثم حل أخيراً الحزب الاشتراكي، النقطة الرابعة: تناولت الإصلاحات المطلوبة لتعزيز وضع الديمقراطية داخل تلك الأحزاب اليمنية، وانطلاقاً من أن الأحزاب اليمنية الثلاثة محل الدراسة، تواجه في محاولتها لبناء الديمقراطية العديد من المعوقات الداخلية المتصلة بالأحزاب ذاتها، مثل الطابع النخبوي والتقليدي للقيادات المركزية العليا، وبناء الأحزاب من الأعلى إلى الأسفل، والمحسوبية السياسية، ومحدودية المعرفة بالديمقراطية سلوكاً وممارسة، والمعوقات الخارجية المتصلة بالنظام السياسي، مثل ضعف التأصيل الدستوري والقانوني للأحزاب، وملاحقة الأحزاب في التأسيس والنشاط بحرية، ولدورها في تشكيل الإرادة العامة، والديمقراطية داخلها، وانطلاقاً من هذه المعوقات، اقترح الباحث إصلاحات حتى تتمكن من بناء وتطوير الديمقراطية داخلها، مصنفاً هذه الإصلاحات إلى إصلاحات تتعلق بالسياق الداخلي للأحزاب محل الدراسة، وإصلاحات تتعلق بسياق النظام السياسي ككل.

إشكالية بناء أحزاب ديمقراطية في دول غير ديمقراطية

الفصل السادس من هذا الكتاب: تطرق فيه الباحث **عاطف السعداوي** إلى أهمية وإشكالية بناء أحزاب ديمقراطية في دول غير ديمقراطية، مستهلاً دراسته بتساؤل، هل يمكن بناء أحزاب ديمقراطية في دول غير ديمقراطية؟ وفي محاولته الإجابة على هذا التساؤل الجدلي، أشار الباحث إلى أن هناك وجهتي نظر في هذا الشأن: الأولى: تذهب إلى أن الأحزاب لا يمكن أن تقوم وتؤدي وظائفها، وتتطور إلا إذا كان النظام السياسي الاجتماعي يقدم لها فرص هذا التكوين، ويحدد لها دوراً وصلاحيات محددة، وعليه فمن الصعب تصور وجود الفرد الحر المبادر، أو الحزب السياسي الحديث الذي يعبر عنه، ويجسد حريته دون وجود فسحة أساسية من حرية العمل السياسي، والتعبيري والتنظيمي, أي وجود الدولة الديمقراطية، وبالتالي لا يمكن أن نحلم بقيام أحزاب قوية ديمقراطية في نظام يقوم على التعسف والقهر وانعدام الحرية.

لكن هذا الرأي الأخير على وجاهته لا يروق للسعداوي، ويرى أنه لا يمكن تطبيقه على الحالة العربية بكل ما تحمله من خصوصية مسارها الديمقراطي، معتبراً أن الركون إليه سيعطي مبرراً إضافياً للنظم الحاكمة العربية للاستمرار في جهودها الخلاقة لوأد المحاولات الديمقراطية، كما سيكون مدعاة لحالة من "الكسل" للأحزاب العربية في سعيها نحو تحويل نظمها ولوائحها وممارساتها الداخلية لديمقراطية، وستكون نتيجة الركون إلى هذا الرأي، الذي يرهن تحويل الأحزاب دولها إلى ديمقراطية، هي الانتظار، وربما مئات السنين حتى نرى أحزاباً ديمقراطية في منطقتنا العربية، لذا يميل الباحث إلى تبني الرأي الآخر الذي يذهب إلى أن أي دعوة لبدء أو تعميق التطور الديمقراطي في أي مجتمع تفقد معناها إذا لم تلتفت للأهمية القصوى لجعل منظمات المجتمع وعلى رأسها الأحزاب السياسية والنقابات المهنية والعمالية وجمعيات رجال الأعمال والنوادي والجمعيات الاجتماعية وصولاً في النهاية للمؤسسات المجتمعية الأولية مثل المدرسة والأسرة، مؤكداً أن الديمقراطية لا تستقر في نظام الحكم ما لم تستقر أولا في منظمات المجتمع المدني والأحزاب السياسية، مؤكداً أن عامل الإرادة السياسية في التحول نحو الممارسة الديمقراطية الداخلية هو الفيصل في إمكانية أن نرى أحزاباً ديمقراطية في الدول

العربية غير الديمقراطية، فلو كانت لدى الأحزاب السياسة العربية والنخب التي تديرها رغبة صادقة وإرادة حقيقية في إدارة أمورها بشكل ديمقراطي لما استطاعت أشد النظم استبدادية ثنيها عن ذلك، ولكن ما يحدث غالباً –وفقاً لما يرى الباحث- هو أن تتلاقى رغبة النظام في عدم إقامة حياة ديمقراطية مع رغبة نخبة الأحزاب في إدارتها بشكل مستمر ومنفرد وبتركيز عال للسلطة، ومن ثم يبرر كل طرف موقفه بموقف الطرف الأخر، فالدولة تتهم الأحزاب بأن ممارساتها الغير ديمقراطية هي سبب حالة التأخر الديمقراطي العامة، والأحزاب تتهم الدولة أنها السبب في انشقاقاتها وانتكاساتها الديمقراطية، وتنتظرها حتى تصبح ديمقراطية لكي تبدأ هي في التفكير بالموضوع.

ما بين أحزاب السلطة وأحزاب المعارضة الأبدية:

عودة لأزمة الديمقراطية في الأحزاب الجزائرية

القسم الثاني من الكتاب يضم أوراقاً لم يتسن تقديمها في اللقاء العشرين لمشروع دراسات الديمقراطية في البلدان العربية، وهي أوراق تناولت حال الممارسة الديمقراطية داخل الأحزاب الجزائرية والمغربية، ففي قراءته النقدية لأزمة الحراك الداخلي في الأحزاب الجزائرية قدم الدكتور **بوحنية قوي** في الفصل السابع من هذا الكتاب ثلاثة ملامح رئيسية وجد أنها تميز الأداء الحزبي في الجزائر، أولها: أن هناك أحزاباً تدور في فلك خطاب الرئاسة، وثانيها: أن هناك أحزاب تمارس المعارضة السلبية أو المعارضة الأبدية حتى ولو كان ذلك على حساب حقائق التاريخ ووقائع الجغرافيا، أما الملمح الثالث: فهو رفض الترخيص لأحزاب جديدة بشخوص قديمة، ويخلص الباحث إلى أن إنقاذ الحياة الحزبية في الجزائر يتطلب أولاً معالجة القضايا الجوهرية التي تهدد النسق السياسي والبنائي الاجتماعي للدولة الجزائرية مثل الفساد، كما يتطلب تأسيس مدونة أخلاقية تحدد ضوابط وأخلاقيات الممارسة السياسية والعمل الحزبي ويتطلب كذلك التأصيل لقواعد قانونية شفافة تحارب الفساد الحزبي والسياسي على أسس الشفافية والمصداقية

تأثير قوانين الأحزاب على الفاعلية والممارسة الديمقراطية

في الفصل الثامن من الكتاب تناول الدكتور **محمد منار**، الباحث المغربي في العلوم السياسية والقانون الدستوري بجامعة الحسن الثاني تأثير قوانين الأحزاب على فاعلية الأحزاب في المغرب، مؤكداً أن خصوصية نظام الحكم في المغرب وطبيعته السلطوية ساهمت بشكل كبير في تحجيم دور، وتأثير العمل الحزبي في الحياة السياسية المغربية، وأن قانون الأحزاب رغم أهميته في بعض الجوانب، سيبقى في جميع الأحوال قانوناً على المقاس، لا يكون له إلا تأثير إيجابي جد محدود ما لم يكن هناك تغيير جوهري في الإطار السياسي والدستوري الذي تشتغل داخله هذه الأحزاب السياسية، وما لم تتحقق نهضة ذاتية داخل هذه الأحزاب على المستوى التنظيمي والسلوك، أما أهم تجليات هذا التأثير الإيجابي "المحدود" لقانون الأحزاب على مستوى ديمقراطية الأحزاب فيتمثل كما يرى "منار" في الآتي: وضع جل الأحزاب السياسية لأنظمة أساسية وأنظمة داخلية ، احترام دورية انعقاد المؤتمرات الحزبية، الاتجاه نحو الشفافية في تدبير مالية الأحزاب، اعتماد آلية الانتخاب في تحديد قيادات الأحزاب، وإن كانت لا تخرج في الغالب عن كونها انتخابات شكلية ينحصر دورها في المصادقة على توافقات قبلية، الاتجاه نحو وجود الشباب والمرأة في بعض مراكز القيادة.

معاناة الأحزاب السياسية وهمومها، وجهة نظر قومية

الفصل الأخير من هذا الكتاب، بعنوان "معاناة الأحزاب السياسية وهمومها، نظرة تقييمية لدور الأحزاب العربية وأوضاعها"، والذي أكد فيه عبد العزيز السيد، الأمين العام لمؤتمر الأحزاب العربية، أن محاولته لاستقصاء المعوقات والسلبيات التي تعتور العمل الحزبي القومي لا تهدف بأي حال إلى التقليل من شأن الأحزاب العربية، بل إنها تنطلق من الإيمان القومي بدور الأحزاب المأمول في العبور بالأمة نحو المستقبل، بمعنى أن الحديث عن الحاضر والواقع إنما هو قطعاً برسم المستقبل، مؤكداً أن مخرجات العمل الحزبي ليست في المحصلة سلبية بمقدار ما هي بحاجة إلى تطوير وإصلاح

وتنمية سياسية شاملة، شأن المجتمع العربي، وذلك على قاعدة تعزيز الإيجابيات وتلافي السلبيات.

أخيرا يختتم بما بدء من تأكيد على رجاء وأمل في أن يقدم هذا الكتاب "خارطة طريق" للأحزاب العربية –القائم منها وما يستجد–، الراغبة في استغلال اللحظة التاريخية الراهنة في بناء، أو إعادة بناء لوائحها ونظمها وممارساتها الداخلية على قاعدة الديمقراطية، خاصة بعد أن سقطت الحجج وتداعت التبريرات بفعل الثورات الشعبية الديمقراطية الملهمة التي تجتاح العالم العربي، وبعد أن أصبحت البيئة أكثر من مهيأة في معظم البلدان العربية لإنجاز هذه المهمة العاجلة والملحة.

ندوة العدد

ندوة العدد

أثر الثورات العربية ومستقبلها على القضية الفلسطينية*

بعد الحراكات السياسية الثورية والإصلاحية التي شهدتها دول عربية عديدة في العام الماضي، والتي أفضت في بعض الأحيان إلى تغييرات جذرية في بنية الدولة والنظام السياسي فيها، إضافة إلى إعادة زمام القيادة لأيدي الشعوب العربية، ما سيكون له أثر حقيقي في تحول مواقف دول الربيع العربي من قضايا الأمة العربية وعلى رأسها القضية الفلسطينية، ويبشر بقيام "ربيع فلسطيني" قريب، ولأهمية الموضوع خصوصاً في هذا التوقيت الحساس الحرج التي تمر به دول الربيع العربي والقضية الفلسطينية، أصبح لزاماً على كل مهتم بالشأن الفلسطيني أن يحاول الإلمام بجوانب الموضوع المختلفة لتكوين صورة كاملة وواضحة قدر الإمكان عن مستقبل القضية الفلسطينية بعد حركات الربيع العربي، وللمساعدة في هذا عقد مركز دراسات الشرق الأوسط– عمان ندوة يوم السبت ٢٠١٢\٢\١١م ندوة بعنوان: **"أثر الثورات العربية وتفاعلها الإقليمي والدولي على القضية الفلسطينية ومستقبلها"**، ترأسها الدكتور العين محمد خير مامسر، وشارك فيها كل من الدكتور أحمد سعيد نوفل واللواء المتقاعد موسى الحديد بورقة في موضوع الندوة، كما شملت نقاشات ومداخلات من نخبة من رجال الفكر والسياسة في الأردن أغنت الندوة.

ففي الورقة الأولى التي قدمها الدكتور أحمد سعيد نوفل أستاذ العلوم السياسية في جامعة اليرموك بعنوان: **"أثر الثورات العربية وتفاعلاتها على القضية الفلسطينية"**، أكد على أن الرابح الأكبر من الثورات العربية هو القضية الفلسطينية وأن المتضرر والخاسر الأكبر منها هو إسرائيل ثم الولايات المتحدة الأمريكية، فقد كان من آثار هذه الحراكات على الصعيد الفلسطيني إعادة الأمل بالشعوب العربية التي تعتبر القضية الفلسطينية

* إعداد وحدة البحوث والاستشارات– مركز دراسات الشرق الأوسط، الأردن.

قضيتها المركزية وقدرة هذه الشعوب على التغيير والتأثير، كما دفعت الأطراف الفلسطينية باتجاه المضي قدماً لإنهاء الانقسام الفلسطيني وإتمام المصالحة العالقة منذ سنوات، وباتجاه إيجاد مرجعية وطنية حقيقية للشعب الفلسطيني، إضافة إلى خسارة إسرائيل والولايات المتحدة أهم حلفائهما في الدول العربية، والذين كانوا يعطلون كثيراً من مصالح الشعب الفلسطيني خدمة لمصالح إسرائيل أو حماية لأمنها.

وعلى الصعيد العربي أكد نوفل أن سياسات وتوجهات الأنظمة العربية التي ستفرزها الإرادة الشعبية بعد انتهاء الثورات واستتباب الأمور ستصب في مصلحة القضية الفلسطينية لأنها ستكون تعبيراً صادقاً عن إرادة عربية شعبية تضع القضية الفلسطينية في مقدمة أولوياتها، ولعل الشعارات والمطالب التي شهدها ميدان التحرير في مصر ضد إسرائيل والإبقاء على العلاقات الاقتصادية معها تشكل دليلاً بيناً على وجود القضية الفلسطينية في ضمير الشعوب العربية وبالتالي فقد كانت موجودة في مقدمة أسباب الثورة ومحركاتها، كما أن الربيع العربي ساهم في تفعيل دور القوى السياسية الكبرى في المجتمعات العربية، وهذه التيارات بشكل عام وفي مقدمتها التيار الإسلامي تعادي إسرائيل وتدعم النضال الوطني الفلسطيني، ولهذا نرى أن مراكز الأبحاث ودوائر صنع القرار الإسرائيلية أبدت خوفها وتوجسها من وصول الإخوان المسلمين إلى الحكم في عدد من الدول العربية خاصة في مصر التي تملك علاقات استراتيجية مهمة مع إسرائيل، والتي سينعكس وصول الإسلاميين إلى الحكم فيها سلباً على هذه العلاقات.

لذا يعتبر نوفل أن إسرائيل ترى في الثورات العربية تهديداً استراتيجياً لوجودها، فقد أظهر الربيع العربي لاعبين جدد في المنطقة لم تكن إسرائيل تحسب لهم أي حساب، وأوصل القرار إلى أيدي جهات معادية لإسرائيل ورافضة لوجودها، وهذا ما دفع أحد كبار الخبراء الاستراتيجيين الإسرائيليين إلى وصف التحولات الجارية في المنطقة العربية بأنها "كارثة استراتيجية لإسرائيل"، كما أن المتابع للخطاب الرسمي المصري بعد الثورة يلاحظ تأكيد وزير الخارجية المصري الجديد أن مصر ستعيد تقييم علاقاتها مع دول العالم

وفق مصالح الشعب المصري والشعوب العربية والإسلامية، كما ساق نوفل آراء خبراء ومحللين إسرائيليين يؤكدون بأن النظام الجديد في مصر لن يلغي اتفاقية السلام مع إسرائيل حتى لا يحرج نفسه دولياً، لكنه سيضعفها بحيث تقع مسؤولية إلغائها على إسرائيل، وفتحت الثورات الباب أيضاً أمام المشروع النهضوي العربي الإسلامي الذي قد يُحدث تحولات سياسية واقتصادية واجتماعية وربما عسكرية تغير موازين القوى في المنطقة، مما سينعكس سلباً على مستقبل المشروع الصهيوني.

وعلى الصعيد الدولي رأى نوفل أن الدول الغربية الكبرى وفي مقدمتها الولايات المتحدة تواجه مشكلة حقيقية في هذه الثورات، حيث خسرت أفضل حلفائها في المنطقة (مصر)، كما أن أي تهديد لإسرائيل يشكل تهديداً حقيقياً لمصالح الولايات المتحدة، خاصة إذا ضُربت معاهدة السلام بين مصر وإسرائيل والتي تضمن للولايات المتحدة مصالح كثيرة في مصر والمنطقة، كما أن الربيع العربي أضعف جزءاً كبيراً من التأثير الإسرائيلي والأمريكي في صناعة القرار العربي لصالح إرادة الشعوب، ما يعني تقديم الأولويات الوطنية والقومية والإسلامية على اعتبارات الضغوط الخارجية التي تتعارض معها، وهذا ما سيصب بالنتيجة في مصلحة القضية الفلسطينية.

أما الورقة الثانية بعنوان: **"التأثير الإستراتيجي للربيع العربي على القضية الفلسطينية"** والتي قدمها الباحث الاستراتيجي واللواء المتقاعد موسى الحديد، فقد ناقش فيها أثر الربيع العربي على البيئة الاستراتيجية والذي سيأخذ شكل صراع على مواقع القوة في المنطقة، فإسرائيل أصبحت تدرك تماماً بأن الربيع العربي سيؤسس لنظام عربي متماسك وقوي، وسيعزلها عن حلفائها الاستراتيجيين الذين تعتمد عليهم في حفظ أمنها، كما ستتغير البيئة الإقليمية إيجاباً بالنسبة للدول العربية حيث ستعزز هذه الثورات مسألة التنسيق والتكامل بين الدول العربية، خصوصاً في القضايا العربية الهامة والمصيرية وفي مقدمتها القضية الفلسطينية، كما أشار الحديد إلى أن القضية الفلسطينية تقع في بؤرة ووجدان كافة الحراكات العربية، وهذا يشكل دليلاً على أن البيئة الاستراتيجية ستتغير جذرياً بما يصب في مصلحة هذه القضية.

وعرض الحديد وشرح في ورقته نظرية الأمن الإسرائيلي وعناصر القوة والضعف فيها، مؤكداً اعتماد إسرائيل على ثلاث عناصر قوة رئيسية في مواجهة التهديدات الإقليمية، وهي: قوتها الذاتية مقابل القوى العربية المحيطة، ووجود حليف استراتيجي قوي، وعلى إضعاف وتشتيت القوى العربية وإشغالها ببعضها عن مواجهة إسرائيل، وهذه العناصر التي تشكل عماد نظرية الأمن الإسرائيلي ستتضرر بشكل واضح نتيجة للربيع العربي، كما أن إسرائيل كانت تعتمد على الدول العربية (وخاصة مصر) في تلافي عناصر الضعف في نظريتها الأمنية، وفي مقدمتها الاعتماد على الخارج في الاقتصاد، وافتقار إسرائيل إلى عمق استراتيجي جيو سياسي بسبب موقعها وشكلها وطول حدودها ودول جوارها..، يشكل عنصر ضعف حقيقياً في نظريتها الأمنية عوضت عنه بإقامة معاهدات سلام وضمان ولاء الأنظمة العربية المحيطة بها، بحيث أصبح دور كثير منها حماية أمن إسرائيل ومصالحها، وفي ظل الربيع العربي تعرضت هذه الضمانات للخطر بسبب وصول سلطة اتخاذ القرار إلى أيدي الشعوب المعادية لإسرائيل، ما يزعزع أركان نظرية الأمن الإسرائيلي ويشكل خطراً حقيقياً على إسرائيل.

ورأى الحديد أن المجتمع الفلسطيني قادر على اتباع منهجية الربيع العربي لتحقيق المصالحة الوطنية، ووضع برنامج وطني يحظى بإجماع فلسطيني عام، وإعادة ترتيب البيت الداخلي اعتماداً على عمق استراتيجي عربي، فيما ترى القوى الدولية الفاعلة في الربيع العربي خطراً على مشاريعها في المنطقة، لذلك تسعى إلى تقديم المزيد من الدعم والمساعدة للأنظمة القائمة، وتستخدم كل إمكاناتها لتعطيل هذا الربيع من خلال رفع تكلفته، أو اختراقه في حال نجاحه.

وفي حديثه عن الرأي العام المتشكل بعد الثورات العربية تجاه القضية الفلسطينية أشار الحديد إلى أن هذا الرأي العام يخدم القضية الفلسطينية على كافة المستويات، ففي الأردن مثلاً عُرِّفت إسرائيل بأنها التهديد الرئيس والعدو الأول للشعب الأردني، وأن المقاومة الفلسطينية بكافة أشكالها مشروعة بل مطلوبة، وطالب الأردنيون بوقف عملية

التطبيع مع الكيان الإسرائيلي، مما جعل العمل على توثيق الشراكة الأردنية- الفلسطينية أمرا ملحّا لبناء أردن قوي سياسياً واجتماعياً واقتصادياً ودفاعياً، في مواجهة المخططات الإسرائيلية، كما أعاد الربيع العربي للقضية الفلسطينية بعدها القومي العربي، فعُرِّفت إسرائيل على أنها التهديد الأكبر للأمن القومي العربي، وللأمن الوطني لكل دولة عربية على حدة، وطالبت الشعوب العربية بوقف التطبيع مع إسرائيل وإعادة النظر في كافة الاتفاقيات معها ومواجهة مخططاتها المتناقضة مع المصالح العربية والسعي لنصرة الشعب الفلسطيني في مختلف الميادين والهيئات الإقليمية والدولية.

وفي "**المداخلات والمناقشات**" التي شارك فيها نخبة من الباحثين والسياسيين الأردنيين أكد المشاركون على أهمية هذه الثورات والحراكات الشعبية في خدمة القضايا العربية المصيرية وعلى رأسها القضية الفلسطينية، فالربيع العربي اعاد الصراع العربي– الإسرائيلي إلى قواعده الصحيحة بين عدو محتل وجماهير عربية متحررة من الطغيان، كما أنقذ القضية الفلسطينية من النسيان والجمود الذي أصابها وجذب أنظار العالم مرة أخرى إلى المنطقة العربية التي تقع فلسطين في مركزها، كما أن هذه الثورات أطاحت بالأنظمة المتعاونة مع إسرائيل وأبرزت دور القوى الوطنية والإسلامية والتي تسعى إلى توحيد المواقف العربية، وستقف بالتأكيد إلى جانب الشعب الفلسطيني في الحصول على حقوقه وتحقيق مصالحه العليا، ولعل أول مؤشر على ذلك هو بدء ضعف الحصار المفروض على غزة بالانهيار بعد سقوط النظام المصري السابق، إضافة إلى إعطاء هذه الثورات حافزاً للشعب الفلسطيني للثورة والانتفاضة.

ورأى بعض المشاركين أن القضية الفلسطينية لم تكن في مقدمة شعارات الثورات العربية بل في آخرها، لكن معظم المشاركين أكدوا على أن شعارات القضية الفلسطينية كانت حاضرة في ميادين وساحات الثورات وإن لم تكن في الواجهة كما كانت دائماً، وعزوا ذلك إلى أن الشعوب الثائرة طالبت في البداية بشعارات محلية كإسقاط الأنظمة وتحسين الاقتصاد والتحرر والكرامة، لأنها استشعرت أنها ما لم تتمكن من نيل حريتها

وتحقيق مطالبها فإنها ستقف عاجزة أمام نصرة القضية الفلسطينية ودعمها، وعندما تتمكن الشعوب من تحقيق مطالبها المحلية فإنها ستلتفت للقضية الفلسطينية بصورة أكبر.

وحول سياسات وتوجهات الأنظمة الجديدة في المرحلة الانتقالية بعد الثورات، أشار المشاركون إلى أهمية التزام الأنظمة الجديدة بقواعد القانون الدولي واستغلالها لخدمة المصالح الوطنية والقومية دون التعنت والظهور أمام المجتمع الدولي بمظهر الرافض للشرعية الدولية، فلا بد من بعض البراغماتية وتقدير الظروف التي تعيشها بلدان الربيع العربي بشكل دقيق في المرحلة الانتقالية، خصوصاً أن هناك تشويشاً إعلامياً كبيراً وغير متوازن يقصد من خلاله إرباك القوى الإسلامية والوطنية ودفعها باتجاه فخاخ يصعب الفكاك منها، باعتبار أن القوى الإسلامية تشكل العمود الفقري للأمة، وكسرها يعتبر كسراً للشعوب التي انتخبتها وأوصلتها إلى الحكم.

كما أكدوا على ضرورة وجود فترة زمنية لتحقق الأهداف المطلوبة ن الربيع العربي خصوصاً في ظل الواقع العربيالضعيف والمفكك، وعلى عدم تحميل الربيع العربي هموم السنوات السابقة وبالتالي الحكم عليه قبل أن يبدأ في تحقيق أهدافه، وحذروا من انحراف هذه الثورات عن أهدافها، ونبهوا إلى ضرورة توحيد الصفوف والتماسك الداخلي للحفاظ على توجيه مسار الثورات بما يخدم الشعوب العربية ويحقق أهدافها.

ملف العدد

الانتخابات المصرية

٢٠١٢/٢٠١١

قراءة في نتائج انتخابات البرلمان المصري*

أسفرت نتائج الانتخابات التشريعية في مصر عن فوز الأحزاب ذات المرجعية الإسلامية بغالبية المقاعد في مجلسي الشعب والشورى، وهو ما يعد انقلاباً في السياسة المصرية، يضع الدولة المصرية في مسار التطور السياسي والاجتماعي، وتتزايد أهمية الأحداث التي تشهدها مصر في أن الانتخابات الآلية تظل الأكثر تعبيراً وكشفاً عن حقيقة الإرادة الشعبية وتطلعات ورغبات المواطنين، ومن ثم تسعى الدراسة لبحث الانتخابات والآثار المتوقعة على الشئون الداخلية والخارجية، خاصة فيما يتعلق بإدارة الدولة والعلاقة بين الأحزاب السياسية وطبيعة السياسة الخارجية.

وعلى الرغم من أن نتائج الانتخابات البرلمانية كانت متوقعة بشكل كبير، خاصة فيما يتعلق بنجاح التيار الإسلامي، إلا أن صعود بعض التيارات وسقوط الأخرى كان مثيراً للعديد من الأسئلة التي جعلت الخبراء والمحللين يقفون طويلاً أمام الظاهرة الجديدة، لمعرفة أسبابها ودلالاتها وتأثيرها على الحياة السياسية، في ظل الضغوط الداخلية والخارجية التى يتعرض لها البرلمان.

أولاً: بيئة العملية الانتخابية

جرت الانتخابات البرلمانية المصرية في ظل أزمات سياسية واقتصادية، فبالإضافة إلى المظاهرات والاعتصامات التى انتشرت في البلاد، فوجئت القوى السياسية بإعلانات ووثائق سياسية تسعى إلى تقييد أثر الانتخابات التشريعية، وذلك عندما طالب يحيى الجمل، نائب رئيس الوزراء السابق بوضع الدستور أولاً، ثم إجراء الانتخابات البرلمانية والرئاسية، وهو ما رفضته الأحزاب السياسية الإسلامية التى رأت أنه بمثابة تقييد لمهمة اللجنة التأسيسية في صياغة الدستور، ثم طرح نائب رئيس الوزراء، علي السلمي وثيقة المبادئ الدستورية كوثيقة ملزمة، وذلك بعد مناقشات داخل "التحالف الديمقراطي من

* إعداد الدكتور خيري عمر، أستاذ علوم سياسية- مصر.

أجل مصر"، وهو تحالف سياسي يضم أحزاب: الحرية والعدالة، والوفد الجديد وعدداً من الأحزاب الأخرى والتي بلغ عددها في بعض المراحل ٤٣ حزباً، مما تسبب في حدوث أزمة عميقة، أدت إلى نشوب خلافات بين الأحزاب الإسلامية من جهة، والأحزاب العلمانية من جهة أخرى، أفضت إلى المطالبة بسقوط المجلس العسكري، وتأجيل الانتخابات البرلمانية، وتشكيل حكومة إنقاذ وطنى تشارك فيها كل التيارات السياسية.

أ. البيئة السياسية

مع تقديم إجراء الانتخابات في مصر، اتجهت حركات الشباب للتعبير عن مطالبها بحجة أن الشرعية الثورية تشكل أساس الوضع السياسي، وفي هذا السياق نشبت خلافات بين بعض حركات الشباب من جهة، وبين الأحزاب الإسلامية والمجلس العسكري من جهة أخري، وهي حالة تعكس في مضمونها الصراع على الشرعية السياسية، فبينما ترى حركات الشباب أن الشرعية تكون بهدم السلطة الموروثة من العهد السابق وتكوين نظام جديد، فإن المسار الانتخابي يقيم شرعية جديدة تستند إلى الإرادة الشعبية، كوسيلة للتحلل التدريجي من النظام القديم، وإذا كان ثمة خلاف ظاهري حول الشرعية السياسية، فإن تصاعد أداء الأحزاب الإسلامية في الانتخابات التشريعية من العوامل التي شكلت خلفية الصراع مع الأحزاب الليبرالية والاشتراكية، فانخرط بعضها في تحالف مع "الحرية والعدالة"، حيث أثبتت تجربة التحالفات السياسية تواضع العمل المشترك، كما أنه لا يرجح بلورة علاقات مستقرة وواضحة فيما بين الأحزاب السياسية، يرجع ذلك إلى تباين وجهات النظر حيال مسار الفترة الانتقالية، وحداثة نشأة العديد من الأحزاب وهذا ما يعد أمراً طبيعياً في المرحلة الانتقالية، لدرجة أن الانتخابات التشريعية لم تشكل بيئة مناسبة لرفع مستوي الثقة المتبادلة.

بدأت مجموعات "ليبرالية" في طرح صيغ أخرى لما ترى فيه حماية للثورة، بعد سيطرة الدولة على الاضطرابات الناجمة عن فض اعتصام مجلس الوزراء، ، حيث طرحت مبادرة تدعو إلى نقل سلطة رئيس الدولة لرئيس مجلس الشعب حتى يتم انتخاب

الرئيس، وتعكس القراءة السياسية لهذه المبادرة وجود رغبة في نقل الأزمات السياسية إلى مجلس الشعب؛ ليتحمل عبء الخلاف مع المجلس العسكري، وهو ما سيؤدي إلى صراعات ونزاعات عميقة حول الشرعية السياسية، والصلاحيات الدستورية، وبشكل يضعف مؤسسات الدولة، من هنا قد تكون هذه المبادرة محاولة أخيرة للتأثير في المشهد السياسي من قبل المجموعات الليبرالية، خاصة وأنها أطلقت مع اقتراب موعد انعقاد مجلس الشعب، وتقرير انعقاد مجلس الشوري في ٢٨ شباط/ فبراير ٢٠١٢.

كما أن قضية المنظمات غير الحكومية والمرتبطة بالتمويل الأجنبي جاءت لتلقي بظلال ليس فقط على العلاقات المصرية- الأمريكية، ولكن أيضاً على نتائج الانتخابات ودور السلطة التشريعية، حيث كشفت هذه القضية أن مجلس الشعب سيواجه العديد من التحديات في السياسة الخارجية، لأن من المفروض أن يقود البلاد نحو تطوير الثورة وتحقيق أهدافها، ولعل التحدي الواضح هنا هو ما يتمثل في مدى تعقيد العلاقات المصرية- الأمريكية والتي صارت تشهد حالات قلق واضطراب خلال الشهور الماضية، فمنذ بدء حملة تفتيش مقار المنظمات غير الحكومية في نهاية كانون أول/ ديسمبر الماضي، اتجهت السياسة الأمريكية لإيجاد فرص لتسوية أوضاع تلك المنظمات، وذلك رغم إحالتها إلى القضاء، وبحلول آذار/ مارس ٢٠١٢، حدث تحول مفاجئ تجاه قضية تمويل المنظمات غير الحكومية، حيث سمحت دائرة قضائية بسفر المتهمين الأمريكيين، لتكشف عن تغلغل النفوذ الأمريكي في الشئون المصرية.

وقد شكل سفر المتهمين الأمريكيين أزمة بين مجلس الشعب والحكومة، فرغم تهديد المجلس بسحب الثقة من الحكومة بسبب ضعف الأداء وعدم تحقيق إنجازات خدمية أو سياسية، فإنه في جلسة ١١ آذار/ مارس اقتصرت الطلبات بسحب الثقة على تفريط الحكومة في السيادة الوطنية، وتعكس المناقشات التي دارت في الجلسة لمدة أربع ساعات مدى عمق الأزمة بين السلطة التشريعية، والحكومة والمؤسسة العسكرية، حيث تشكل مسألة سحب الثقة من الحكومة حالة جدلية بين السلطتين, فمن ناحية يسعي مجلس الشعب إلى ممارسة اختصاصاته بمحاسبة الحكومة وسحب الثقة منها، فيما يسعى المجلس

العسكري إلى الاحتفاظ بصلاحياته في الإعلان الدستوري في تشكيل الحكومة وإقالتها، وذلك باعتبارها سلطة انتقالية.

في ظل هذه الأجواء، تذهب تحليلات إلى أن تعدد الأزمات السياسية بين السلطة التشريعية خاصة الإخوان المسلمون/ الحرية والعدالة والمؤسسة العسكرية ما سيؤدي إلى حدوث صدام بينها وبين الإخوان، وفي هذا السياق التحليلي ترجع "واشنطن بوست" أوائل كانون ثاني/ يناير ٢٠١٢ أسباب الصدام إلى غموض المصالح بين الطرفين، وغياب التحالف المريح، كما تحدثت الصحيفة عن احتمال وجود صفقة بين الطرفين بشأن المنظمات غير الحكومية، يكشف تفكيك القضية والسماح بسفر الأمريكيين عن تداخل العديد من العوامل في تقرير التوجهات السياسية في مصر.

وتكشف تصريحات الكثير من وسائل الإعلام العالمية، عن نتائج الممارسة الديمقراطية في مصر عن احتمال جرّ البلاد إلى كثير من المشكلات في الداخل والخارج، وهذا التوجه لم يقتصر فقط على الإعلام، ولكنه انعكس أيضاً في تصريحات السياسيين في بعض الدول الغربية، وذلك تحت ادعاء أن وصول الإسلاميين إلى السلطة سوف يزيد من الانقسامات الداخلية في مصر، ومن الملاحظ أن تناول الحكومات، ووسائل الإعلام الغربية للانتخابات في مصر تميل إلى انتظار اكتمال المشهد السياسي، فيما ينظر البعض إلى نتائج الانتخابات بنوع من القلق، ويمكن التمييز هنا بين نوعين، **الأول** قلق يتعلق بموقف استراتيجي قلق من وصول الإسلاميين للسلطة، **والثاني**، يرجع قلقه لتشوش المعلومات.

ب. البيئة الإعلامية

لوحظ خلال الفترة التي تلت نجاح الثورة تبنى وسائل الإعلام خاصة الليبرالية لخطابات معادية لسيطرة الإسلاميين على السلطة في مصر، إذ تقوم تلك الصحف والفضائيات بشن حملات ممنهجة ضد الإسلاميين، تستهدف تشويه صورتهم، وتخويف الجماهير المصرية من الانحياز إليهم في الانتخابات البرلمانية.

ومع مضي المراحل الانتخابية، انتقلت وسائل الإعلام الخاصة من انتقاد الإسلاميين إلي الطعن في سلامة الانتخابات والتشكيك في مصداقيتها وأنهل ليست تعبيراً عن رغبات وتطلعات المواطنين وأهداف الثورة، حيث تمت قراءة الانتخابات وفق آلية لنقل الدولة لصالح التوجهات الإسلامية، والتحول عن المشروع الليبرالي الرأسمالي، كما انتقلت وسائل الإعلام مرة أخرى للترويج لنقل السلطة السياسية لمجلس الشعب والإسراع بإنهاء الفترة الانتقالية، وقد جاء ذلك في سياق الدفع بحدوث أزمة سياسية بين الإخوان/ الحرية والعدالة والمجلس العسكري.

وبشكل عام، يمكن تقييم البيئة الإعلامية فترة الانتخابات وما بعدها، من وجهة أنه في ظل ضعف الأداء الإعلامي التابع للإخوان، تراجع القبول الشعبي لوسائل الإعلام الخاصة وخاصة عندما روجت للتظاهر والمطالب الفئوية والاعتصامات، حيث اعتبرتها المخيلة الشعبية تهديداً للاستقرار والمكاسب التي تحققت خلال الفترة التي انقضت من المرحلة الانتقالية.

ج. البيئة الاجتماعية

شهدت مصر خلال الفترة الماضية اندلاع موجة من العنف والاحتجاجات والتظاهرات مطالبة بتحسين الأحوال المعيشية في طول البلاد وعرضها، لدرجة جعلت بعض الأفراد يتمنون عودة النظام السابق مرة أخرى، إذ اعتقدت الجماهير أن نجاح الثورة معناه زيادة الأجور، وتحسين الأحوال المعيشية للمواطنين والقضاء على الفساد الذي أضر بمختلف نواحي الحياة في مصر، ولما تأخرت الحكومة في إحداث التغيير، وعجزت عن توفير الأمن والاستقرار للمواطنين، وسمحت للبلطجة والعنف بالانتشار والسيطرة على مقاليد الأمور، أثار ذلك استياء شرائح عديدة من المواطنين ودفعهم للاحتجاج على حالة الفوضى التى تشهدها البلاد بسبب البلطجية، والاعتراض على الفجوة الكبيرة بين الأسعار والأجور، واستمرار بعض رموز الفساد في مناصبهم بالرغم من القضاء على رأس النظام.

فبعد نجاح الثورة المصرية في إسقاط رئيس الدولة، وتفاؤل الشعب المصري بالتحول الاستراتيجي الذي تشهده مصر لأول مرة في تاريخها، بدأت الحوادث الطائفية تطل برأسها من جديد، ولأسباب واهية ومتكررة، بشكل جعل البعض يشكك في إمكانية وجود عناصر داخلية وخارجية تحاول تأجيج الفتن الطائفية وإشعال نيران الحرب الأهلية في البلاد، إذ اندلعت في ٤آذار/ مارس ٢٠١١ أحداث كنيسة الشهيدين في قرية اطفيح بحلوان بسبب علاقة عاطفية بين فتاة مسلمة وشاب مسيحي، حاول في إثرها أهل الفتاة قتلها وقتل والدها، والانتقام من الشاب المسيحي، ما أدى إلى وقوع مشاجرة انتهت بمقتل والد الفتاة وأحد أقاربه، وتحطيم الكنيسة وإشعال النيران فيها.

ولم تمض على تلك الحادثة شهراً، حتى اندلعت اشتباكات طائفية أخرى بمركز أبو قرقاص بالمنيا في نيسان/ أبريل ٢٠١١، أسفرت عن مقتل ثلاثة مسلمين، وإصابة العشرات من الجانبين. واندلعت مشاجرة أخرى بعد أيام بقرية نزلة فرج الله، أسفرت عن مقتل قبطي وإصابة العشرات، وتسببت في حرق وإتلاف عدد من المنازل، كما وقعت أحداث شغب بمركز مطاي بنفس المحافظة وأدت إلى إصابة عشر أشخاص، بينهم سبعة من أفراد الشرطة.

وتواصلت تلك الأحداث وصولاً إلى أحداث ماسبيرو في ١٠ تشرين الأول/ أكتوبر ٢٠١١، عندما نظم آلاف المسيحيين مسيرة من حي شبرا (شمال القاهرة) إلى مبني التلفزيون المصري (ماسبيرو)؛ للتنديد بأحداث كنيسة المارياب، مطالبين بحرية المسيحيين في بناء الكنائس، وتطورت الأحداث إلى اشتباكات، أسفرت عن مقتل أكثر من سبعة وعشرين شخصاً وإصابة المئات.

ولم يقتصر الأمر على ذلك، بل وشهدت البلاد انتشاراً للعنف والبلطجة بشكل غير مسبوق؛ إذ انتشرت أعمال البلطجة في مختلف ربوع مصر، وأصبحنا نسمع عن عمليات سلب ونهب وتثبيت وخطف غير مسبوقة في تاريخ البلاد، ويرتبط بذلك نقطة أخرى في غاية الأهمية، تتمثل في ارتفاع الأسعار بشكل ملفت خلال الفترة السابقة على

الانتخابات مباشرة، فحسب الخبراء فإن زيادة الأسعار في مصر لا تزيد بمعدل ٣- ٥٪ كما في معظم بلاد العالم، وإنما تزيد بمعدلات تصل إلى ١٠٠٪ وأحياناً ٣٠٠٪ كما في أسعار الدواء والحديد، وفي هذا الصدد قال برنامج الغذاء العالمي إن مصاريف الأسرة المتوسطة المصرية ازدادت بنسبة ٥٠٪ منذ بداية ٢٠١١, وأضاف: "نظراً لأن الرواتب لم ترتفع بنفس نسبة ارتفاع أسعار السلع الغذائية، فإن الناس يجدون مزيداً من الصعوبة في تدبر احتياجاتهم المعيشية وخصوصاً أولئك الذين لا يطبق عليهم برنامج الدعم".

د. البيئة القانونية

جرت الانتخابات البرلمانية وسط بيئة قانونية وتشريعية تستند للإعلان الدستوري الصادر في ٣٠ آذار/ مارس ٢٠١١، والذى تضمن العديد من المواد القانونية الخاصة بضمان الحقوق والحريات، وجرت الانتخابات في ظل تغيير جذري في قانون مباشرة الحقوق السياسية، والذى عدل النظام الانتخابي ليجمع بين القائمة والفردي، بحيث يكون الثلثين للقائمة والثلث للفردي، وذلك بعد ضغوط شديدة من قبل القوى والأحزاب السياسية التى رأت أن النظام الفردي لا يخدم سوى فلول الحزب الوطنى، ممن يملكون الأموال، ويمكنهم ممارسة بعض الأساليب غير المشروعة لإغراء الناخبين.

وقد تم التوصل إلى تلك الصيغة بعد سلسلة من التغييرات لجأ إليها المجلس العسكري، إذ كان النظام الانتخابي في بداية الأمر نصف المقاعد للقائمة ونصفها للفردي، ولكن ذلك لم يلبِ طموحات الأحزاب السياسية، التى رأت في ذلك ضرراً كبيراً على مستقبلها، الأمر الذي دفع المجلس العسكري لإعادة النظر في القانون بحيث يكون ثلثين للقائمة وثلث للفردي، ولكن مع الحفاظ على نسبة الـ ٥٠٪ عمال وفلاحين.

كما أصدر المجلس الأعلى للقوات المسلحة مرسوماً بشأن تصويت المصريين في الخارج خلال الانتخابات العامة والاستفتاء، حمل رقم ١٣٠ لسنة ٢٠١١، ونص في المادة الأولى على أن الدولة تكفل للمصريين المقيمين خارج البلاد ممارسة حق الاقتراع فى الانتخابات العامة وإبداء الرأي في الاستفتاء.

وقد حدد القانون ضوابط الدعاية الانتخابية، حيث أصدرت اللجنة العليا للانتخابات فى ٢٩/ ١٠ / ٢٠١١، ثلاث قرارات خاصة بالقواعد والضوابط والإجراءات المنظمة للدعاية الانتخابية وإصدار التصاريح اللازمة للصحفيين والمراسلين المحليين والأجانب لمتابعة العملية الانتخابية وتنظيم دور منظمات المجتمع المدني في الانتخابات.

وقد تضمن القرار الأول الخاص بالدعاية الانتخابية على أن يكون لكل مرشح سواء بالنظام الفردي أو بالقائمة حق التعبير عن نفسه والقيام بأي نشاط يستهدف إقناع الناخبين باختياره والدعاية لبرنامجه وذلك عن طريق الاجتماعات المحددة والعامة والحوارات ونشر وتوزيع مواد الدعاية ووضع الملصقات واللافتات واستخدام وسائل الإعلام المسموعة والمرئية والمطبوعة والإلكترونية وغيرها في إطار الضوابط الواردة في الإعلان الدستوري والقانون وقرارات اللجنة العليا للانتخابات.

ونصت المادة الثانية من القرار على عدم التعرض لحرمة الحياة الخاصة لأي من المرشحين المنافسين والالتزام بالوحدة الوطنية، والامتناع الكامل عن استخدام الشعارات أو الرموز ذات الطابع الديني، أو التي تؤدي إلي التفرقة على أساس الجنس أو اللغة أو العقيدة كما حظرت المادة الثانية استخدام المباني والمنشآت ووسائل النقل المملوكة للدولة أو لشركات القطاع العام أو للشركات التي تساهم فيها الدولة بنسبة وللشركات التي تساهم الدولة في رأسمالها في الدعاية الانتخابية.

وذلك بالإضافة إلي عدم استخدام دور العبادة والمدارس والجامعات وغيرها من مؤسسات التعليم في الدعاية الانتخابية، كما لا يجوز تلقي أموال من الخارج، من شخص أجنبي أومن جهة أجنبية أو دولية أو من يمثلها في الداخل للإنفاق على الدعاية الانتخابية أو لإعطائها للناخبين مقابل الامتناع عن إبداء الرأي في الانتخاب أو إبدائه على وجه معين وعدم إعطاء أي شخص أو الوعد بإعطائه بنفسه أو بغيره مبالغ نقدية، أو منفعة عينية، أو معنوية، وتحظر الضوابط أيضا أيه دعاية انتخابية تنطوي على خداع الناخبين أو

التدليس عليهم بنشر أو إذاعة سلوك أحد المرشحين أو عن أخلاقة أو التشهير به من خلال الكلمات أو الصور أو المعاني أو الرموز لإيماءات أو أي شكل آخر بقصد التأثير على العملية الانتخابية أو توجيه الناخبين إلى إبداء الرأي على وجه معين أو الامتناع عنه.

ثانياً: نتائج الانتخابات

استطاع عشرون حزباً الحصول على مقاعد في مجلس الشعب، وذلك من إجمالي ستة وخمسين حزباً شاركوا في الانتخابات، وهو ما يعكس تنوع التمثيل السياسي داخل المجلس.

أ- التحالف الديمقراطي

نجح التحالف الديمقراطي (عشرة أحزاب) الذي يرأسه حزب الحرية والعدالة في تحقيق ٤٦٪ من مقاعد مجلس الشعب وحوالي ٦٠٪ من مقاعد مجلس الشوري، ليصبح التحالف صاحب الأغلبية في البرلمان، والذي يمكنه بالتعاون مع بعض الأحزاب، أو المستقلين من تحقيق أغلبية بسيطة تمكنه من تشكيل الحكومة، والحقيقة أن هناك العديد من الأسباب التى تقف خلف نجاح التحالف وحزب الحرية والعدالة أهمها ما يلي:

١- التعاطف الشعبي الكبير مع الإخوان الذين تعرضوا لظلم خلال فترة حكم الرئيس السابق حسنى مبارك، الذي لم يتوقف عن ملاحقة عناصرها واعتقالهم ومحاكمتهم أمام محاكم عسكرية.

٢- التحامهم بالفئات الشعبية، ونجاحهم في التواصل الجماهيري من خلال العمل الاجتماعي والتطوعي، مما أسهم في وضعهم في موقع قريب من فئات واسعة جداً من الشعب المصري.

٣- غياب البديل الحقيقي، خاصة في ظل حداثة تكوين غالبية الأحزاب الليبرالية، وتفاقم الأزمة التى يعانيها اليسار المصري، وعلى رأسه حزب التجمع.

٤- قناعة الناخب بوجود خبرة سياسية كبيرة لدى الفصيل الأساسي داخل التيار الإسلامي ممثلاً في جماعة الإخوان ورعايتها لحزب الحرية والعدالة، فهو ليس منفصلاً عن الجماعة.

ب- النور

حصل حزب النور السلفي في ظل تحالف إسلامي ضم الجماعة الإسلامية وحزب الأصالة، في الانتخابات البرلمانية ٢٠١١-٢٠١٢، على ٢٥٪ من مقاعد البرلمان، الأمر الذي أثار انتباه العديد من الخبراء والمحللين الذين لم يتوقعوا أن يحصل النور على هذا العدد الكبير من المقاعد بالرغم من قلة الخبرة السياسية، وهناك العديد من العوامل التى ساهمت في نجاح النور في الانتخابات، وتتمثل فيما يلي:

١- جاء أداء النور القوى نظراً لتمتُّـع الحركة السلفية بشبكة اجتماعية واسعة من خلال العمل الدَّعوي والاجتماعي، وتأثيرها القوي في الدوائر المحيطة بها، وانتشار جهود السلفيين خلال الفترة الماضية وتواصلهم الإعلامي والخدمى المباشر مع الجماهير، وقيامهم بقيادة موجه دينية أعطت لهم دفعة قوية وضعتهم في الواجهة، حيث استفادت الحركة السلفية كثيراً من حالة الزخم الإعلامي المتنامي، خاصة مع انتشار الفضائيات الدينية وتزايد أعداد الدعاة والوعاظ ونجوم الإعلام الديني.

٢- اعتبار الانتخابات بمنزلة معركة مع التيارات الليبرالية العلمانية، وبالتالي حشد الأتباع والمقربين منهم على أساس أن فوز هؤلاء يعني التأكيد على الهوية الإسلامية لمصر، وهو ما كان له تأثير كبير على قطاعات من الناخبين ذات النزعة العاطفية تجاه الدين.

ج- حزب الوفد

كشفت نتائج الانتخابات عن تراجع أداء حزب الوفد حيث حصل على ٩٪ من إجمالي مقاعد مجلس الشعب ليشغل المرتبة الثالثة، وهي نسبة لا تعكس تطلعات الحزب

في التساوي في الترشيح مع جماعة الإخوان على قوائم التحالف الديمقراطي، ولم يحصل إلا على مقاعد قليلة لا تتناسب مع تاريخه، وهو ما يؤكد فشل الحزب في الالتحام مع الجماهير، وتتمثل أهم العوامل التى أدت لتراجع حزب الوفد للمرتبة الثالثة فيما يلي:ـ

١- قيام حزب الوفد في السنوات الأخيرة بالاقتراب من الحزب الوطنى والدوران في فلك النظام السابق وعدم وضوح هويته السياسية، وابتعاده عن الجماهير، وفشل قياداته في أن تثبت وجودها ولم توضح ما يمكن أن تقدمه للمجتمع ولا يريد الوفد تقبل الواقع الذى أصبح فيه بعد سنوات طويلة من الانهيار ويرى نفسه زعيم الليبراليين ويضع نفسه فى مرتبة أعلى بكثير من الواقع العملى.

٣- قيام النظام السابق بالسيطرة على الأحزاب الليبرالية وتحويلها إلى ديكور يبدو أنه ديمقراطي أمام الجميع، وهو بالطبع ليس كذلك أبدا، ففقدت مصداقيتها وكيانها السياسي الحقيقي بسبب تبعيتها للنظام القديم.

٤- فشل الأحزاب الليبرالية وعلى رأسها حزب الوفد في تنظيم نفسها بشكل جيد، والنزول للجماهير من خلال برنامج واضح يتضمن كافة القضايا والمشكلات التي يواجهها الشعب المصري.

٥- خروج الوفد من التحالف الديمقراطي بدون أسباب واضحة، وتحالفه مع فلول الحزب الوطنى الذين نزلوا على قوائمه، مما أحدث انقساماً داخل الحزب وأثّر على صورته في المجتمع، وتحوّل الكنيسة عن التصويت لحزب الوفد لصالح الكتلة المصرية.

د. الكتلة المصرية

نجحت الكتلة المصرية (وهي تضم أحزاب "المصريين الأحرار" و"التجمع" و"الديمقراطي الاجتماعي المصرى") في أن تصبح منافسا قويا في الانتخابات البرلمانية المصرية، بعد أن نجحت في تحقيق المركز الرابع في الانتخابات بعد حزب الوفد وقبل حزب الوسط، وتتمثل أهم العوامل التى ساهمت في نجاح الكتلة فيما يلي:

١- اعتماد قواعدها الاجتماعية على تأييد الطبقات المْيسورة والأكثر ليبرالية، وتأييد الكنيسة للكتلة وحثِّها الأقباط على التصويت لتحالف الكتلة، خوفاً من اتِّساع نفوذ الإسلاميين، فقد شهدت الانتخابات توافد الأقباط في القاهرة وباقي المحافظات خاصة الصعيد على صناديق الاقتراع.

٢- الدعاية والحشد الهائل الذي قام به حزب المصريين الأحرار الذي أنفق ٣٠ مليون جنيه على الدعاية الانتخابية.

٣- قيام الفضائيات الخاصة برجال الأعمال؛ بتشويه الإسلاميين والتحذير منهم، حيث كان المشهد في الشهور الماضية داخل هذه الفضائيات هو البرامج المستمرة التي لا تكاد تنتهي، والتي تستضيف الكتَّاب والصحفيين والسياسيين اليساريين والأقباط والليبراليين، ويمنع منها الإسلاميين حتى لا يدافعوا عن أنفسهم.

هـ تحالف الثورة مستمرة

وهي تحالف يضم حزب العدل وأحزاب أخري تحت التأسيس، وقد حازت على ٣٪ من مقاعد مجلس الشعب، وترجع النتائج التي حققها التحالف لحداثة نشأة أعضائه.

ثالثاً: ملامح النتائج

شهدت الانتخابات البرلمانية معدلات تصويت يتجاوز متوسطها ٦٢٪ من إجمالي الناخبين، وفق ما أعلنته اللجنة العليا للانتخابات، فعلى الرغم مما شهدته مصر قبيل إجراء الانتخابات البرلمانية من محاولات لتأجيلها بعد مناداة بعض الأحزاب والقوى السياسية، بإسقاط حكم العسكر، وتأجيل الانتخابات البرلمانية، وقيامهم بالاعتصام في ميدان التحرير، والإعلان صراحة عن فقدان الثقة في المجلس العسكري، الذي وجهت إليه اتهامات عدة بالفشل في إدارة البلاد، إلا أنه وعلى عكس المتوقع، ومع بداية الجولة الأولى من الانتخابات، خرجت الجماهير المصرية بأعداد غفيرة، قطعت الطريق على تلك القوى، ودفعتها لسرعة التعامل مع المتغيرات والمشاركة بقوة في الانتخابات، مما دفعها لتعليق اعتصامها والمشاركة في العملية الانتخابية، كما لم تشهد المراحل الانتخابية المختلفة

أعمال عنف وبلطجة أو تدخلات أمنية، والتى نجح الجيش في السيطرة عليها بسبب الإجراءات الأمنية المشددة التي اتخذتها القوات المسلحة لتأمين اللجان المختلفة.

وبشكل عام كشفت العملية الانتخابية عن مدى قدرة الدولة المصرية على تحدي الظروف الصعبة والتي كادت تهدد تماسكها خلال المراحل المختلفة للثورة، فرغم عوامل القلق والتوتر والانهيار الأمني، اتجهت كل إرادة الدولة من والمجلس العسكري والشعب والقوي السياسية لإنقاذ البلاد من الفوضى، وتحدي المخاطر الداخلية والخارجية والتي كادت تعصف بالبلاد خلال الأسبوع الأخير من شهر تشرين ثاني/ نوفمبر، وقد انعكست هذه الإرادة في إجراء انتخابات آمنة ونزيهة وغير مسبوقة في التاريخ المصري الحديث.

وبينما انعقدت الإرادة السياسية على عقد الانتخابات رغم التحديات الداخلية والخارجية، فقد تضامنت رغبة الشعب في الخروج من الحلقة المفرغة، والجدل حول المسار الانتقالي والذي كاد يصيب البلاد بالشلل، وقد انعكس تضافر السلطة والشعب في ارتفاع نسبة التصويت لمتوسط ٦٢٪ من إجمالي الناخبين، لا يعكس فقط روح التحدي لبناء الدولة والخروج السريع من المرحلة الانتقالية، ولكنه يعكس في ذات الوقت انتقال الروح الثورية من النخبة والشباب والحركات السياسية إلى عامة الشعب التي صارت أكثر نشاطاً وتفاعلاً مع الشئون العامة ومناقشته للبدائل والخيارات السياسية المرتبطة بمستقبل الدولة، وهذا الوضع يمهد لانتقال وتحول سياسي واسع النطاق في الشخصية المصرية وثقافتها السياسية تجاه السلطة والمجتمع، وبالتالي، إلى ما يشير لإمكانية المساهمة الشعبية الواسعة في إثارة النقاش حول القضايا الاستراتيجية المتعلقة بالمسار السياسي والاجتماعي والتنمية الاقتصادية للدولة.

فما يتضح هيمنة التصويت للاتجاهات الإسلامية بمختلف مدارسها الدعوية (الإخوان – السلفيون – الوسط)، لتصل ما يقرب ٦٦٪، تكشف النتائج عن التنوع في السلوك التصويتي للناخبين، حيث تكشف نتائج بعض الدوائر عن وعي قطاع كبير من الناخبين بالتركيبة السياسية في الدوائر الانتخابية، حيث توزعت الأصوات على مختلف

القوائم في القاهرة والفيوم وبور سعيد رغم تفوق المرشحين على المقاعد الفردية، وقد تكرر هذا المشهد في العديد من الدوائر، وبهذا المعنى، فإن هذا النمط من الانتخابات سوف يساعد على زيادة الاختيار على أساس التوجه السياسي والحزبي وليس على أساس الخدمات المحلية، وهو ما يدفع بتطوير المؤسسة التشريعية وتفعيل أدوارها السياسية.

تشير توجهات التصويت لأحزاب الكتلة المصرية، لاصطفاف الكنيسة وراء أحزاب الكتلة في المرحلة الأولى ولكنها كانت أقرب للتصويت للحرية والعدالة في المراحل التالية، وهي حالة تقترب من اتجاهات التصويت أثناء الاستفتاء على التعديلات الدستورية في آذار/ مارس الماضي، وهو ما كان مثار انتقاد حزب الوفد، وبغض النظر عن هذا الانتقاد، فإن اعتماد الكنيسة لهذه السياسة يتزامن مع حملات ترويج في الداخل والخارج لمناهضة صعود الإسلاميين عبر الانتخابات النزيهة، وذلك تحت الادعاء بهروب الاستثمار المحلي والأجنبي والترويج لمقولات تحريضية ضد الإخوان في أمريكا وأوربا، وباستمرار انحياز الكنيسة لصالح أطراف مناهضة للإسلاميين، يحدث خلط وتداخل بين المؤسسة الدينية الروحية والحزبية السياسية، مما يزيد من تباعد الكنيسة عن القضايا الوطنية والانخراط في قضايا فئوية أو فرعية، تعد امتداداً لممارسات النظام القديم.

تكشف اتجاهات التصويت عن تطلع المصريين للقطيعة مع النظام السابق، وهو ما يتضح ليس فقط في تأييد الإسلاميين المضطهدين من نظام مبارك، ولكن أيضاً في مكافحة "الفلول" وإسقاط من ترشح منهم، وإذا كانت حملة المطالبة بالعزل السياسي أكرهت أعضاء الحزب الوطني على عدم الترشيح ومن أقدم على الترشيح يظل مهدداً بالسقوط، وبهذا المعنى، تشير نتائج التصويت إلى رغبة المصريين في إحداث قطيعة مع النظام السابق وبدء عهد جديد في السياسة المصرية تقوم على احترام الإرادة الشعبية والتنوع السياسي، وهذا ما يعد بديلاً قوياً لقانون العزل السياسي.

رابعاً: ملامح أداء الأحزاب السياسية

تشير تداعيات الأحداث فترة ما بعد الانتخابات إلى وجود حالة قلق في نظرة حزب النور وبعض التوجهات السلفية تجاه جماعة الإخوان المسلمين/ الحرية والعدالة، وقد انعكست تلك الحالة على العلاقة بين الطرفين، خاصة فيما يتعلق بالأداء التشريعي وهوية الدولة والموقف تجاه اللجنة التأسيسية، فمن ناحية الأداء التشريعي، يتضح أن حزبي الحرية والعدالة والنور يتخذان مواقف مختلفة تجاه بعض القضايا، وذلك رغم توافقهما على توجهات السياسة التشريعية، ففيما يتعلق بسحب الثقة من الحكومة حدث اختلاف في تقدير الموقف، فبينما اقتصر موقف حزب النور على رفض لجان مجلس الشعب (١٩ لجنة) لبيان الحكومة، ذهب "الحرية والعدالة" إلي ضرورة سحب الثقة وتشكيل حكومة جديدة، وبغض النظر عن اختلاف منطلقات الحزبين في هذه المسألة، تكشف هذه الحالة بوضوح عن اهتزاز فرص التحالف بين الطرفين، وخاصة في ظل توجيه بعض شيوخ الحركة السلفية انتقادات لجماعة الإخوان المسلمين بسبب إصرارها على الدولة المدنية وقبول الديمقراطية ذات الجذر الليبرالي والعلماني والرأسمالي.

يمكن تصنيف توجهات الأحزاب السياسية في مجلس الشعب إلى ثلاثة توجهات أساسية وهي:

الاتجاه **الأول:** ويمثله حزب الحرية والعدالة، حيث تميل ممارساته لتبين الخيارات الوسطية ليشكل التيار الرئيسي داخل المجلس، وقد ظهر ذلك في توزيع اللجان والمناقشات، وخاصة فيما يتعلق بالتصويت على اللجنة التأسيسية، فرغم تبني الحزب رسمياً تشكيل اللجنة حيث٤٠٪ من أعضاء المجلسين و٦٠٪ من غير الأعضاء، فقد صوت غالبية أعضاء الحزب على مقترحات الأحزاب الأخرى والتي تبنت تشكيل اللجنة بنسب متساوية بين الأعضاء وغيرهم، والمشكلة التي تواجه الحرية والعدالة تتمثل في تراجع فرص التحالف مع أحزاب أخرى، حيث تشير اتجاهات التصويت في مجلس الشعب إلى اقتصار التأييد على عضوية الحزب وبعض أعضاء "التحالف الديمقراطي من أجل مصر".

أما الاتجاه **الثاني**: فيتمثل في حزب النور، حيث يسعي لتكوين إطاره السياسي المستقل والبعيد عن تأثير "الحرية والعدالة"، وتشير ممارسات "النور" إلى أنه يحاول تحديد ملامح أدائه التشريعي بشكل يختلف عن أي من الأحزاب الأخرى، فخلال الفترة الماضية، يلاحظ حدوث تطور ملموس في تناول "النور" للقضايا السياسة والاقتصادية، حيث صار ينتقل من التناول الأيديولوجي الخام إلى الاجتهاد في طرح تفاصيل وتصورات تتصدى للمشكلات القائمة، وقد اكتسب الحزب تأييد الرأي العام في تصديه الحميد لمشكلة النائب "البلكيمي" باعتبارها قضية أخلاقية، وبشكل أثبت قدرة الحزب على المحاسبة مهما كانت النتائج، وهو ما يشير إلى وجود توجهات انفتاحية داخل الحزب وتغيير الصورة النمطية عن أعضائه.

أما الاتجاه **الثالث**: فيتمثل في الأحزاب الليبرالية والاشتراكية، وهي في مجملها لا تشكل كتلة سياسية واحدة، حيث تضم إلى جانب حزب الوفد أحزاب الكتلة المصرية وتحالف الثورة مستمرة، وبشكل عام تتوافق هذه الأحزاب حول صيغة الدولة المدنية القريبة من العلمانية، ولكنها على مستوى الممارسة السياسية لا تقترب من العمل المشترك، فبينما يتجه "الوفد" للعمل بشكل منفصل عنها، فإنه يسود توجه اندماجي لد الأحزاب الليبرالية الأخرى وخاصة حزبي "العدل" و"الديمقراطي الاجتماعي"، ولا يتوقع أن يؤدي هذا الاندماج إلى تزايد تأثير الخطاب الليبرالي في المستقبل القريب، حيث تعاني هذه المجموعة من اختلالات هيكلية سواء في حداثة البناء التنظيمي أو محدودية العضوية.

يشير الجدل حول تكوين اللجنة التأسيسية وصياغة الدستور إلى وجود تناقض في السياسة المصرية، فبينما توضح المناقشات الفكرية والسياسية والاقتصادية مدى التوافق على التوجهات العامة للدستور والتي تتلخص في السعي الحثيث لبناء دولة مصرية ديمقراطية حديثة, مع احترام خصوصية المكون التاريخي المصري, والفصل بين

السلطات, ومجالس نيابية تمثل الشعب, احترام الإسلام ودوره في المجتمع وحقوق الأقليات, والحريات العامة والخاصة, والعدالة الاجتماعية.

حدث خلاف حول تشكيل اللجنة التأسيسية سواء من داخل البرلمان أو خارجه، وهو ما يعكس حالة من القلق والتوتر بين الأحزاب السياسية، صارت تشكل واحدة من أهم خصائص النظام الحزبي فترة ما بعد الثورة، فرغم صدور قرار بتشكيل اللجنة مناصفة بين المجلسين وبين المواطنين، برزت محاولات للطعن في قرار مجلس الشعب، وذلك من وجهة احتمال وجود عيب دستوري في مشاركة البرلمان في صياغة الدستور، وهو ما يعكس حالة الانقسام التي تشهدها البلاد منذ الاستفتاء على التعديلات الدستورية.

تشير هذه التوجهات والأوضاع إلى تراجع احتمالات تكوين تحالفات مستقرة داخل مجلس الشعب، وذلك رغم التماثل الكبير في البرامج السياسية والتي تميل إلى التدرج الإصلاحي، وذلك باستثناء تحالف الثورة مستمرة، والذي يميل للتصورات الثورية، حيث يؤثر اختلاف وتباين العضوية الجماهيرية في ترجيح المصالح السياسية، فبينما يستند كل من " الحرية والعدالة" على قاعدة اجتماعية كبيرة تتمثل في تنظيم جماعة الإخوان والحركة السلفية، فإن الأحزاب الأخرى تستند لقاعدة اجتماعية محدودة وبعض جماعات الأعمال، ومن الملاحظ وجود اختلاف في مرامي وأهداف الكتل الاجتماعية المختلفة، وهو ما يؤثر على مواقف وتوجهات الأحزاب السياسية.

إن المشكلة الأساسية تتمثل في صعوبة تكوين تكتل قادر على قيادة البلاد خلال المرحلة المقبلة، حيث يشهد البرلمان تحدياً من نوع آخر، يتمثل في احتمال تزايد الخلاف بين السلفيين والإخوان، إذ يعد نجاح السلفيين بهذه النسبة من الأصوات في الانتخابات البرلمانية تحدياً لجماعة الإخوان المسلمين التى تجنبت الحديث عن الشريعة الإسلامية وآليات تطبيقها فى الوقت الذى سوف يجر السلفيون الإخوان فى البرلمان إلى الاستغراق فى النقاش والحديث عن الشريعة الإسلامية وقوانينها وآليات تطبيقها.

خامساً: مستقبل العملية السياسية

رغم تكوين البرلمان كأول إنجازات الثورة، إلا أن هناك العديد من الاحتمالات المتوقعة خلال الفترة المقبلة، وهي في مجملها تعكس حالة الترقب لمستقبل السياسة في مصر:

الاحتمال **الأول**: يكتسب الطبيعة الصدامية بسبب بطء الأداء السياسي للحكومة وعجزها عن تلبية المطالب الشعبية والثورة، وهو ما يساعد على إعادة إنتاج النظام السابق وسيطرته على الدولة، من خلال السيطرة على أجهزة الدولة، ونشر العنف والفوضى والبلطجة، ويتوقع هذا البديل استمرار الصراع الذي يتراوح بين التوتر والمواجهات الدموية بين العسكر والتيارات الثورية من ناحية، وتصاعد التوتر بين «الإخوان المسلمين» والسلفيين، وبين الأحزاب والقوى السياسية الديموقراطية، وعلى الجانب الآخر تظل الكتلة الكبرى من المواطنين الذين يتطلعون إلى إصلاح أوضاعهم المعيشية المتدنية وتحقيق الحدود الدنيا من العيش بكرامة في وطن حر قادر على النهوض لمواجهة الاستبداد والقمع والنهب، في حال من الهلع وعدم الأمان الذي قد يصل إلى حد النقمة على الثورة.

الاحتمال الثاني: إقصاء المؤسسة العسكرية من المشهد وتشكيل حكومة ورئاسة مدنية منتخبة، منذ نجاح الثورة والمؤسسة العسكرية تسعى للاحتفظ بوضعها الاستثنائي الذي تمتعت به منذ قيام ثورة يوليو ١٩٥٢ وجعلها فوق المحاسبة والرقابة المدنية، فقد أعادتها ثورة ٢٥ يناير إلى صدارة المشهد السياسي بصورة مفاجئة وغير متوقعة في إطار موقفها غير المعادي للثوار، ما يلقي على عاتقها مسؤولية التمسك بثوابتها في الحفاظ على تراثها الوطني وصورتها وشبكة علاقاتها الدولية.

يتمثل الشرط الأساس لنجاح هذا الاحتمال بضرورة توحد القوى الثورية وانضمام القوى السياسية من الديموقراطيين والإسلاميين في إطار جبهوي تحكمه القواسم المشتركة وضرورات المرحلة الانتقالية، والبدء بمرحلة تفاوض جاد مع المجلس العسكري لإقرار

كل طرف بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية للطرف الآخر والسعي إلى إخراج العسكر من اللعبة السياسية ورفع قبضتهم عن الحياة المدنية وفتح الطريق أمام التحول الديموقراطي بعيداً من سيطرة المؤسسة العسكرية، ويكمن تحدي هذا الاحتمال في صعوبة وجود تحالف سياسي متماسك، يستطيع إدارة الدولة وملء فراغ الدور السياسي للمؤسسة العسكرية.

السيناريو الثالث: الثورة الثانية حيث يشير المشهد السياسي والمجتمعي الراهن لتراجع أداء الدولة وخاصة على المستويين الاقتصادي والأمني في ظل تفاقم الأزمات الاجتماعية، وهذه الأوضاع قد تحدث فجوة الثقة بشكل يصادم تطلعات المصريين بعد الثورة مما يضع تحديات أمام الحكومة والحركات السياسية.

يتضح لنا من خلال ذلك العرض أنه رغم نجاح الثورة، لاتزال هناك العديد من التحديات التى تواجه الأحزاب والقوى السياسية، سواء التى نجحت في الوصول للبرلمان، أو التى شاركت في الثورة، وأنه ما لم يحدث توافق على الترتيبات الانتقالية وإجراء انتخابات الرئاسة بصورة شفافة، فإن نذر ثورة ثانية ستلوح في الأفق، وتبدأ مرحلة أخرى يصعب التنبؤ بمسارها.

وثائـــق

الانتخابات المصرية ٢٠١١/ ٢٠١٢*

نتائج انتخابات مجلس الشعب المصري

الحزب	عدد المقاعد	عدد الأصوات	النسبة المئوية
حزب الحرية والعدالة	٢٣٥	١٠١٣٨١٣٤	٪٤٧,٢
حزب النور	١٣١	٧٥٣٤٣٦٦	٪٢٤
حزب الوفد	٢٨	٢٤٨٠٣٩١	٪٨
تحالف الكتلة	٣٤	٢٤٠٣١٣٨	٪٧
حزب الوسط	١٠	٩٨٩٠٠٤	٪٢
الثورة مستمرة	٧	٧٤٥٨٦٣	٪٢
حزب الإصلاح والتنمية	٨	٦٠٤٤١٥	٪٢
حزب الحرية	٤	–	–
مصر القومي	٤	–	–
المستقلون	–	–	٪٥

* إعداد الأستاذة بتول أبو محفوظ، مركز دراسات الشرق الأوسط.

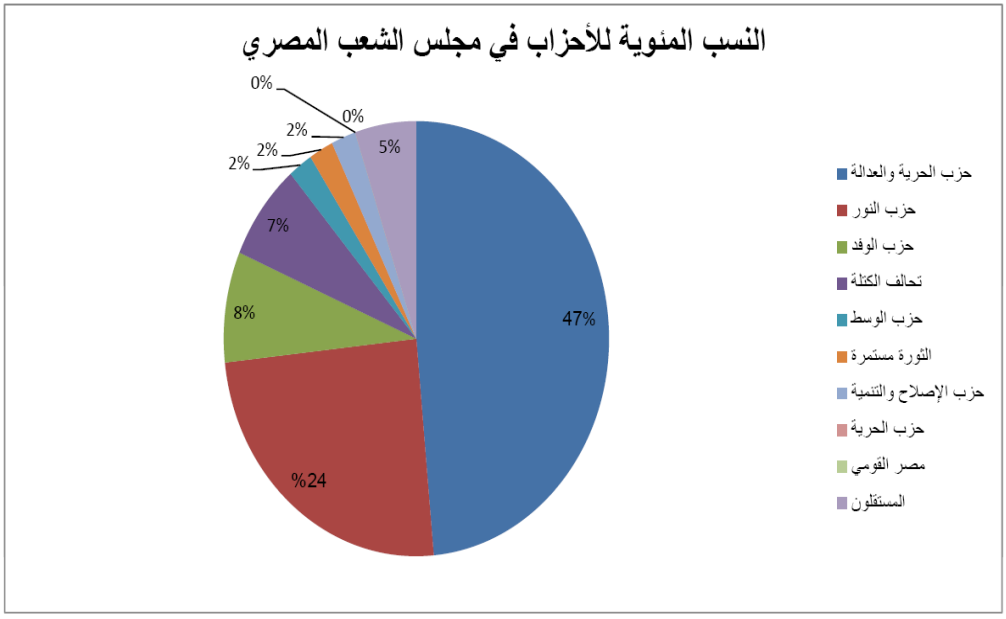

ثانيا: الخطوط العريضة لبرامج الأحزاب الثلاثة الأولى

١. حزب الحرية والعدالة

يدعو الحزب إلى إطلاق الحريات وبناء نظام سياسي رشيد يضع القواعد والمبادئ اللازمة لضمان ممارسة سياسية منافسة حرة شريفة ونزيهة لكسب أصوات الشعب الذي هو مصدر السلطات، مما يشكل تعددية حقيقية، ويضمن للشعب حريته في محاسبة السلطات التنفيذية، ويؤدي إلى تداول سلمي حقيقي للسلطة، وبالتالي تحقيق استقرار شامل يوفر مناخا صحياً لإقامة تنمية متكاملة وعدالة اجتماعية وريادة حقيقية تصل بمصر إلى تحقيق ملامح الدولة المنشودة، وهذا يتطلب وضع دستور جديد، مرجعيته ومصدرية موارده من مبادئ الشريعة الإسلامية الغراء، ويرتكز برنامج الحزب للإصلاح السياسي على المقومات التالية:

١. خصائص الدولة

٢. طبيعة النظام السياسي

٣. المبادئ السياسية الأساسية التي يتبناها البرنامج

I. مبادئ الحرية والمساواة وتكافؤ الفرص

II. استقلال القضاء

III. الانتخابات الحرة والنزيهة

IV. المساءلة والمحاسبة

V. لا مركزية الحكم المحلي، وحياد الجهاز الإداري

VI. رعاية حقوق المواطنة وصيانة الوحدة الوطنية

VII. تفعيل دور الأفراد والمجتمع المدني

وعلى صعيد دور مصر الإقليمي- في ظل النظام السابق- فيؤكد الحزب على تراجع دورها الاقليمي (العربي والأفريقي)، وكذلك محيطها الإسلامي، سواء في مجال الريادة الدينية، واختزال دورها في أدوار هامشية كدور الوسيط أو التابع لسياسات هذه الدولة أو تلك، بل إن الحزب يرى أن مصر في عهد مبارك تنكبت لتاريخها وإمكانياتها، لذا يسعى الحزب إلى عودة المجد والقيادة والريادة المصرية لسابق عهدها من منطلق الدور المحوري والاستراتيجي والثقل الحضاري والتاريخي لها ولمسؤوليتها القومية تجاه شقيقاتها من الدول العربية والإسلامية وتجاه الإسلام وقضاياه، وكذلك من منطلق الحفاظ على أمن مصر القومي.

ومن هنا، فإن الحزب يؤكد على عدة أمور، منها تأكيد العلاقات السلمية مع كافة الدول والشعوب، واحترام المبادئ والنظم التي وضعتها الجماعة الدولية لحل النزاعات بين الدول وتسويتها، واحترام العهود والمواثيق الخاصة بحقوق الإنسان في القانون الدولي، وإصلاح منظمة الأمم المتحدة، ويؤكد الحزب على الوحدة الوطنية والإسلامية المتوافقة مع الإرادة الشعبية، والضامنة للأمن القومي المصري، كما يدعو الحزب إلى دعم جامعة الدول العربية، ومنظمة التعاون الإسلامي، والاتحاد الأفريقي، وتفعيلها كل منها للقيام بالأهداف المنوطة بها.

أما على صعيد القضية الفلسطينية فقد أكد الحزب على ضرورة حل القضية الفلسطينية من منظور عربي إسلامي، وأكد على حق الشعب الفلسطيني في تحرير أرضه، وأكد على واجب الحكومات والشعوب العربية والإسلامية، وفي مقدمتها مصر، لمد يد العون والمساندة والتأييد للشعب الفلسطيني ولمقاومته.

أما في الشأن العراقي فدعا الحزب إلى تقديم كل سبل الدعم للشعب العراقي حتى يخرج آخر جندي من جنود الاحتلال الأمريكي، ويتحرر قراره الوطني من كل تدخل أجنبي، ويضمن سلامة ووحدة أراضيه، ويتخلص من العنف والطائفية.

ويسعى الحزب كذلك إلى تحقيق التكامل والتعاون الكامل في كافة المجالات مع السودان حتى يضمن سلامته ووحدة أراضيه.

ويدعم الحزب الشعوب في مطالبها المشروعة في الحرية ودعم الثورات العربية، والانحياز إلى الشعوب في مطالبها المشروعة في الحرية والعدالة والتنمية والأمن والكرامة والشورى، واستقلال قرارها الوطني، والحفاظ على وحدة أراضيها.

وسيعمل حزب الحرية والعدالة على تفعيل الدور المصري في أفريقيا، مع إعطاء أولوية للعلاقات والتعاون مع دول حوض النيل، ولا سيما أثيوبيا وجنوب السودان، وسيقوم بالعمل على زيادة حجم التبادل التجاري مع الدول الأفريقية، وإقامة المشروعات الاستثمارية المشتركة معها، وتأمين حصة مصر من مياه النيل.

أما على صعيد الدول الإسلامية فيدعو الحزب إلى أهمية استعادة دور مصر في محيطها الإسلامي أيضاً، وضرورة توحيد العلاقات مع الدول الإسلامية، وبخاصة تركيا وإيران وماليزيا وباكستان وإندونيسيا ونيجيريا، وغيرها، إضافة إلى ضرورة تحقيق الريادة الإقليمية.

كما يؤكد الحزب على أهمية وضرورة العمل المستمر والفعال على صعيد العلاقات الدولية من منطلق حرص الحزب على تحقيق وتقوية علاقات ودية مع كل دول العالم، شريطة أن تقوم هذه العلاقات على الندية والاحترام المتبادل والمصالح المشتركة.

٢. حزب النور

يرى حزب النور بأن الإصلاح السياسي مطلب أساسي وضروري لجميع قطاعات الشعب، وهو القاعدة للإصلاح في كافة مناحي الحياة، والنظام الذي يقوم عليه الاستقرار والثبات للمجتمع، ويدعو الحزب لإقامة دولة عصرية على الأسس الحديثة، تحترم حقوق التعايش السلمي بين أبناء الوطن جميعاً، بعيداً عن النموذج الثيوقراطي الذي يدعو إلى دولة تدعي الحق الإلهي في الحكم، وتحتكر وحدها الصواب في الرأي، وكذلك بعيداً عن النموذج اللاديني الذي يريد اقتلاع الأمة من جذورها وهويتها الثقافية، وإنما يدعو الحزب إلى بناء دولة قائمة على تعدد المؤسسات والفصل بين السلطات، لتعمل بشكل متوازن ومتكامل، وتحمي الحريات، وتحقق العدالة بين أبناء الوطن جميعاً، وتحرص على تكافؤ الفرص، وتحفظ الحقوق، وتراعي معايير الشفافية والنزاهة.

وفيما يتعلق بدور مصر على الصعيد العلاقات الخارجية يرى الحزب بأن مصر تميزت لعهود طويلة بمنزلة دولية رفيعة وعالية، على كافة الأصعدة والميادين، ولكن التراجع والانتكاس أصابها في العقود الأخيرة نتيجة للنهج المهين الذي سارت عليه السياسة الخارجية السابقة، ويرى الحزب أن انكفاء مصر على نفسها وانشغالها بأمورها الداخلية فقط، وإهمالها المتزايد لشؤون القارة الأفريقية إلى الحد الذي جعلها تبدو غير مبالية بما يجري في دول حوض النيل، أدى إلى تآكل دورها على الصعيدين الإقليمي والدولي، وإلى العجز عن استثمار رصيدها التاريخي في أفريقيا، مما جعل دولاً صغيرة تتعالى عليها ولا تمانع في التعاون مع دول معادية تسعى لابتزازها، ويؤكد الحزب أن الوقت قد حان لتصحيح مسار سياسة مصر الخارجية، واستعادة مكانتها المرموقة في طليعة دول العالم.

ويعتبر الحزب بأن العلاقات الخارجية مع الدول والشعوب الأخرى ينبغي أن تؤسس على الاحترام المتبادل والعلاقات المتكافئة، والتعايش السلمي، وتقوم على أساس تكامل الحضارات وليس صراع الحضارات، مع الحفاظ على الهوية والثقافة،

وتحقيق قيم الحق والعدل والحرية، وعدم الاعتداء على الغير، وتجريم اغتصاب حقوقهم.

ومن ناحية أخرى، يرى الحزب أنه لا بد من تدعيم الدور الدبلوماسي المصري النشط الفعال على المحيط العالمي والأفريقي، خاصة بين دول حوض النيل والسودان بشكل أخص، وكذلك الدور الريادي على المحيط العربي والإسلامي، وتفعيل التعاون الاقتصادي والثقافي مع هذه الدول بما يساهم في استعادة مكانة مصر الدولية، وأن السياسة الخارجية لا بد أن تدعم الأمن القومي المصري، وتحترم العهود والمواثيق، ولا تزج بالبلاد في نزاعات تدمر ولا تعمر، وتهدم ولا تبني، بل تحرص على تحقيق أعلى المكاسب، وتحافظ على أهم المصالح للأمة المصرية خاصة، وللأمة العربية والإسلامية عامة.

ويؤكد الحزب على ضرورة دعم استقلالية القرار السياسي المصري، والمؤسس على مصلحة البلاد الحقيقية، والنابع من الإرادة الوطنية الحرة الممثلة بالمجالس النيابية، والذي يتناسب مع هوية الدولة، وانتمائها الحضاري والثقافي، ومن الطبيعي ألا يكون القرار السياسي المصري مستقلاً استقلالاً تاماً إلا بتحقق الاستقلال الاقتصادي، والاستقرار الداخلي الأمني والسياسي، وهذا يتطلب بناء القوة المتكاملة للدولة وتطويرها في النواحي السياسية والاقتصادية والعسكرية والاجتماعية والثقافية، ورغم أن السياسة الخارجية تركز على تحسين العلاقة مع الأنظمة السياسية في الدول المختلفة، إلا أنه لا بد مع ذلك من الاهتمام بإحياء علاقة التواصل والتعاون مع الشعوب كافة دون الاكتفاء بالأنظمة السياسية، لتحل محل حملات العداء والكراهية التي كان يصطنعها النظام السابق مع شعوب المنطقة، كما حدث مثلا مع كل من الجزائر والسودان وقطر.

٣. حزب الوفد

يدعو حزب الوفد لدستور تضعه جمعية تأسيسية منتخبة تمثل شعب مصر بكل فئاته وطوائفه وانتمائاته السياسية ونقاباته المهنية واتحاداته النوعية من عمال وفلاحين، وهو دستور يحقق للمواطن حريته وكرامته، وتتحقق به كرامة الوطن وسيادته.

ويرى الحزب بأن الأمن والاستقرار للوطن والمواطن، وضمان الطمأنينه للمصريين

جميعاً في كل بقعه من بقاع مصر، على رأس أولوياته، ولا تنفصل أو تتناقض هيبة الشرطة مع تحقيق شعار "الشرطة في خدمة الشعب" بل هو شرط لهذه الهيبة والفاعلية، وكما ان إعاده تأهيل ضباط الشرطة وأفرادها ودعمهم مادياً ومعنوياً هو أهم خطوات إعادة بناء الجهاز الشرطي بعيدا عن انحراف طال كثيرين، لكنه لا يعني فسادا مطلقاً.

ويؤمن الوفد بأن نجاح هذا الجهاز الذي لا غنى عنه في أي مجتمع إنساني يرتكز على عودة مفاهيم الأمن المجتمعي وعلومه وتطبيقاته، من بحث جنائي وجوازات ومرور وأمن موانئ ودفاع مدني، وغيرها من أركان تأمين مجتمع مفتوح لا يتناقض مع حرية المواطن فيه، وإنما يحميه من التجاوز أو ممن يهدد سلامته.

فيما يدعو الوفد إلى مراجعة كافة التشريعات المدنية والجنائية والاقتصادية، وتنقيتها من كل القوانين الاستثنائية المقيدة للحريات، ومن كل ما يعوق تحقيق العدالة، وبما يُمكِّن من سرعة الفصل في القضايا وتنفيذ الأحكام وإعلاء دولة القانون حتى يطمئن كل مواطن على نفسه وماله.

أما على صعيد السياسة الخارجية لمصر، فيرى الحزب أن دول العالم العربي والإسلامي والأفريقي هي الدائرة الرئيسة للسياسة الخارجية المصرية، وأن نصرة قضاياها- وفي مقدمتها قضية فلسطين ومختلف قضايا التحرر- ركيزه أساسية لهذه السياسة، وتقوم السياسة الخارجية المصرية حسب الوفد على رؤية واضحة وتخطيط استرتيجي يوفران لها القدرة على المبادرة، ويزودانها بالإمكانات اللازمه للتحرك الفاعل في الاتجاهات التي يستلزمها تفعيل دور مصر وتدعيم العمل العربي المشترك رسيماً وشعبياً وتحقيق أكبر قدر ممكن من التضامن الفعلي.

ويؤكد الوفد على أهمية إعاده النظر في منهج التكامل الاقتصادي وآلياته المتبعة منذ نحو نصف قرن، والتوافق على صيغه جديدة لهذا التكامل تُعنى بالمدخل الإنتاجي وليس بالمدخل التجاري فقط، تمهيداً لبناء تحالفات اقتصاديه على أساس المصلحة، وتتطور لاحقا إلى كتل اقتصادية واحدة.

وينادي الحزب ببناء علاقات مصر الإقليمية على أساس من التعاون والتكامل، وإجراء حوار استراتيجي مع كل من إيران وتركيا حول مستقبل المنطقة، ومراجعة عملية التسوية والاتفاقات مع إسرائيل على أساس أنه لا سلام حقيقياً في ظل العدوان والإجحاف وانتهاك الحق الفلسطيني، في دولة ذات سيادة قادرة على البقاء وتصنع مصيرها ومستقبل أبنائها.

ويدعم الحزب بناء العلاقات مع دول حوض النيل، وبناء علاقة خاصة مع كل من ليبيا والسودان، والسعي إلى إقامة تكامل اقتصادي مع شمال السودان وجنوبه، وتحديد علاقات مصر الدولية في ضوء توجهات دورها العربي والإسلامي والإقليمي، سعياً إلى نظام عالمي أكثر توازناً وأقل إجحافاً.

ويقتضي ذلك بحسب الوفد تدعيم العلاقات مع الدول الصاعدة في كل من آسيا وأفريقيا وأمريكا اللاتينية، والتي تعمل من أجل نظام عالمي يتيح فرصاً أكبر للمشاركة والحوار، وبرتبط بذلك تطوير العلاقات مع كل من الصين وروسيا، وإعادة بنائها، وإعادة النظر في منهج العلاقات مع الولايات المتحدة وطبيعتها، انسجاماً مع متلطبات السياسة الخارجية التي تليق بمصر، وبعيداً عن التبعية والهيمنة.

Spring on the Palestinian Cause. According to the participants, the approaches of the new governments shaped by the public will are going to serve the Palestinian interest, for they will truly represent the peoples' desire to give a priority to the Palestinian cause. It is Israel that sees the Arab revolutions a as a strategic threat to its existence. The participants also argued that the Palestinians are capable to follow the same fashion of the Arab spring in a bid to achieve national reconciliation and rearrange their internal affairs, accounting on a deep pan-Arab support.

File Issue

Egypt Elections 2011-2012

Egypt Elections Results Review

Khyri Omar

The general elections in Egypt have witnessed the Islamist parties' winning of the majority of seats in both the upper and lower houses of the parliament. The change is considered a coup in the politics of Egypt and puts the state on the track of socio-political development. It is important to remember that the elections in this Arab republic remain the most accurate indicator of the public will. The present paper aims to explore these elections, their impact on internal and external affairs, especially in terms of managing the state, inter-partisan relations and foreign policy.

The results were highly predictable, mainly with regard to the victory of the Islamists. However, the rise of some movements and the fall of others raised a lot of questions. Experts have stopped long to analyze the reasons, indications and impact of the new phenomena on the political scene in light of internal and external pressures exerted on the parliament.

So, it was concluded that it was significant to practice democracy within Arab parties as well as form them on true democratic bases. The way will, then, be paved for political reform.

The book consists of 2 parts, the first of which presents the papers of the meeting in 6 sections:

- Standards and Indicators of a Democratic Party
- Democracy in Egyptian Parties: Internal Construction vs. Surrounding Milieu
- Democracy vs. Partisanship Dialectic under Colonization: Palestinian Factions Case
- Algeria: Confused Partisanship
- Yemen: Reform of Parties or Government?
- How to Build Democratic Parties in Undemocratic States?

On the other hand, the second part contains the papers which weren't presented in the meeting.

Seminar Issue

Arab Revolution and The Palestinian Cause

MESC

Political reformist and revolutionary movements were witnessed in many Arab countries last year. Radical changes took place in the structures as well as political systems of some countries and the peoples took over. This is going to have a real influence on the Arab Spring states' stance on Arab issues, in general, and the Palestinian cause, in particular, and paves the way for a close "Palestinian spring." Thus, the Middle East Studies Center in Amman held a seminar titled Arab Uprisings' Influence and Their Regional, International Interaction with the Palestinian Cause, joined by a number of Jordanian scholars and politicians.

Two main topics were discussed: Arab Uprisings' Influence on the Palestinian Cause and the Strategic Influence of the Arab

number of Muslim scholars decided to investigate the sacred book according to oral and impressionistic citations, especially in explaining several Islamic scripts and exploring religious Jewish view of other faiths. In addition, there are the teachings' details and developments which assist in objectively accounting for Jewish social and religious behaviors.

As the Middle East Studies Center keeps in touch with various Arab researchers, intellectuals, experts, religious scholars and politicians, some of them suggested translating the sacred book. It turned out that a number of Arab personalities, including some officials, had the desire to understand the content of the book which is considered a fundamental reference in upbringing the modern Jewish generation. According to the need, the MESC decided to call a team of specialists and researchers to translate it over a period of 5 years.

Book Review: Democracy within Arab Political Parties: Urgent Necessity

Atef Al Sa'dawy

Book Review of "Democratic Parties' Concept and Parties' Reality in Arab Countries"
Published by the Arab Unity Center, Beirut 2011
Edited b: Atef Al-Sa'dawy & Ali Khalifa Al-Kuwwari

The present book consists of the papers, discussions and comments of the 20th annual meeting of the studies of democracy in Arab countries. It was held at prominent Oxford University on July 24, 2010 and titled Democratic Parties' Concept and Parties' Reality in Arab Countries. The discussion started by covering the importance, ways and conditions of building democratic parties in the Arab countries. At that time, it did not seem likely to witness any deep democratic change in any of these countries, for the political reality was hardly reparable.

develop. Furthermore, there will be a better public-official state of harmony in dealing not only with Palestinian and regional issues, but also with many national problems in a sense of responsibility in the face of some parties' attempts of raising societal unrest.

Iran's Nuclear Program Amongst Western Sanctions and Israeli Threats

Sa'd Ben Nami

The escalation in the Arabian Gulf is not new nor has resulted from latest global shifts in the region. It is neither limited to certain parties. It actually goes back to the emergence of the Islamic Republic in the aftermath of the victory of the Iranian Revolution in 1979.

Though it had been preceded by some tension in the Pahlavi era, it later witnessed further problems including several parties like Iran, Iraq and the United States. The present report explores the beginning of the matter, in addition to its drives and main parties. The investigation also covers the development of the Iranian nuclear program, along with the world countries' stance, nuclear negotiations and sanctions. Finally, it is necessary to discuss the option of launching a military strike against the nuclear facilities and how realistic and efficient it could be.

Translation Review: Babylonian Talmud

Yasmine Al Asa'd

The Talmud– the most important reference for Jewish groups around the globe in its Palestinian and Babylonian Talmud– constitutes a historical mystery for Muslim and Christian scholars studying Judaism. There has never been any comprehensive Arabic translation of the Talmud, while very few English and French versions are narrowly circulated. Therefore, a

It is likely that Egypt will take the lead in dealing with the Palestinian and Arab issues, as well as set new terms for relations with Israel other than those on the days of Mubarak. Israel, then, would attempt to take pre-emptive measures against any developments in the Arab World and enhance division within the Arab nation.

Reports And Articles

Meshaal's Visit to Jordan: Motives and Outcomes

Faraj Shalhoub

The Head of Hamas' Political Bureau Khalid Meshaal to Jordan last month raised a lot of questions on its motives, outcomes and timing. It was Jordan which chose to boycott the group nearly a decade ago. The kingdom's policies opposite to those of Hamas have not changed. Nor have the grounds cited to justify cutting off the relations. Thus, it is necessary to focus on the reasons for Amman's new decision to start the rapprochement. On the other hand, the movement has always voiced its openness to strong relations with Amman as an undisputed priority. It believes that the kingdom is extremely vital to the Palestinian cause and appreciates the special integration between Jordan and Palestine.

It seems that the current change in the relation with Hamas on Arab and Western levels makes it difficult for any Arab state to be open to the group. Thus, the Jordanian stand is not isolated from the regional, international scene and is not likely to witness a noticeable deviation within the current conditions. This rupture of relations caused the missing of a lot of interests and was unjustified for most Jordanians.

It is argued that if the kingdom becomes more stable, and the government responds to the public demands of reform and political partnership, the relations with Hamas are more likely to

changes by re-introducing the concept of power and security to the debate in the form of rearrangement of the factors of power (the rise of soft power factors and down of hard power factors). The study discusses also the need to remove the link between strategic studies and the realist school that dominated until the end of the Cold War.

Arab Revolution Impacts on The Middle East Peace Process

Johnny Mansour

Before the Arab uprisings, the Arab world witnessed a state of chaos which the US and Israel tried to make up. The aim was to split regimes first and peoples second to conflicting parties. As the Arab spring has displayed the peoples' desire to end the era of dictatorship, Washington and Tel Aviv again are trying to deviate the uprisings' track in favor of the Hebrew State along with its supporting Arab regimes.

The peace process is not far away from these developments, some of which impose themselves if negotiations are revived. The Palestinian Authority headed by Abbas will not be able to go to talks by itself due to the rising influence of Hamas as a result of Arab revolutions and regional changes. Therefore, if talks are resumed, they are unlikely to depart from the point at which they stopped.

In the meantime, the year 2012 is expected to come up with major shifts in the Arab World, especially if the Syrian issue is solved away from how it is planned to be. As a result, the Arab peoples will not be busy by their own affairs, but will come back to the Palestinian cause in a new, different vision.

Editorial

Post-Arab-Spring US Policies in the Middle East

Editor in Chief

One of the topics which have occupied a considerable space in the Arab media with a great deal of analysis and rumors is the United States' role during and after the Arab uprisings. The US has made a lot of official and parliamentary contacts with Islamist movements, especially the Muslim Brotherhood of Egypt and El-nahda of Tunisia. As the shift in both the governments of the region and the international attitude is so significant, it is beneficial that Arab scholars, politicians and experts come up with a more mature and inclusive dialogue on the policies of Washington. The present investigation at this time addresses the main features and challenges of the US policies in the wake of the Arab Spring; shifts in the real threat to US interests in the region; and the open options for the superpower in the Middle East in the new era.

Research & Studies

Development of Strategic Thought in The International Relations Field

Moustapha Bakosh

The Study deal with the evolution of strategic thinking in International Relations through a review of the most important stages undergone by the strategic thinking. Especially after the fall of the Berlin Wall and the collapse of the Soviet Union that ended the cold war and bipolarity in the international system.

The study also exposed to the challenges facing strategic studies that have been associated for a long time with the concept of war and military force, especially in light of international

File Issue

Egypt Elections 2011-2012

145 *Egypt Elections Results Review*

Khyri Omar

165 *Egypt Elections Documents*

Batool Abu Mahfouz

Contents

page	
	Editorial
7	*Post-Arab-Spring US Policies in the Middle East* ***Editor in Chief***
	Research & Studies
13	*Development of Strategic Thought in The International Relations Field* ***Moustapha Bakosh***
43	*Arab Revolution Impacts on The Middle East Peace Process* ***Johnny Mansour***
	Reports And Articles
71	*Meshaal's Visit to Jordan: Motives and Outcomes* ***Faraj Shalhoub***
81	*Iran's Nuclear Program Amongst Western Sanctions and Israeli Threats* ***Sa'd Ben Nami***
101	***Translation Review:*** *Babylonian Talmud* ***Yasmine Al Asa'd***
121	***Book Review:*** *Democracy within Arab Political Parties: Urgent Necessity* ***Atef Al Sa'dawy***
	Seminar Issue
137	*Arab Revolution and The Palestinian Cause* ***MESC***

The views of the contributors do not necessarily represent the positions of the MESJ

Amman – Spring 2012

Copy Rights Reserved to

MESC & JRI

Middle Eastern Studies Journal

P.O. Box 927657 – Amman 11190 – Jordan

Tel: +962-6-4613451 / Fax: 4613452

E-mail: mesj@mesj.com.jo

http:// www.mesj.com

Middle Eastern Studies

Journal

By Middle East Studies Center

Cordially with the Jordanian Institute for Research & Information

Editor in Chief
Jawad Al- Hamad

Managing Editor
Abdul-Hameed Al-Kayyali

Assistant Editor
Yasmine AL-As'ad

Editorial Board

Abdul Fattah Al-Rashdan ***Ahmad Al-Bursan***

Ahmad S. Noufal ***Ali Mahafza***

Ebrahim Abu Arqoub ***Mohammad Abu Hammour***

Mohammad Al Mosa

Volume 16 **No. 59** **Spring 2012**